الفصل الثاني

العرب والصراع الإيراني الأمريكي

obeikandl.com

obeikandl.com

| 1 |

العالم العربي بين إيران والولايات المتحدة

تتزايد المؤشرات على أن الولايات المتحدة تفكر في مهاجمة إيران وتتعمد الولايات المتحدة أن تكثف هذه المؤشرات ولكنها في نفس الوقت تعلن أنها لا تنوي مهاجمة إيران مما دفع الديمقراطيين في الكونجرس إلى تحذير الإدارة الأمريكية من مخاطر التحايل للقيام بمغامرة عسكرية ضد إيران تقضي على ما تبقى من هيبة الولايات المتحدة التي لا يدركها الرئيس بوش تمامًا في العراق .

وبدا المشهد في واشنطن وكأن هناك سباقًا محمومًا بين الإدارة الأمريكية لكسب الوقت وتمهيد الطريق لهذا الهجوم الذي لم يعد يخفى على كل المراقبين وبين القوى السياسية المعارضة لهذا الهجوم داخل الولايات المتحدة فانضم إلى الديمقراطيين سياسيون سابقون مثل برجينسيكي وكلينتون وكارتر وغيرهم .

وتعلم الولايات المتحدة أن مثل هذا الهجوم لا يلقى حماسًا من أوروبا ولا من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة لما لهذا الهجوم من آثار مدمرة ولما يراه كثيرون من أنه جرعة جديدة من التورط الأمريكي لإشعال المنطقة .

ولكن أخطر مظاهر الإعداد لهذا الهجوم يكاد يلتهم المنطقة العربية حتى دون أن يبدأ هذا الهجوم ونعني به نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل في إشعال الفتنة

الطائفية بين الشيعة والسنة . فقد أشاعت الولايات المتحدة في لبنان ما صدقه الكثيرون من قيادات السنة السياسيين والدينيين وعلى رأسهم مفتي لبنان من أن الاعتصام الذي ينفذه أنصار حزب الله هو احتلال شيعي لمدينة عمرها الزعيم السني رفيق الحريري .

ورغم أن الطبقة الحاكمة في العراق من الشيعة قد أبدت موقفًا غير موال لإيران إلا أن ذلك لم يمنع المراقبين لعرب من وضع شيعة العراق وإيران في سلة واحدة . كذلك يلاحظ المراقبون العرب أن الولايات المتحدة وهي تشعل الفتنة بين المسلمين تلعب دورًا مزدوجًا ، ففي الوقت الذي تبدو فيه الولايات المتحدة معادية لإيران وتعطي الانطباع بأن عدائها لإيران يشتمل على عدائها لشيعة العراق وربما شيعة المنطقة بشكل عام ، فإن الولايات المتحدة أبدت من مظاهر التقارب مع الشيعة ما أربك المراقبين في فهم السلوك الأمريكي .

ويدرك المراقبون أن قضية الشيعة والسنة هي فتنة أرادتها الولايات تقسيمًا جديدًا للعالم العربي حتى تمتد هذه الفتنة لكل المسلمين من الشيعة والسنة في العالم بأسره وتضرب العالمين العربي والإسلامي بضربة واحدة .

ويدرك المراقبون أيضًا أن قضية الشيعة والسنة قضية مفتعلة ورغم ذلك فإن الاستجابة لها بدأت بالمواقف الرسمية العربية عندما بدأت إسرائيل عدوانها على حزب الله ، وكذلك عندما بدأ الجدل يشتد بين حزب الله والحكومة اللبنانية في لبنان ، وهم يرون الشيعة في لبنان ضد الولايات المتحدة بينما شيعة العراق يعملون على تنفيذ المخطط الأمريكي ، ولو كان الأمر يتعلق بمسألة أيديولوجية لكان الشيعة بطبيعتهم معادين للولايات المتحدة وكان السنة بطبيعتهم متحالفين مع الولايات المتحدة ، ولو كانت إيران هي مركز الولاء للشيعة في العالم لاصطف شيعة العالم

حول إيران في حربها ضد الولايات المتحدة ، ولكن هذه التقاطعات تثبت أن افتعال الصراع بين الشيعة والسنة في المنطقة يهدف إلى تحقيق مرامي المشروع الأمريكي الصهيوني .

في إطار الصراع الحالي بين إيران والولايات المتحدة وتفاقم مظاهره التي دفعت مراقبين إلى القول بأن احتمالات المواجهة العسكرية باتت عالية فإن العالم العربي قد انقسم هو الآخر بين إيران والولايات المتحدة ، وبدا هذا الانقسام على قاعدتين هما :

القاعدة الأولى : هي أن حلفاء الولايات المتحدة في العالم العربي قد اتخذوا موقفًا سياسيًا من إيران وهذا الموقف لا علاقة له بالانقسام بين السنة والشيعة .

القاعدة الثانية : هي الجدل الدائر بشدة في العالم العربي حول صعود القوة الإيرانية وانتهاجها سياسة أيديولوجية مندفعة نحو أهداف تصطدم بثوابت المنطقة العربية .

ويمكن أن نقسم المواقف في العالم العربي إزاء الصراع الأمريكي الإيراني إلى فريقين :

الفريق الأول يرى أنه يجب مساندة كل من يعادي الولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة أساءت للعرب والمسلمين ومزقت العراق وتعرض لبنان للخطر وتساند إسرائيل مساندة تامة ، كما أنها تهدف إلى السيطرة الكاملة على العالم العربي ضمن مشروعها الإمبراطوري للسيطرة على العالم فتشعر العالم العربي بالإذلال وامتهان القضايا العربية وتقزيم هذه المنطقة واستغلال ثرواتها بشكل فاضح .

هذا الفريق يشترك مع قطاعات كبيرة على امتداد العالم ممن يرون نفس الرأي في الولايات المتحدة وخاصة اليسار الدولي الجديد الذي يريد أن يوقف عجلة

العولمة وتداعياتها الجهنمية على الدول الصغيرة والطبقات الفقيرة والتي تقودها الولايات المتحدة بنفس الشراسة التي تحدثها العولمة .

في داخل هذا الفريق هناك تيار يبرر مساندة إيران بالذات ضد الولايات المتحدة لأن إيران دولة إسلامية وأنها إذا تمكنت من الإضرار بالقوة الأمريكية فإن ذلك سيكون انتقامًا من الولايات المتحدة بسبب ما أنزلته بالعالم الإسلامي عقب ملهاة ١١ سبتمبر التي يراها بعض الكتاب العرب حقيقية .

وفي داخل هذا الفريق أيضًا هناك تيار يساند إيران لأن التحدي الأمريكي لها منذ قيام ثورتها عام ١٩٧٩ هو محاولة لقتل إرادات الدول المناهضة للولايات المتحدة فضلاً عن اعتقاد هذا التيار بأن الولايات المتحدة التي عزلت الثورة الإسلامية منذ قيامها لا يمكن أن تقبل بقيام نظام إسلامي في إيران ، قادت إليه ثورة اجتماعية اتخذت شكلاً دينيًا على ما وصف بالظلم الاجتماعي والقهر السياسي لحكم الشاه .

وتدرك الولايات المتحدة أن الثورة الإسلامية في إيران يمكن أن تغذي ثورات إسلامية أخرى في العالم الإسلامي بل إن بعض الدراسات الأمريكية ترى أن انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في اجزائر عام ١٩٩٢ بشكل كاسح ومفاجئ وصل لأكثر من ٩٠ ٪ من المقاعد كان من آثار انتصار الثورة الإسلامية ولكن ثبت أن المحاولات السياسية الأمريكية تمكنت من تحييد آثار هذه الثورة بل واستعداء الوسط الإقليمي عليها وتصويرها وربما بمساعدة أخطاء إيرانية كثيرة على أنها سوف تلتهم الاستقرار وتهدد الأنظمة السياسية في المنطقة .

والغريب أن الإعلام الأمريكي لم يركز عند قيام الثورة الإسلامية في إيران على الانقسام الشيعي السني على ضفتي الخليج ، ولكن مراكز الدراسات الأمريكية

كانت تؤسس لذلك منذ الستينيات ولم يكن ممكنًا أن يظهر الطابع الطائفي في الصراع السياسي الذي كان قائمًا بين عبد الناصر والشاه لأن عبد الناصر كان المحرك للقومية العربية التي ادعت أنها تحمي كل أطراف المنطقة العربية ضد أي خطر قومي أو سياسي أو استعماري خصوصًا في منطقة الخليج مادام الشاه أحد أهم أعمدة الاستعمار الغربي في المنطقة . وهذا هو السبب في أن الذاكرة العربية في الخليج لا تزال تستعيد صورة عبد الناصر كلما اشتد العداء لإيران على أساس أنه رمز للقومية العربية التي يجب أن تقف في نظرهم ضد القومية الفارسية التي تلبست برداء الشيعة في إطار الثورة الإسلامية في إيران رغم أن المراقب العادي يمكن أن يدرك أن إيران هي نفسها إيران بقطع النظر عن الثوب الذي تلبسه ، لأن العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية لا علاقة لها بالدين ولكن الجديد هو ما ظهر مؤخرًا من تسييس للدين على الجانبين .

الفريق الثاني : في العالم العربي يرى أن مهاجمة الولايات المتحدة لإيران يجب أن تكون حاسمة حتى تسقط القوة الإيرانية التي صعدت على حساب الفراغ السياسي في العالم العربي والتي عبرت الخليج إلى الضفة العربية وارتكبت الكثير من الحماقات في وقت تشعر فيه الدول العربية بالعجز تجاه إيران والهوان تجاه الولايات المتحدة وتشعر فيه النظم العربية بالإفلاس تجاه شعوبها ولا تستطيع أن توفي بما تطالب به هذه الشعوب من بعث للقوة العربية في مواجهة كل من إيران والولايات المتحدة .

وقد سبق أن ذكرنا في مناسبات متعددة عددًا من الملاحظات السلبية التي أبداها هذا الفريق على إيران وطالبنا إيران بمراجعة هذه الملاحظات بشكل جدي إذا أرادت أن تضمن مساندة الشعوب العربية لها لأن هذه المساعدة تحتاج إلى أمرين : الأول : هو أن تثبت إيران أنها تدافع عن إرادة دولة عادية ضد الجبروت الأمريكي

وهذا يسعد المواطن العربي . والثاني أن عليها أن تثبت أنها تدافع عن القيم الإسلامية في مواجهة طمسها من جنب القوى العظمى في العالم وهذا يسعد المواطن المسلم .

ولكن الدعاية الأمريكية والصهيونية إضافة إلى بعض السياسات الإيرانية قدمت إيران بشكل جعل هذا الفريق على الأقل ينقسم لقسمين :

القسم الأول: يرى أن الهجوم على إيران هو صراع على المصالح لا ناقة للعالم العربي فيه ولا جمل وأن نتيجته في كل الأحوال سلبية بالنسبة للعالم العربي ، فإن تمكنت إيران من إلحاق الأذى بالولايات المتحدة فإن أسهمها سترتفع على حساب العالم العربي أو بمعنى أدق على حساب دول الخليج ، وإن هزمت إيران هزيمة ساحقة فإن ذلك سيقضي على كل أمل في العالم العربي لإضعاف القوة الأمريكية التي سيطرت على مقاليد الحياة والأمور البسيطة في المنطقة العربية ، يكفي أن نشير إلى أن هذه الهيمنة قد وصلت لحد محاولة تكميم الأفواه وكسر الأقلام في الصحف العربية التي تنتقد السياسات الأمريكية بل وصل الفجور السياسي إلى درجة أن السفير الأمريكي في القاهرة كتب مقالاً بصحيفة الأهرام عام ٢٠٠٥ ينتقد فيه ما أسماه بتطرف الكتاب المصريين الذين ينكرون أن القاعدة هي التي شنت هجوم ١١ سبتمبر وفات السفير الأمريكي أن يتهم هؤلاء بأنهم أعضاء في القاعدة .

القسم الثاني: من هذا الفريق يتمنى هزيمة إيران على عدة مستويات لأنه يعتقد أن صعود القوة الإيرانية سيؤدي إلى أضرار فادحة في منطقة الخليج حيث يعتقد أن إيران تسيطر على كل الشيعة في المنطقة وأنها تستطيع أن تحرك هذه الطائفة وقتما تشاء ضد الأوطان التي ينتمون إليها وعلى أساس أن ولاء الشيعة في منطقة الخليج بحكم نظرية الإمامة هي للإمام الأكبر في طهران وليس للحاكم العربي في دولهم .

وقد لاحظ هذا القسم أن بعض التصرفات في بعض الدول في الخليج تتم بفتاوى من المرجعية الشيعية الكبرى في العراق وإيران وقد حدث ذلك بالنسبة لشيعة البحرين وشيعة لبنان حيث أقر السيستاني أن مشاركة شيعة البحرين في الانتخابات يتفق مع أصول المذهب ، وبصرف النظر عما إذا كانت مشاركتهم قد تمت استجابة لقناعة سياسية أو قناعة مذهبية فإن هذه الفتوى قد عمقت الاعتقاد لدى هذا القسم بما خلص إليه . ويرى هذا القسم داخل الفريق الثاني أن هزيمة إيران يمكن أن تتم على ثلاث مستويات :

الأول : ضرب المنشآت النووية الإيرانية لأن القدرات النووية الإيرانية هي أهم ورقة سياسية لسطوة إيران في المنطقة وفقًا لرؤية هذا القسم من أقسام الرأي العام في العالم العربي والذي يرى أن إيران أخطر من إسرائيل رغم أن هذا التصوير ينطوي على مبالغة كبيرة وعلى تضليل سبق لنا أن فصلناه في مناسبات أخرى لأن إسرائيل هي رأس المشروع الصهيوني الذي ينفي الوجود العربي تمامًا وأن محطات السلام العربية الإسرائيلية هي محطات في سبيل استكمال المشروع الصهيوني .

المستوى الثاني: من الهزيمة الإيرانية هو ضرب القدرات العسكرية الإيرانية إلى جانب القدرات النووية لأن إيران بقدراتها العسكرية التقليدية تستطيع أن تمارس هيمنة على دول الخليج ، وأن ضرب هذه القدرات سوف ينهي كل الممارسات السلبية التي تمارسها إيران في المنطقة .

أما المستوى الثالث : فهو القضاء على النظام السياسي الإيراني وإحلال نظام مدني لا يتضمن تلك الرسالة الأيديولوجية الإسلامية عمومًا أو الشيعية بشكل خاص .

والحق أن هذا الفريق الثاني يأخذ على إيران عددًا من المثالب أهمها ما أذاعته

الولايات المتحدة في إطار حملتها الإعلامية على إيران من أن إيران سلحت ميليشيات شيعية لضرب سنة العراق وأن النظام احاكم في العراق قد تعاون مع إيران في هذا الشأن وهم في نهاية المطاف أبناء لدولة عربية عريقة بصرف النظر عن طائفتهم .

والحق أيضًا أن نشر الولايات المتحدة لوثائق وأدلة في هذا الشأن ليس حبًا في سنة العراق ولكن هذه الأدلة أوضحت أن أسلحة إيران قد تسببت في قتل عدد كبير من الأمريكيين وهو ما يسعد هذا الفريق مرة أخرى .

أما المأخذ الثاني فهو ما يتردد بشدة من أن إيران تقوم بنشر المذهب الشيعي في عدد من الدول الإسلامية ومن بينها مصر وجزر القمر . إذا صح ذلك فإن إيران تكون قد أخطأت خطئًا فادحًا في حق نفسها وفي حق الإسلام والمسلمين كما أخطأت في حق الدول التي تقوم فيها بنشر هذا المذهب لأن المعلوم أن المذاهب الإسلامية هي اجتهادات فقهية وأن الذي يجب نشره هو عقيدة الإسلام وليس أحد المذاهب في العالم الإسلامي لأن نشر إيران لهذا المذهب لن يؤدي إلى غلبة هذا المذهب على مذاهب السنة الأخرى بين أكثر من مليار ونصف مسلم في العالم ، وليست إيران قيمًا على المذهب الشيعي ولكن قيامها بهذا العمل لا علاقة له بالدين وإنما هو استخدام للدين وإضرار به لأهداف سياسية ولا يمكن أن يفهم هذا الموقف الإيراني إلا في إطار نظرية الإمامة ، فإذا صح ذلك حقًا وصح أن نظرية الإمامة لا تزال جزءًا حقيقيًا من المذهب الشيعي فإن نشر المذهب الشيعي عن طريق إيران يعني تحويل المواطن الأجنبي إلى الحكومة الإيرانية وهذا يعد أخطر من التجسس كما يعد عملاً فاضحًا ضد الحكومة الإيرانية .

وقد لوحظ أن الحكومة الإيرانية لم تنف ما تردد في هذا الشأن بل الأكثر من ذلك فإن الشيخ القرضاوي عندما اتهم إيران بذلك صراحة في مؤتمر الدوحة لم

يتمكن الوفد الإيراني من أن يعقب تعقيبًا مقنعًا على ما أثير في هذا الشأن . ونعتقد أن هذه السياسة تلحق أفدح الضرر بالسياسة الإيرانية كما أنها من أهم عوامل الفتنة بين الشيعة والسنة خصوصًا وأن المسلمين السنة لا يكترثون مطلقًا بمذاهبهم ولا يعلمون إلى أي مذهب تسير دولهم .

وهكذا فإن سلوك إيران في العراق والملاحظات التي تتردد حول علاقتها بشيعة لبنان وكذلك سياسة التشييع في العالم الإسلامي تحتاج إلى إيضاح من الحكومة الإيرانية ، صحيح أن العراق كان خطرًا دائمًا في عصر صدام حسين على الأمن القومي الإيراني وأن سقوط صدام كان نعمة من السماء ولكن العراق في نهاية المطاف دولة عربية ولا يمكن أن نقبل القضاء على طابعه العربي من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران .

والحق أيضًا أننا لم نجد حرجًا في مساندة إيران لسوريا وحزب الله وحماس مادامت هذه الأطراف قد تخلى عنها العالم العربي وأنها تحتاج إلى نصير في مواجهة الهجمة الأمريكية الصهيونية ولم نكن مطلقًا من الفريق الذي كان ينتقد التحالف بين إيران وبين الأطراف العربية لأن هذا النقد كان يغفل هذا التحالف الآثم بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولكن لا يمكن أن نجرى تسوية بين أخطاء إيران في العراق وسياسة التشييع وبين موقفها من الأطراف العربية الثلاثة مما أدى إلى خلط الأوراق ودفع الفريق الثاني إلى إنكار الدعم الإيراني لهذه الأطراف بل واعتباره دعمًا انتهازيًا .

وطبيعي أن إيران لا تقدم الدعم لهذه الأطراف لوجه الله تعالى وإنما تقدمه لمساندة أطراف تقف حجرة عثرة في وجه المشروع الصهيوني الأمريكي وحتى يكون لإيران وزن في تسوية القضايا التي تتعلق بهذه الأطراف وهذا أمر مشروع في

التحليل السياسي لأن الدول مهما كانت خيرة فإنها تعلي مصالحها الوطنية السياسية على طابعها الديني أو المثالي وكانت النظرية الواقعية هي السائدة منذ نشأة المجتمعات البشرية وستظل كذلك إلى نهاية الخليقة .

ومن ناحية أخرى فإن موقف العالم العربي من الصراع الإيراني الأمريكي وإن كان متأثرًا بشكل عام على المستوى الرسمي والشعبي ببعض السياسات الإيرانية التي يجب أن تهتم بها القيادة الإيرانية بسبب خطرها الجسيم على المصالح الإيرانية وعلى صورة إيران في العالم العربي فإن العالم العربي يجب أن يدرك ثلاثة حقائق أساسية في التحليل بعيد المدى :

الحقيقة الأولى: أن إيران كانت هدفًا لكل القوى بما في ذلك المنطقة العربية وكان العراق رأس الحربة ضد إيران ، كما أن العالم العربي ظل على موقف العداء أو الترقب أو الحذر أو الابتعاد عن إيران تمشيًا مع السياسات الأمريكية المعادية لإيران ، وهذه الحقيقة يجب أن تظل ماثلة في التحليل حتى نفهم أسباب السلوك الإيراني تجاه القضايا الشائكة في العالم العربي ، وبطبيعة الحال فإن هذه الحقيقة ليست مبررًا للسلوك الإيراني ولكنها دافع على فهم هذا السلوك من الناحية النفسية.

الحقيقة الثانية: هي أن عزلة إيران في المنطقة والصد العربي عنها والتردد من جانب بعض الدول مثل مصر لأسباب قد تكون مشروعة من وجهة النظر المصرية ولكنها ليست مفهومة من وجهة النظر الإير نية قد أدى بإيران إلى أن تبحث عن مصادر القوة وأهمها التحالف الاقتصادي العميق مع الصين وروسيا والهند ، والتحالف السياسي مع أمريكا اللاتينية وهي لا تثق في أن العالم العربي في مرحلة الهيمنة الأمريكية يمكن أن يكون أحد حلفائها وربما كان هذا هو السبب في أن الدبلوماسية الإيرانية تجاه العالم العربي ليست واضحة ولا تتسم بالحماس والمبادرة

رغم أن إيران أحوج ما تكون إلى التقارب مع العالم العربي وتجفيف أسباب النقد لها لأن الشعوب العربية تقبل على إيران ربما نكاية في الولايات المتحدة .

وقد سجل المراقبون أن نجاح أحمدي نجاد الكاسح في انتخابات الرئاسة الإيرانية وكذلك تصريحاته ضد اليهود والهولوكوست قد أكسبه شعبية طاغية بلغت وفق قياسات الرأي العام في جريدة الواشنطن بوست أكثر من ٨٠ ٪ من مسلمي العالم، ولولا أن الولايات المتحدة والإعلام الدولي قد تصدى لهذه التصريحات بمختلف الوسائل لما أبدت الحكومات العربية تحفظًا عليها وامتعاضًا من آثارها خاصة بعد أن نشط الصهاينة العرب في محاربة هذه التصريحات التي تدخل في باب الإثارة الضارة دون أن تقدم حلولاً لمشكلة إسرائيل سوى التهديد بإزالتها من خريطة العالم وهو ما يرى المراقبون أنه هو السبب الحقيقي أو الذريعة الأساسية التي اتخذتها الولايات المتحدة كخلفية رئيسية لعدائها لإيران .

ويتفرع عن هذه الحقيقة أن العالم العربي خصوصًا المستنيرون فيه يدركون أن الصراع الأمريكي الإيراني قد يتحول إلى تحالف إيراني أمريكي تدخل فيه إسرائيل لأن الصراعات عادة تدور حول مصالح فإذا كانت التسوية هي التي تحقق المصالح فإن الصراع يتحول فورًا إلى موائد المفاوضات وقد رأينا أحدث نموذج في ذلك في الملف النووي الكوري يوم ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧ وإذا تم التفاهم الأمريكي الإيراني فإن منطقة الخليج سوف يتم اقتسامها بين الطرفين خاصة وأن الصراع بينهما لا يدور على قضايا أساسية بقدر ما يدور حول نصيب كل منهما من القسمة وإذا حدث فقد يتوارى الأمل في إحياء المنطقة العربية وتنكسر كل الجهود الرامية حتى على المستوى الفكري إلى إحياء العالم العربي .

الحقيقة الثالثة : هي أن إيران جزء من ثقافة المنطقة العربية وأن اللغتين الفارسية

والعربية أعضاء في أسرة لغوية واحدة ولذلك فإن التأثير الإيراني الثقافي الذي تغنت به أم كلثوم وغيرها لا يقل عن تأثير الثقافة العربية على الثقافة الإيرانية ، واعتزاز الإيرانيين بأنهم جزء من ثقافة العالم العربي رغم اعتزازهم بثقافتهم الفارسية التي يرون أنها أكثر رقيًا وإلهامًا من الثقافة العربية ، وهذه حقيقة تاريخية ولكن تفوق الثقافة العربية على الثقافة الإيرانية سببها الرئيسي هو القرآن الكريم الذي حسم قضية التفاضل بين اللغات والثقافات . كما يدرك الإيرانيون أن العالم العربي هو جسد الإسلام وأنه بغيره يكون الإسلام هائمًا بحاجة إلى قلعة تأويه ولذلك فإننا نأمل أن تزيل إيران ما يحول بين التقارب الإيراني العربي لأن هذه النتيجة المترتبة على هذه الحقيقة تستند على حقيقة أخرى وهي أن الصراعات بين القوى الإقليمية وبين القوى الدولية هي صراعات مؤقتة وأن بناء المستقبل والاستقرار يجب أن يقوم على بناء ثقافة جديدة بين العالم العربي وبين إيران تتسامى فيه على كل الطموحات السياسية المحدودة التي تؤدي إلى سلوكيات إجرامية في حق العالم العربي وفي حق المسلمين عمومًا .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن من أهم مزايا التقارب العربي الإيراني هو تسوية مشاكل المنطقة في العراق ولبنان والجزر العربية في الخليج والعلاقات مع دول الخليج بشكل عام .

| 2 |

العرب واحتمالات الانتشار النووي في المنطقة

حرص العالم منذ قنبلة هيروشيما ونجازاكي على أن يحصر السباق النووي بين العملاقين السوفيتي والأمريكي وقد أجمع المحللون على أن توازن الرعب النووي قد قدم خدمة هائلة في منع المواجهات المسلحة بين العملاقين وكان العملاقان يتفاديان المواقف التي تهدد بهذه المواجهة كما حدث في مناسبات قليلة وأهمها إعفاء الجنرال ماك أرثر من منصبه قائدًا عامًا للقوات الأمريكية في المحيط الهادي عندما أصر على ضرب الصين بالقنابل الذرية ، وكذلك الحوار الساخن الذي دار في عهد الرئيس كيندي في أزمة خليج الخنازير ، وتعلم العملاقان درسًا وهو أن سلام العالم يتوقف على سلوكهما فاتجها إلى وجهتين الأولى تأكيد الاتصال المباشر عن طريق الخط الساخن حتى لا تترك نوايا الطرفين لنوازع سوء النية أو التكهنات ، وأما الطريق الثاني فهو التنفيس عن التوترات بين الطرفين عن طريق حروب الوكالة التي عهد بها إلى دول العالم الثالث ولذلك فإن مئات الحروب التي اندلعت بعد الحرب العالمية الثانية كان مسرحها العالم الثالث وكانت كلها مدفوعة بواحدة من القوتين العظميين .

ثم أصر المجتمع الدولي بعد ذلك على حصر أعضاء النادي النووي في عدد قليل وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق والصين الشعبية وبريطانيا

وفرنسا أي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وكان معلومًا أن منع الانتشار النووي خارج إطار هذه الدول أمر لا خلاف عليه .

ولكن الاحتقان في العلاقات الإقليمية قد أدى إلى محاولة بعض القوى الإقليمية حيازة السلاح النووي على أساس أنه يضمن التوازن ويترك الباب مفتوحًا أمام موازين القوى العسكرية التقليدية . فبدأت الهند بإدخال السلاح النووي ردًا على دخول هذا السلاح إلى الصين وحتى يكون هذا السلاح رادعًا لباكستان في الصراع التاريخي بين الهند وباكستان رغم أن الهند هي التي هزمت باكستان ثلاث مرات في أعوام ١٩٤٧ و ١٩٦٥ و ١٩٧١ عندما تمكنت الهند من فصل بنجلاديش عن باكستان . وإذا كانت الدول الخمس النووية قد اعتمدت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٨ ثم طورتا عام ١٩٩٥ لتكون أبدية وتتم مراجعتها في مؤتمر المراجعة مرة كل خمس سنوات ، فإن الهدف من هذه المعاهدة هو ضبط سلوك الدول النووية وغير النووية حيث أقامت المعاهدة توازنًا دقيقًا يكفل إذا حسنت النوايا صيانة السلم الدولي من مخاطر السلاح النووي .

من ناحية أخرى فإن إسرائيل تسرب منها وعنها أنها تحوز السلاح النووي ولم يحجب هذه الحقيقة أنها سجنت أحد مواطنيها وهو فانونو لعدة سنوات لأنه تجرأ على نشر معلومات حقيقية عن مفاعل ديمونة الذي كان يعمل فيه ، ولكن الدول العربية لم تلتفت إلى القنبلة الإسرائيلية في البداية ، بل إن كل الدول العربية قد انضمت إلى اتفاقية منع الانتشار النووي وحتى مصر التي انضمت إلى الاتفاقية عام ١٩٨٦ لم تتحفظ بسبب رفض إسرائيل الانضمام وسرى الاعتقاد لدى المحللين بأن انضمام مصر لهذه المعاهدة كان جزءًا من صفقة السلام المصرية الإسرائيلية . أما باكستان فإنها طورت السلاح النووي ووسائل حمله وحققت بذلك نقلة ضخمة في ميزان القوة مع الهند ثم

تبعتها كوريا الشمالية ثم ظهر بعد ذلك الملف النووي الإيراني .

لاشك أن العالم العربي لم يهتم بالقنبلة الإسرائيلية رغم كل ما نشر وحتى رغم اعتراف أولمرت فيما أسماها سقطة لغوية ، كما أن العالم العربي لم يكترث بقنبلة كوريا الشمالية ، فضلاً عن أنه لم يكترث أيضًا بتطورات الملف النووي الإيراني الذي ظهر منذ أكثر من ثلاث سنوات حيث ظل هذا الملف يشكل نزاعًا ثنائيًا بين إيران من ناحية والغرب من ناحية أخرى ، ولم يعلن العالم العربي حتى رأيه في هذه القضية ، وفجأة بدأ العالم العربي في أركان متفاوتة يردد أن الخيار النووي الإيراني خطر على المنطقة العربية بل ظهرت مقاربات ومقارنات بين البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي مع الفارق بينهما وهو أن النووي الإسرائيلي جاهز للعمل أما النووي الإيراني لا يزال في طور تخصيب الوقود النووي وأن إيران تؤكد على قبول كل الضمانات الدولية والتفتيش وتؤكد على أنها لا تريد الحصول على سلاح نووي ، كما أنه من المعلوم أن إيران طرف في معاهدة منع الانتشار النووي بينما إسرائيل ترفض النداءات الدولية المتكررة خصوصًا العربية بالانضمام لهذه المعاهدة .

هذا التطور التاريخي يطرح عدة تساؤلات : لماذا صحا العالم العربي فجأة وأعلنت دول مجلس التعاون أنها تدرس الخيار النووي كما أعلنت مصر وتونس والجزائر ذلك ، وهل هذه النوايا العربية إبراء ذمة أم أنها ناجمة عن ظروف سياسية تتعلق بمجمل العلاقات الأمريكية العربية ، هل الخيار النووي العربي سيكون خيارًا جماعيًا أم سيكون خيارًا لكل دولة حسبما تشاء ، وهل الخيار النووي ممكن مع الانضمام لمعاهدة الانتشار ، وهل هو ممكن في ظل التكاليف الباهظة للبرامج النووية وهل هو موجه إلى إسرائيل أم إلى إيران وما هي وظيفة السلاح النووي على وجه اليقين ، وأين الدول العربية من بين ٤٧ تستخدم التكنولوجيا النووية ، ولم يثر أحد السؤال حول

تحول استخداماتها السلمية للطاقة النووية إلى سلاح نووي عسكري .

هذه الأسئلة وغيرها بالإضافة إلى الآثار البيئية الخطيرة المترتبة على الاستخدام السلمي للطاقة النووية لم تظهر إلا مع الملف النووي الإيراني وفي مرحلته الحالية ، فهل إيران أخطر من إسرائيل أم أن الحديث عن القدرة النووية العربية موجه إلى غير العرب إيرانيًا كان أو إسرائيليًا ، وهل صحيح أن الحديث عن الخيار النووي العربي مرتبط بالتعبئة الأمريكية والحشد الدبلوماسي والإعلامي ضد إيران، وماذا لو اتفقت إيران والولايات المتحدة ؟ ما هو مصير هذا الخيار العربي ولماذا لم تعترض إسرائيل عليه ؟

أسئلة كثيرة تحتاج إلى بيان ولكنني أظن أن الخيار العربي ليس جادًا وأن موقف العالم العربي من القوة النووية الإسرائيلية كان موقفًا سطحيًا ، وقد عالجت ذلك بالتفصيل في مناسبات أخرى ، وقد آن الآوان لكي يتخذ العالم العربي موقفًا واضحًا مدروسًا ومنطقيًا يفهمه العالم وألا يعبث بهذا الملف كما يتم العبث بملفات عربية كثيرة خصوصًا وأن أهمية السلاح النووي من الناحية السياسية لم تعد كما كان أيام الحرب الباردة اللهم إلا إذا كانت الدولة تريد الانتحار فتقضي على نفسها وعلى غيرها . ولا أظن أن العالم العربي يستطيع أن يطور أسلحة نوعية تكتيكية كما فعلت إسرائيل أو أن يستخدمها ضد إسرائيل كما تستخدم إسرائيل هذه الأسلحة ضدنا لأن العالم العربي كان أكد التزامه بالسلام كخيار استراتيجي وهو يعني أن إسرائيل لم تعد طرفًا في معادلة العداء من الجانب العربي .

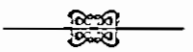

| 3 |

الصراع الأمريكي الإيراني وأثره على أمن الخليج

يركز المراقبون منذ عام ٢٠٠٣ على ملف العلاقات الأمريكية الإيرانية تحت عنوان الملف النووي الإيراني وقد تبين للجميع أن الملف النووي الإيراني لا يعدو أن يكون عنوانًا لصراع أكبر متعدد الجوانب بدأ منذ القطيعة الإيرانية الأمريكية في الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩ المعروفة بأزمة الرهائن الأمريكيين أي أن القضية تتعلق بمجمل العلاقات الأمريكية الإيرانية ، فالحكم الإسلامي في إيران يريد أن يفرض نفسه ووجوده وأن يعترف به كطرف في المعادلات الإقليمية بعد أن كانت إيران الشاه طرفًا أساسيًا في معادلة القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وفي إطار المصالح الأمريكية والغربية في الخليج ، وقد أرادت إيران أن تلعب دورًا محوريًا سواء في إطار السياسات الأمريكية أو خارج هذه السياسات ولم يكن ممكنًا أن تلعب هذا الدور في إطار السياسات الأمريكية لسبب بسيط وهو التركيز الطاغي في الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني على معاداة الولايات المتحدة بكل ما تحمله هذه الكلمة من رموز وتداعيات ولذلك كان الاقتراب الإيراني من الولايات المتحدة تحوطه الكثير من الألغاز .

والحق أن الولايات المتحدة قررت إزالة النظام الإيراني وحاولت تطويعه تمهيدًا

لإزالته وهي لا تطيق أن ترى نظامًا إسلاميًا يحقق بعض النجاحات ويتقاسم السلطة معها ويجلس معها على مائدة واحدة ، فقد ألفت الولايات المتحدة أن تعامل دول المنطقة كسبايا ولم تتعود أن تتعامل مع أي طرف على سبيل التفاوض والأخذ والعطاء لأن الولايات المتحدة تعلم جيدًا أن الصراع بين إيران والولايات المتحدة معادلة صفرية وأن كل نفوذ تحصل عليه إيران سوف يكون خصمًا من النفوذ الأمريكي ومادامت الولايات المتحدة تعاني مزاجًا حادًا في التفرد والشيفونية فإنها ترفض أن يشاركها أحد في هذا العالم على اتساعه ولذلك لا يجب أن نخالجنا أي أوهام في أن الولايات المتحدة تريد في نهاية المطاف إزالة النظام في إيران ، وربما يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أمرين :

الأمر الأول : بعض الشكوك التي تشعر بها دول المنطقة للقوة الإيرانية وحاجتها إلى الحماية من هذه القوة بعد التجربة المريرة مع القوة العراقية عضو الأسرة العربية .

الأمر الثاني : هو أن إسرائيل بعد أن سيطرت بشكل واضح على معادلات القوة في المنطقة العربية لا تريد قوة إيرانية تتغذى على العداء لإسرائيل والحركة الصهيونية ولذلك نعتقد أن الخطاب السياسي للرئيس نجاد قد نجح جماهيريًا وسجل موقفًا تاريخيًا ولكنه أظهر أداءً متواضعًا في حسابات القوة والسياسة لأن هذا الخطاب وإن لم يكن جديدًا تمامًا إلا أن صدوره عن إيران بالذات وعلى أعلى مستوى وبشكل واضح قد داعب عواطف الشارع الإسلامي الذي تختلط عنده الاعتبارات الدينية بالسياسية بحالة العجز التي تعانيها النظم الرسمية في العالم الإسلامي وهذا الخطاب قد جدد مخاوف البهود التاريخية التي عاشت عليها الحركة الصهيونية حتى الآن ، ولذلك لا يخالجنا أي شك في أن إسرائيل سوف تقوم بنفسها بتحجيم القوة الإيرانية ما لم تنوب عنها الولايات المتحدة لأن إسرائيل تؤمن بالمثل

العربي القائل : « ما حك جلد مثل ظفرك فتول أنت جميع أمرك »، وتؤمن بأن قوتها الذاتية هي درع حمايتها ، كما تؤمن بالمثل الصيني القائل بأن الماء البعيد لا يروى ظمئًا ، كما تدرك إسرائيل أن إيران لا تستطيع أن تضحي بالأوراق التي تغذي قوتها في المنطقة وهي معاداة الصهيونية وإسرائيل والولايات المتحدة في سبيل التوافق العلني بين إسرائيل وإيران .

في إطار هذه الخلفية العامة انتعشت البورصات السياسية التي ركزت على احتمالات الصراع العسكري بين إيران وكل من إسرائيل والولايات المتحدة كما نشط المعلقون في تصور مخاطر الصراع العسكري مثلما يتصور المراقبون العرب مخاطر الوفاق الأمريكي الإيراني على المنطقة العربية في الوقت الذي تخلو فيه المنطقة العربية من قوة حقيقية تضارع القوة الإيرانية لأن المسألة في نهاية المطاف هي تدافع بأسلحة العصر بقطع النظر عن التفاهات والدعايات التي تروج للرابطة الإسلامية أو الطائفية أو غيرها فالأصل في نظرية الصراع هو المصلحة كما تراها القيادة السياسية لكل دولة وأن تقاطع المصالح أو تصارعها قد يلتحف ببعض المقولات الدينية أو الأخلاقية أو القانونية .

فما هو أثر الصراع العسكري أو التوافق السياسي بشكل محدد على أمن الخليج ؟

أزعم أن اهتمامي بأمن الخليج يرجع إلى العقود الأربعة الماضية عندما بدأت دراسة الماجستير حول اتحاد الإمارات التسع الذي انفرط عقده في آخر اجتماع للمجلس الأعلى لشيوخ المنطقة في أكتوبر ١٩٧٠ وهو الذي مهد لاستقلال البحرين وقطر وإنشاء دولة الإمارات العربية خلال عام ١٩٧١ ، كما ظل الاهتمام بقضية أمن الخليج منذ ذلك اليوم متصلاً .

وأعتقد أن دراسة أثر الصراع الأمريكي الإيراني على أمن الخليج لابد أن يبدأ

بتحديد معنى آمن الخليج فقد كان معنى أمن الخليج في العصر البريطاني هو تحقيق السلام البريطاني « PAXA BRITANICA » أي ضمان السيطرة الكاملة لبريطانيا العظمى على كل مقدرات منطقة الخليج ، وبلغ النفوذ البريطاني غايته في العقد الأخير من القرن ١٩ عندما أبرمت بريطانيا اتفاقات مع مشايخ الخليج لتأكيد وصايتها على شؤون المنطقة عرفت بالاتفاقات المانعة أي التي تمنع غير بريطانيا من أن يتدخل في أي شأن خليجي دون إذن بريطاني .

وعندما رحلت بريطانيا عن الخليج في عام ١٩٧١ رحيلاً نهائيًا أصبح لأمن الخليج معنى مزدوج فقد كان يعني من ناحية المحافظة على استقرار النظم في الخليج الذي انضمت إليه في هذه الحالة المملكة العربية السعودية وضمان تدفق البترول ومنع الأنشطة التخريبية الفكرية أو الحركية اليسارية في هذه الدول ، ومن ناحية أخرى كان يعني المحافظة على رؤية هنري كيسنجر للعلاقات الثلاثية بين إيران والسعودية والولايات المتحدة لحماية الخليج بالمعنى السابق إيضاحه من المد الشيوعي السوفيتي أو الصيني .

والملاحظ أن المد القومي كان في العصر البريطاني من أهم مهددات أمن الخليج بالمفهوم البريطاني ولكن هذا المد بدأ في الزوال بعد ضرب المشروع القومي في مصر عام ١٩٦٧ فأفسح المجال لمفهوم عملي يخدم مصالح الدول الرئيسية في زمن الحرب الباردة ومصالح دول الخليج من ناحية أخرى ، ولكن الملاحظ أيضًا أنه بعد رحيل بريطانيا بدأ يظهر البعد العربي في أمن الخليج عندما تقرر إنشاء اتحاد الإمارات العربية الذي بدأ باتحاد دبي وأبو ظبي عام ١٩٦٨ ثم استكمل عام ١٩٧٢ بانضمام رأس الخيمة إلى الإمارات الست .

وقد دخل أمن الخليج إلى مرحلة ثالثة بعد الثورة الإسلامية في إيران وبدايات

تآكل النظام الإقليمي العربي الذي بدأت تباشير ازدهاره عام ١٩٧٣ ولكن هذا الظهور اضمحل وذبل عام ١٩٧٩ باتفاقية السلام المصرية -الإسرائيلية التي كان استعجالها ردًا في الواقع على الثورة الإسلامية في إيران .

وهكذا شهدت المرحلة الثالثة بداية التباين في مفهوم أمن الخليج وخاصة استبعاد إيران والعراق من هذا المفهوم بعد أن كان العراق مهددًا لأمن الخليج من الناحية الأيديولوجية وكانت إيران الشاه تدافع عنه بالمفهوم الذي سبق إيراده . وقد ترتب على الصراع العراقي الإيراني الذي يعزى أساسا إلى التوتر الإيراني الأمريكي مخاطر كبيرة لأمن الخليج سواء من حيث أن الخليج ممر مائي تجاري وممر أساسي لحاملات النفط ومصدر للثروة المائية لدول الخليج كما أن أمن الخليج كان يعني توفير الاستقرار للدول العربية المطلة عليه في مواجهة ما سمي يومها بخطر تصدير الثورة من إيران إلى الضفة العربية للخليج .

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه المقولات فإن الثابت أن إيران قد أصبحت من مهددات أمن الخليج كما أنها أصبحت تطالب بمفهوم مشترك لأمن الخليج لم يكن ممكنًا تنفيذه لأن الصراع الأمريكي الإيراني كان لا يزال قائمًا وأن شعور دول الخليج بالحماية الأمريكية ضد هذا الخطر الإيراني كان جزءًا من الثقافة السياسية لهذه الدول ، ولكل هذه الأسباب فإن دول الخليج كانت تحاول أن تعيد مصر بأسرع ما يمكن للساحة العربية ولو بكل التزاماتها والمآخذ عليها بسبب اتفاقية السلام مع إسرائيل . ولكن عودة مصر للساحة العربية أعقبتها بشهور قليلة مرحلة رابعة لأمن الخليج خاصة وأن مصر كانت تعتبر أن الأمن القومي المصري يبدأ من الشاطئ العربي للخليج وكان ذلك مفهومًا رومانسيًا لا تسنده عوامل القوة المصرية ولا القراءة الصحيحة لواقع المنطقة في ذلك الوقت .

وعندما قام العراق بغزو الكويت أسقط ما تبقى من أمل في إنشاء شرنقة للأمن القومي العربي تقف لحماية الخليج من إيران وأدخل العراق كمهدد حقيقي لأمن الخليج بعد أن كان ظل العراق الأيدلوجي يهدد الفكر والسياسة في دول الخليج . ونقصد بدول الخليج النظم الحاكمة فيها لأن شعوب الخليج قد توزعت بين كل التيارات في المنطقة العربية ، فإذا كان البعث خطرًا على حكومات دول الخليج فقد كانت شرائح من دول الخليج تعتنق فكر البعث وتعتبر انتشاره اضمحلالاً لتبعية الخليج للهيمنة الأمريكية .

وهكذا أصبح أمن الخليج يعني أمن كل دولة خليجية على حدة ولم يفلح مجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة رغم كل ما بذل لتحرير الكويت والتضامن معها في إرساء مفهوم متماسك لأمن الخليج عن طريق الدول الخليجية كما انهار البعد العربي تمامًا عند دراسة هذا المفهوم ، وقد تواكب عن غزو العراق للكويت بكل هذه التداعيات مع تحول النظام الدولي وانتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بقمة القرار الدولي وبذلك يجب التساؤل حول معنى أمن الخليج في حالتي الصدام والتوافق الإيراني الأمريكي بعد أن رأينا كيف أن تاريخ أمن الخليج ينقسم إلى حقب ثلاثة رئيسية : الحقبة الأولى : هي الحقبة البريطانية ، والثانية: هي حقبة إيران الشاه ، والثالثة : هي الصراع الأمريكي الإيراني منذ عام ١٩٧٩ حتى هذه اللحظة .

نحن نعتقد أن هذا الموضوع يحتاج لتفصيل كثير ولكن اعتبارات المقال تقتضي أن نركز على معنى أمن الخليج في الحالتين المطروحتين .إذا وقع صدام عسكري في الخليج بين إيران والولايات المتحدة فإن احتمال القضاء على القوة الإيرانية تمامًا وهو احتمال نادر سوف يمكن الدول العربية في الخليج من الاستمرار في علاقاتها

الأمريكية على أساس أن الولايات المتحدة هي التي توفر مقومات الأمن في الخليج ولحكوماته خصوصًا إذا امتزج ذلك بمحاولات إقامة الديمقراطية والانفتاح السياسي في هذه الدول ، ولكن إذا تمكنت إيران من الرد على الهجوم الأمريكي فإن أمن الدول والنظم في المنطقة سوف يتعرض للهلاك كما يترتب على ذلك صعود إيران وقدرتها على السيطرة الاقتصادية والمادية والنفسية والسياسية على منطقة الخليج .

أما إذا تمت التسوية السياسية بين إيران والولايات المتحدة فإن واشنطن سوف تطلق يد إيران في المنطقة ولكن بالقدر الذي يحافظ على المصالح البترولية والنفوذ السياسي للولايات المتحدة وقد يتضمن الاتفاق ترتيب العلاقات الإسرائيلية الإيرانية مما يسمح بانفتاح خليجي إسرائيلي أوضح .

فما الذي يخدم أمن الخليج من الناحية البراجماتية ، مقصودًا على أنه يعني استمرار التطور السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج والمحافظة على الموارد البترولية والمحافظة على السلامة الإقليمية لهذه الدول ونظمها والاستقرار الاجتماعي والسياسي فيها وتأمين هذه الدول من أي عدوان عليها ؟

نعتقد أن الصدام العسكري قد يقضي على كل شيء فيصعب أن نرى بعده أي مستقبل لأي مفهوم للأمن في المنطقة ، ولكن التوافق الإيراني الأمريكي سوف يضمن هذا الأمن بالمفهوم السابق ، والضمانة الأساسية له هي استمرار هذا التوافق بحيث يتم تهديد هذا الأمن كلما اختل هذا التوافق .

4

العالم العربي والتسلح النووي الإيراني

الملاحظ أن الأزمة النووية فى إيران قد بدأت منذ أكثر من عام، وخاصة بعد شعور الولايات المتحدة باشتداد المقاومة العراقية ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق. وتتلخص هذه الأزمة فى أن إيران بدأت برنامج تخصيب اليورانيوم بالتعاون مع روسيا، فأثارت إسرائيل ثائرة الولايات المتحدة، مما دفع واشنطن إلى ممارسة ضغوط عنيفة على روسيا حتى توقف تعاونها مع إيران، مثلما فعلت إسرائيل أيضاً، وسوف يكون هذا الموضوع على جدول أعمال الرئيس الروسى خلال زيارته لإسرائيل فى نهاية أبريل ٢٠٠٥، كما مارست واشنطن ضغوطاً هائلة على إيران، ودفعت الاتحاد الأوروبى للقيام بدور فى هذا الشأن، حيث تمكن من إقناع إيران بتقديم عدد من التنازلات، ولكن إيران رفضت الطلب الأمريكى والأوروبى بوقف برنامجها النووى كلية. أما إسرائيل فقد جعلت التسلح النووى الإيرانى على رأس أولوياتها، وتجاذبت مع إيران تصريحات تصاعدت فى الحدة، ولايزال الموقف بالغ التوتر بين إيران من ناحية، وواشنطن وإسرائيل من ناحية أخرى. وأصبح التكهن وارداً حول ما إذا كانت واشنطن وإسرائيل يمكن أن يهاجما معاً أو بشكل منفصل المفاعل النووى لإيران، فى الوقت الذى يبدو أن إيران قد تيقنت من ارتفاع هذا الاحتمال بدرجة عالية، واتخذت إجراءات لمواجهة هذا الاحتمال. وفى ضوء ذلك حذر الرئيس

مبارك من أن مهاجمة إيران قد تؤدى إلى تفجير المنطقة، مما يجعل السيطرة على الموقف فيها مستحيلاً. وتبرر واشنطن موقفها من إيران بأمور ثلاثة : أولها : أن التسلح الإيرانى يهدد امن إسرائيل، والثانى : أنه يمثل تهديدا للقوات الأمريكية فى الخليج وكذلك يعتبر تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة، وقد ركزت واشنطن على أن أمن إسرائيل وأمن الحلفاء جزء لا يتجزأ من الأمن الأمريكى. أما المبرر الثالث : فهو أن التسلح الايرانى يخل بميزان القوة العالمى على المستوى النووى كما انه يعتبر تحدياً لسياسة منع الانتشار النووى التى تدعمها واشنطن، خاصة وان إيران تعارض السياسات الأمريكية فى المنطقة والعالم. ولم تشفع كل المواقف الإيرانية المتعاونة مع الولايات المتحدة ضد طالبان والقاعدة، وكذلك المحاولات الإيرانية لتهدئة المخاوف الأمريكية فى أثناء الولايات المتحدة عن الاستجابة للضغوط الإسرائيلية لدرجة ان الرئيس بوش هدد بنفسه أن واشنطن هى التى ستقوم بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

والواقع أن التسلح النووى الإيرانى، والأزمة التى أثارتها إسرائيل بسببه تثير عدداً من القضايا الحيوية، كما تشغل العالم بأسره، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن الطرف الوحيد الذى يبدو أنه ليس معنياً بهذه الأزمة هو العالم العربى، فكيف ينظر العالم العربى إلى التسلح النووى الإيرانى من ناحية، وإلى الأزمة التى تثيرها أمريكا وإسرائيل من ناحية أخرى. خصوصاً تهديد الولايات المتحدة بإحالة الملف النووى الإيرانى الذى وصل إلى طريق مسدود من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن. وأخيراً ما هو موقف العالم العربى من تداعيات الأزمة، واحتمالات مهاجمة إسرائيل والولايات المتحدة للمنشآت النووية الإيرانية؟

المعروف أن إسرائيل التى تحوز كل أنواع الأسلحة تعتبر التسلح النووى لأى دولة عربية أو إسلامية تهديداً لأمنها، وبشكل خاص إيران التى ترى إسرائيل أن العداء الإيرانى لها، واتصال إيران بسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية يجعل إيران طرفاً غير مباشر فى الصراع العربى الإسرائيلى، ولذلك ترفض إسرائيل التخلى عن سلاحها النووى لهذا السبب ولغيره. وربما لم تعد إسرائيل تشعر بالخطر من السلاح النووى الباكستانى، لأنها تعلم أنه تحت سيطرة الولايات المتحدة، ولم تعد تثير هذا الخطر الآن، رغم أن إسرائيل قبل الغزو الأمريكى لأفغانستان كانت تعتبر القنبلة الباكستانية قنبلة إسلامية، وكانت تحاول كسر خطورتها بأساليب متعددة من بينها التحالف الاستراتيجى مع الهند.

أما الولايات المتحدة، فإن هناك تاريخاً من العداء نحو إيران منذ سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن فى طهران، وما تبع ذلك من سياسات الاحتواء العراقى الإيرانى، ثم المواجهة مع إيران بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق. وقد شعرت إيران أن الولايات المتحدة تحاصرها من كل جانب عسكرياً فى أفغانستان والعراق والخليج، والدول المجاورة أعضاء الاتحاد السوفيتى السابق، كما تعتقد واشنطن أن إيران تساند المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكى. من ناحية أخرى، فإن واشنطن تثير الأزمة النووية مع إيران آملة أن تتخلى عن برنامجها النووى، ولكن واشنطن تخطط للقضاء على الثورة الإسلامية فى إيران، وفى الحالة المثلى تريد إعادة الملكية فى إيران، أو أن تصل إلى الحد الأدنى وهو تغيير معادلة السياسة الإيرانية فى المنطقة.

وقد رأينا كيف أن واشنطن وإسرائيل تفككان العلاقة بين إيران وحلفائها عن طريق الضغط الشديد على سوريا بسبب علاقاتها بحزب الله، ووجودها العسكرى

فى لبنان، واستضافتها لزعماء الفصائل الفلسطينية، واتهامها بمساعدة المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكى. وقد ساندت واشنطن شارون فى القضاء على المقاومة الفلسطينية، كما تستخدم القرار ١٥٥٩ لمحاصرة سوريا من ناحية، ولتصفية حزب الله من ناحية أخرى، مستغلة فى ذلك اغتيال رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان الأسبق على أساس أن تصفية هذه العناصر الثلاثة: حزب الله، وسوريا، والفصائل والتهدئة فى فلسطين، دون أن تقدم حلاً حقيقياً للمشكلة الفلسطينية، فضلا عن الضغط المتصاعد على إيران، فإن ذلك يمكن أن يصل إلى حد مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية فى ظروف مثالية. وتذكر الولايات المتحدة أنه عندما قدرت إسرائيل أن العراق يوشك أن يصنع سلاحاً نووياً، قامت إسرائيل بتنسيق أمريكى بضرب المفاعل العراقى فى يوليو ١٩٨١، بينما كان العراق منغمساً بكل قوته فى تنفيذ المخطط الأمريكى بغزو إيران، الذى بدأه فى الأسبوع الثالث من سبتمبر عام ١٩٨٠، وليس صحيحاً أن الولايات المتحدة قد اعترضت على هذا العمل الإسرائيلى، لأن إسرائيل قدرت أن المفاعل موجه أصلاً لإسرائيل وليس لإيران، بخلاف المصادر الإسرائيلية ومن بينها مذكرات شارون.

ومن الصعب القول بأن العالم العربى قد حسم موقفه من القضايا التى يثيرها أزمة المفاعل النووى الإيرانى، فمن ناحية. هل يعتقد العالم العربى أن التسلح النووى الإيرانى جزء من القوة الشاملة العربية ضد إسرائيل، وورقة فى يد العرب عند التفاوض مع إسرائيل؟ هذا الاعتقاد يساور عدداً من الدول العربية، كما يساور القطاع الأكبر من الشعوب العربية، التى تريد قوة إسلامية أو عربية فى مواجهة القوة الإسرائيلية الكاسحة. غير أن هناك اتجاها آخر ينظر إلى التسلح النووى الإيرانى على أنه تهديد لدول الخليج، ويربط هذا الاتجاه بين هذا المنطق وبين إعلان

إيران بشكل مفاجئ قبيل القمة العربية مباشرة فى الجزائر أن الجزر الثلاث فى مدخل الخليج العربى، وهى جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى هى جزر إيرانية، وليس للإمارات العربية المتحدة الحق فى المطالبة بها، فاضطرت القمة العربية فى الجزائر إلى أن تصدر قراراً بتأييد ملكية هذه الجزر للإمارات، ومطالبة إيران تسوية النزاع حول الجزر بالطرق السلمية، وخاصة عن طريق محكمة العدل الدولية. وقد ردت إيران بأن موقفها من الجزر الذى يتسم بالتشدد والحدة كان سببه موقف دول الخليج التى دفعتها الولايات المتحدة إلى مساندة الموقف الأمريكى فى الأزمة النووية الإيرانية. من ناحية ثالثة، هناك أوساط عسكرية فى بعض الدول العربية تعتقد أن إيران تتسلح نووياً لتحقيق أهداف لا علاقة لها بالمنطقة العربية، وأهمها إسرائيل والولايات المتحدة، ويرى البعض أيضاً أن القوى الإيرانية كانت تتخذ الخليج والمنطقة العربية مسرحاً لها، وأنها كانت تلتفت تماماً عن السياسات الآسيوية.

وفى ضوء ما تقدم، فإن إقدام إسرائيل أو الولايات المتحدة على ضرب المفاعل النووى العراقى سوف يصيب الشعوب العربية والإسلامية بالصدمة، لأنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تبارك الولايات المتحدة التسلح الإسرائيلى، بينما تناهض التسلح الإيرانى؟ أما معظم الحكومات العربية فإنها لا تمانع فى مهاجمة إيران، ولكنها تخشى من الآثار المترتبة على الهجوم، حيث تشعر دول الخليج بأن هذا الهجوم يمكن أن يؤدى إلى مواجهة دموية بين إيران من ناحية، وإسرائيل والقوات الأمريكية فى المنطقة من ناحية أخرى. ومادام الخليج بما فى ذلك العراق هو مسرح هذه العمليات، فإن دول الخليج ستكون الضحية الأولى لهذه المواجهة بصرف النظر عن نتيجتها. كما يذكرون بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية حيث ألقت هذه

الحرب بظلال كئيبة. ويلاحظ المراقبون فى هذا الشأن أن إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً، يضاف إلى ذلك العامل الأيديولوجى والنفوذ الإيرانى لدى الشيعة فى كل الخليج وفى العالم الإسلامى. ونذكر فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة تعانى أسوء تدهور فى صورتها فى المنطقة العربية وفى العالم، ولذلك فإن هذا الهجوم ضد إيران يمكن أن يؤدى إلى آثار بالغة الخطر على المصالح الأمريكية فى أنحاء متفرقة من العالم. ومن ناحية رابعة، يذكر أنه عندما قام العراق بغزو إيران انقسم العالم الإسلامى انقساما متساوياً رغم أن العالم العربى كله باستثناء ليبيا وسوريا أيد العراق وبرر ذلك من الناحية العلنية بالتضامن العربى مع العراق ضد إيران على أساس التناقض بين القومية العربية والقومية الفارسية، ولكن السبب الحقيقى للتضامن العربى مع العراق هو ظهور العراق بديلاً عن مصر فى الساحة العربية بعد إبرامها لاتفاقية السلام مع إسرائيل وذلك بدعم أمريكى واضح، فضلاً عن أن العراق كان مفوضاً بالعمل باسم الولايات المتحدة ضد إيران، ولم تتخلف دولة عربية واحدة عن مساندة الولايات المتحدة فى شخص العراق، أما الموقف الآن فيختلف اختلافاً كاملاً فى ظل الظروف التى أشرنا إليها.

ومن المستحيل أن تؤثر المنطقة العربية على القرار الأمريكى أو الإسرائيلى بمهاجمة إيران حتى لو تبينت كلتا الدولتين الآثار الخطيرة العسكرية والإنسانية البيئية المترتبة على هذا القرار.

أما الاحتمال المتعلق بتقديم مساعدات لوجيستية للولايات المتحدة وإسرائيل فهو لا شك فيه، فقد فعلت ذلك عند غزو الولايات المتحدة للعراق لأسباب متفاوتة.

وأما الموقف السياسى فهو متضمن فيما تعلنه الدول العربية جميعاً وفى مقدمتها مصر من أنها ملتزمة بسياسة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، بما فى ذلك الأسلحة النووية، ومعنى ذلك أن قيام أى دولة فى المنطقة بالتسلح النووى يناقض هذه السياسة، ومن ثم تستطيع الدول العربية المؤيدة للولايات المتحدة أن تطالب إيران بوقف تسلحها النووى، أى أن تستند إلى هذه الذريعة لمساندة الموقف الأمريكى فى مهاجمة إيران رغم أن الدول العربية واثقة من أن إسرائيل لن تنزع سلاحها النووى تحت أى ظرف، كما أنها واثقة أن السلاح النووى الإيرانى لن يستخدم هو الآخر ضد إسرائيل أو ضد غيرها، ولكنه يزيد أوراق القوة الإيرانية، ويدخل إيران إلى النادى النووى بحساباته المختلفة لعناصر القوة. وقد تجد هذه الدول العربية ذريعة أخرى، وهى أنه إذا كانت باكستان بحاجة إلى السلاح النووى لموازنة السلاح النووى الهندى، وهما فى صراع منذ إنشاء باكستان عام ١٩٤٧، فإن هذه الدول قد لا تجد نفس المنطق فى حالة إيران، خاصة وأن إيران لم تقدم مبرراً واحداً لتسلحها النووى، حتى يمكن مناقشته فى هذا السياق.

ومن الملاحظ أن فشل سياسة الولايات المتحدة فى منع الانتشار النووى عندما ميزت بين إسرائيل وغيرها، وتساهلت مع كل من الهند وباكستان، عندما كان مقابل هذا التساهل هو مساندة البلدين لها مساندة تامة فى أفغانستان، فإن هذا الفشل سوف يغرى دولاً أخرى مثل إيران وغيرها فى أن تنظر إلى أمنها على أساس أن هناك فوضى فى النظام الدولى، وأن الأمن الجماعى أصبح وهماً، وأن التمييز فى المعاملة بشكل واضح أصبح قاعدة. والحق أن إيران لديها تجربة خلفت لديها آثاراً نفسية سحيقة عندما وجدت نفسها وحيدة فى مواجهة العالم بأسره تقريباً، عندما كان العراق ينوب عن هذا العالم شرقه وغربه للقضاء على الثورة الإسلامية فيها،

وكانت القوة الإيرانية قد تجمعت لطرد الشاه، ولكنها كانت قد بدأت بعد قيام الثورة مباشرة فى توزيع التركة، حيث شهدت طهران صراعاً حاداً بين هذه القوى، إلا أن الغزو العراقى لإيران قد دفع كل الفرقاء على الساحة الإيرانية إلى الاعتصام بالوطنية الفارسية والدفاع عن إيران الوطن قبل أن تكون إيران الدولة، وليس من المبالغة فى شيء أن نقرر أن الغزو العراقى لإيران هو الذى أعاد إليها وحدتها، وجعل الخومينى زعيماً مرتين، مرة عندما حرك الشارع الإيرانى ضد الشاه بكل جبروته وهو فى باريس، ومرة أخرى عندما جمع الشعب الإيرانى وراءه فى مواجهة حاسمة مع العراق، التى تلقت المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية من كل الدول بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى، الذى كان يخشى من الثورة الإسلامية الجديدة على المسلمين فيه. أما إيران فقد فرض عليها حظر السلاح، فلم يبق لديها سوى بقايا أسلحة، وملايين من الأطفال قرب سن الشباب الذين عمرت قلوبهم بالدفاع عن مبادئ الثورة عن وطنهم بعد أن أطاحت الثورة بالقيادات العسكرية المختلفة التى تكونت فى عهد الشاه، حيث كان الجيش الإيرانى قبل الثورة يعد من أقوى جيوش العالم تسليحاً وتدريباً، لأنه كان يجهز لأى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى، وحيث كانت إيران الشاه الركيزة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى على امتداد ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة التى تجاور مراكز الصناعة النووية السوفيتية. ومعنى ذلك أن حسابات إيران وتكوينها النفسى وشعورها بالتفرد من ناحية، والعداء للولايات المتحدة من ناحية أخرى، قد يجعل المواجهة بينهما أمراً غير مأمون، وقد تؤدى هذه المواجهة إلى واحدة من أشد الكوارث أثراً منذ الحرب العالمية الثانية.

وفى ضوء هذه الحقائق فإن الدول العربية يجب أن تهتم بمتابعة الأزمة النووية

الإيرانية، وأن تدرس احتمال تطورها فى مختلف الساحات، وأن تقرر لنفسها الموقف الذى يجب اتخاذه فى ظل كل الاحتمالات، حتى لا تفاجأ بنتائج لا تستطيع تداركها أو مواجهتها. ولا يغيب عن البال مشهد آخر يؤثر على الأزمة الإيرانية، وهو الأزمة النووية لكوريا الشمالية، وهذه الأزمة ما أبعادها وخصوصيتها، والتى تختلف تماماً عن عوامل وخصوصيات الأزمة الإيرانية، ولكن كوريا الشمالية أرادت أن تربط بين أزمتها والأزمة الإيرانية، فأعلنت تضامنها مع إيران، ولكن إيران أدركت مخاطر هذا التطور، فرفضت التعليق على التصريحات الكورية، لأنها تدرك أن كوريا الشمالية أشد خطراً على الولايات المتحدة، وعلى الأقاليم الأمريكية ذاتها، مثلما هى خطر على حلفاء الولايات المتحدة، وأهمها اليابان، كما تدرك إيران أنها وكوريا الشمالية من أشد أعداء الولايات المتحدة. ولكن أهمية التسلح النووى الإيرانى لا يرجع فقط إلى العداء الأمريكى الإيرانى، ولكنه يتصل اتصالا مباشراً بنظرية الأمن الإسرائيلية التى تقع إيران فى دائرتها، بينما تخرج كوريا الشمالية تماماً عن إطار اهتمامها.

وأخيراً فان العالم العربى مطالب بان ينظر بدقة فى عدد من العوامل المهمة فى تحديد موقفه أولها : أن إيران يجب أن تكون إضافة لقدرات العالم العربى والإسلامى . وثانيها : أن نزع سلاح إيران لا يخدم المنطقة العربية فى نظرى ولكنه يخدم إسرائيل وحدها وثالثها أن إيران محاطة بالوجود الأمريكى من كل جانب ولذلك فإن التسلح النووى يعد رادعاً هاماً ضد الولايات المتحدة إذا فكرت فى مهاجمة إيران ونذكر أنه عندما تأكدت واشنطن من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل.

| 5 |

أمن الخليج والأزمة النووية الإيرانية

الأزمة النووية الإيرانية مصطلح شاع فى أوروبا والولايات المتحدة، ليعنى ذلك الجدل الدائر منذ عدة سنوات بين إيران من ناحية والترويكا الأوروبية المُشَكَلة من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، وخلفها الولايات المتحدة. إيران تريد الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمى، والطرف الآخر يخشى أن يتحول الاستخدام السلمى إلى صناعة عسكرية نووية. وظل الجدل يراوح نطاقاً من الاتفاق، حاولت خلاله إيران أن تهدئ مخاوف الطرف الأوروبى، ودارت المحادثات بين الطرفين، وتعثرت عدة مرات، ونُقل الملف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت أزمات بين الوكالة وإيران. ولكن إسرائيل تتابع بخوف هذا الملف، وتحث الولايات المتحدة، بل تنتقدها صراحة بعدم جديتها فى تناول هذا الملف حتى ضغطت الولايات المتحدة على الترويكا. ويبدو إن وزيرة الخارجية الأمريكية انتقدت بشدة ما أسمته الليونة الأوروبية، واتهمت رايس أوروبا كلها بأنها تتعمد التعامل اللين مع إيران، وخلق جبهة من المصالح المشتركة، بحيث لا تستجيب أوروبا للمخاوف الأمريكية من السلاح النووى الإيرانى. وقد انتهى الأمر إلى حلقة جديدة من التصعيد بسبب مواقف إيران الأخيرة، وهى الإصرار على أن الاستفادة السلمية من الطاقة النووية

هو حق مقرر لها فى اتفاقية منع الانتشار النووى، وعادت عن بعض الخطوات التى كانت قد اتخذتها إظهاراً لحسن النية، فأزالت الأختام عن مراكز الأبحاث النووية، وأصرت على الاستمرار فى تخصيب اليور نيوم، فى الوقت الذى حاولت روسيا تقديم حل وسط بأن يتم تخصيب اليورانيوم الإيرانى فى روسيا، بما يحقق لإيران هدف التخصيب، ويضمن للترويكا أن روسيا تضبط مستوى التخصيب دون المستوى اللازم لصناعة القنبلة النووية. ويبدو أن المشكلة ذات شقين: أولهما، رغبة إيران فى فرض إرادتها السياسية على الترويكا. والشق الثانى، هو اختبار الأطراف الأخرى فيما لو مضت لصناعة القنبلة النووية، وفرض هذا الواقع الجديد لتصبح عضواً فى النادى النووى. وبينما استغلق الموقف وتمكنت واشنطن من تشكيل جبهة سياسية أوسع ضمت أوروبا وروسيا والصين المساندتين لإيران لإحالة ملف إيران من الوكالة إلى مجلس الأمن، بما يفضى إلى فرض عقوبات على إيران. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل تدرسان خطوات عملية لوقف البرنامج النووى الإيرانى، خاصة بعد تصريحات الرئيس الإيرانى حول الهولوكوست وإسرائيل. ولاشك أن إسرائيل تدرس جدياً إمكانية ضرب المنشآت الإيرانية، وبالتوازى تحاول زعزعة استقرار إيران، ولكن واشنطن وإسرائيل تدرسان بشكل أدق رد الفعل الإيرانى على ضربها للمنشآت الإيرانية، وتضييق الخيارات العسكرية المتاحة أمام إيران. يدخل فى إطار هذه الجهود الأمريكية والإسرائيلية تشكيل جبهة سياسية أوسع على مستوى العالم لتساند ضرب إيران وخنقها.

على الجانب الآخر، لاشك أن أمن الخليج، أى أمن شعوبه، وخطوط مواصلاته، ونظمه السياسية واستقراره تتعرض لخطر جسيم من تصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى. وقد فرض هذا الواقع على دول الخليج أن تحدد موقفها،

فعارضت القمة الخليجية أى تسلح نووى فى المنطقة، وهو الموقف الذى ينسجم مع الموقف العربى بتخليص العالم العربى والشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تريد أن يتخذ مجلس التعاون موقفاً مناهضاً لإيران بشكل مباشر، على أساس أن التسلح النووى الإيرانى سيكون أيضاً مرتبطاً بالسياسات الإيرانية فى منطقة الخليج. ولكن الموقف الخليجى هو مجرد جزء من مسرح أشمل فى المواجهة السياسية، وربما العسكرية، بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

أعتقد أن التجاذب السياسى مع إيران من جانب الترويكا، ومواقف روسيا والصين، تضع جميعاً فى اعتبارها مصالحها الاقتصادية والسياسية، كما أن الدفع إلى محاصرة إيران من جانب إسرائيل يعنى أن إسرائيل تريد أن تستخدم الجميع لتحقيق هدفها الوحيد حالياً تجاه إيران، وهو منعها من امتلاك السلاح النووى. ولا أظن أن هناك توافقاً فى الهدف وفى الأساليب بين المنطقة وبين إسرائيل، ولذلك يمكن أن تدفع إسرائيل إلى مواجهة عسكرية مع إيران، وهو احتمال وارد تدفع المنطقة بأسرها ثمناً باهظاً له.

وفى ضوء ذلك، نعتقد أن أمن الخليج الذى يتعرض فى كل الأحوال للمخاطر يمكن المحافظة عليه تماماً إذا تم تسوية أزمة الملف النووى سلمياً. وفى كل الأحول، فإن حياد دول المجلس التعاون فى هذه الملحمة سوف يتغير إذا خاطرت إسرائيل بعمل عسكرى ضد إيران، خاصة إذا وسعت إيران خيارات الرد. والمحقق أن إسرائيل لها حسابات عملية، وهى تنظر بكل القلق للمحاولات السياسية، وهى على يقين بأن إيران مصرة على امتلاك السلاح النووى، يقابله إصرار إسرائيل على

منعها ولو بالقوة. وهذا الرهان الخطر يضع منطقة الخليج رهينة لتطوراته، لذلك فإن الحياد فى هذا السجال هو خير سبيل فى هذا الطريق الوعر.

وقد نظرت إيران إلى انتقادات دوة الإمارات العربية لحيازتها التكنولوجيا النووية بسبب المخاطر البيئية التى قد تترتب على ذلك نظرة شك. وعلى إيران أن تهدئ خواطر الإمارات، خصوصاً وأن هناك نزاعاً حول الجزر، ومن مصلحة إيران أن تتجه اتجاهاً سلمياً، وأن تعلن عدداً من المبادرات الهادفة إلى تسوية هذه القضايا تسوية ودية ولو بعد حين. من ناحية أخرى، فإن الجدل حول الملف النووى الإيرانى قد أحدث انقساماً فى الساحة الخليجية. ففى الوقت الذى تؤيد فيه سلطنة عمان حق إيران فى الحصول على الطاقة النووية السلمية، ولا تعلن الدول الأخرى موقفاً واضحاً، فإن اجتماعات مجلس التعاون تتخذ موقفاً أقرب إلى النقد منه إلى الحياد. ولذلك فإن أمن الخليج منظوراً إليه من زاوية عربية يتحدد بالاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول: استمرار أزمة الملف النووى الإيرانى بين إصرار إيران على المضى فى برنامج الطاقة النووية السلمية، وبين إصرار الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس على منعها خوفاً من تحولها إلى قوة نووية، وخاصة بعد عدم قبول إيران بشكل واضح للاقتراح الروسى. ولعل انضمام روسيا والصين إلى الدول المؤيدة لإحالة الملف الإيرانى من الوكالة إلى مجلس الأمن يدفع إيران إلى مراجعة حساباتها، لأنه لم يعد بوسع إيران أن تعتقد أن مجلس الأمن لن يستطيع اتخاذ إجراءات عقابية ضدها بعد انضمام روسيا والصين إلى التوافق داخل المجلس. كذلك، فإن معظم الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة يؤيدون إحالة ملفها إلى مجلس الأمن. لكن لهذا الاحتمال حد أدنى وحد أقصى، ولا نظن أنه سوف

يستمر طويلاً.

الاحتمال الثاني: هو قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة بضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، وفى هذه الحالة، فإن كل شيء يعتمد على رد الفعل الإيرانى. وهذا احتمال وارد، ولكنه سيكون أسوأ الاحتمالات من زاوية أمن الخليج. ولعلنا نذكر بأن ضرب إسرائيل للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١، والعراق يقود حرباً إقليمية ضد إيران لصالح الولايات المتحدة لم يؤثر على أمن الخليج، فلماذا نفترض أن الوضع ضد إيران يختلف عن الضربة ضد العراق؟ الإجابة تحتاج إلى تفصيل، ولكن الفارق كبير بين الحالتين.

الاحتمال الثالث: هو أن تتوصل إيران إلى تسوية فى إطار الملف، أو تسوية مع الولايات المتحدة. وفى هذه الحالة، فإن هذا الافتراض هو أفضل الافتراضات لأمن الخليج، ولذلك يجب أن تشجع دول الخليج عليه، أخذاً فى الاعتبار أن هذا الاحتمال وارد، ولذلك تخشى أوروبا والولايات المتحدة منه، ويثور الشك بين الطرفين حول سعى كل جانب لتحقيقه. والمؤكد أنه إذال توصلت إليه واشنطن فسوف تحصل على نصيب الأسد من المزايا الإيرانية، وليس العكس صحيحاً إذا تواصلت إلى هذا الاحتمال الولايات المتحدة نفسها.

| 6 |

إيران النووية
دلالاتها في المنطقة والعالم

أعلن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد منذ أيام أنه سوف يزف بشرى طيبة إلى الشعب الإيرانى. وفى مساء يوم ١١ أبريل ٢٠٠٦ أعلن الرئيس الإيرانى فى مدينة مشهد هذه البشرى الطيبة، وهى توصل إيران إلى التكنولوجيا النووية التى تستخدم فى جميع الأغراض السلمية، والتى تؤدى إلى المساهمة فى خطط التنمية. وشدد الرئيس الإيرانى على أن تحول إيران إلى دولة نووية لا يعنى أنها قد حازت القنبلة الذرية، وإنما يعنى أنها تمتلك القدرات النووية اللازمة للأغراض السلمية. هذا الإعلان ارتبط بمظاهر متعمدة لإضفاء الأهمية السياسية والمعنوية على هذا الحدث، ولكى يكون ذلك هو برنامج الشعب الإيرانى القومى فى المرحلة المقبلة، ولكى يرفع الروح المعنوية للشعب الإيرانى، ويحقق اختراقاً إعلامياً وسياسياً ضخماً فى مواجهة حالة الحصار التى فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تردد أنها تفكر فى استخدام القوة العسكرية لضرب المنشآت الإيرانية، مما أعطى الانطباع بأن إيران أصبحت فى مرمى الهدف الأمريكى، وأثارت تكهنات حول ردود الفعل الإيرانية والخسائر البشرية الضخمة، ومدى ارتباط ضرب إيران بالفشل الأمريكى فى العراق، ودور إسرائيل فى ذلك كله.

فى مواجهة هذه الحالة، والحرب النفسية الهائلة، قامت إيران بإجراءات مناورات عسكرية وبحرية كبيرة فى الخليج، وتعمدت أن تعلن عن أجيال جديدة من الصواريخ التى تفلت من الرادار، والصواريخ البحرية التى تضرب الغواصات تحت الماء. ثم جاء الإعلان عن تحول إيران إلى دولة نووية بعد كل هذه المقدمات لكى يسدد ضربة ضخمة للحسابات الأمريكية والإسرائيلية. والمؤكد أن إيران لم تحقق على المستوى الفنى أمراً فريداً أو مفاجئاً، ولكنها استخدمت هذا التطور فى برنامجها النووى استخداماً سياسياً مدوياً وسط الضغوط التى تتعرض لها.

وقد لوحظ على سلوك إيران فى المجال النووى أنها انتهجت دبلوماسية تتسم بعدد من الخصائص: أولها، التركيز على أن القضية اختصاص الوكالة النووية للطاقة الذرية وحدها، وأن مجلس الأمن لا علاقة له بالموضوع، إلا أن يكون أداة فى يد الولايات المتحدة، وضمن مخطط الضغط على إيران. اتسمت الدبلوماسية الإيرانية أيضاً بخط ثابت، وهو الإصرار على أن تقوم بتخصيب اليورانيوم فى أراضيها، رغم أنها تركت الباب مواربا أمام المبادرة الروسية التى كانت تهدف، من ناحية إلى تخفيف الضغط عن إيران، ومن ناحية أخرى أن تقدم روسيا نفسها وسيطاً مفيداً فى طمأنة المجتمع الدولى، خاصة الولايات المتحدة إلى عدم تحول التخصيب الإيرانى إلى الأغراض العسكرية، وبذلك يمكن لروسيا أن تمتص الضغط الأمريكى على إيران وعليها لوقف برنامج التعاون النووى بين روسيا وإيران.

ومن ناحية ثالثة، تمسكت إيران بموقف مختلط تجاه المفاوضات من الترويكا الأوروبية، حيث أصرت على أن فرص التفاوض قائمة بشكل دائم، وفى نفس الوقت حاولت أن ترويض أوروبا على خط التخصيب الإيرانى، وأن تبدأ المفاوضات بعد هذه النقطة. من ناحية رابعة، أكدت إيران فى جميع الأوقات أن من

حقها، وفقاً لاتفاقية منع الانتشار النووى، أن تقوم بتخصيب اليورانيوم فى أراضيها، لكى تستخدم الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، وأنها مصرة على ذلك مهما كلفها ذلك من ثمن. كما أكدت فى نفس الوقت على أنها مستعدة لفتح منشآتها النووية كل الوقت للتفتيش غير الدولى من جانب الوكالة، ولكنها لن تسمح بذلك إلا فى إطار اتفاق شامل. هذه الدبلوماسية النووية الإيرانية دفعت المراقبين دفعاً إلى نتائج تلاثة: الأولى، أن إيران تتفاوض من منطلق حافة الهاوية، أى موقف التشدد الكامل، وقد فُسر ذلك بأنه عقدة إيرانية تجاه الغرب، خاصة بعد الثورة، وهى أن تفرض إيران موقفها على الغرب، وألا تنحنى لإملاءاته، مما يذكرنا بحركة مصدق عام ١٩٥١، الذى قام بتأمين شركات النفط البريطانية فى إيران، وأسقط نظام الشاة، ثم تمكنت الاحتكارات الدولية من إسقاطه. أما النتيجة الثانية: فهى أن إيران تقوم بكسر الوقت للتوصل إلى التسلح النووى، وأن الجدل بينها وبين الولايات المتحدة حول أسباب السعى الإيرانى لحيازة سلاح نووى لا علاقة له بمحاولة إيران تحدى الولايات المتحدة. فقد أعلنت إيران صراحة، وهى تعلن للعالم تحولها إلى قوة نووية أنها سوف توفر الكثير من الأموال بدلاً من استخدام الطاقة البترولية، كما أن الطاقة النووية تقدم حلولاً فى مشاكل التنمية، وليست قاصرة على مجال الطاقة التقليدية التى يقوم بها البترول، وأنه مادام من حقها أن تحوز القدرة النووية، فإن ذلك لا يجوز القضاء عليه لمجرد أن واشنطن والغرب لا يريدون ذلك. وأما النتيجة الثالثة، فهى أن إسرائيل هى لتى تحرك الملف النووى الإيرانى، وأن مصلحة الولايات المتحدة للتصدى لإيران ليست واضحة.

ولا شك أن تحول إيران إلى دولة نووية يثير أسئلة هامة: **أولها**: أسباب إصرار إيران على التحول إلى قوة نووية. ويبدو أن إيران لا تشعر بالأمن منذ أن تمكنت

الولايات المتحدة من حشد مختلف الدول وراء صدام حسين لإنهاء الثورة الإسلامية فى إيران طوال ثمانى سنوات، ولم يكن لإيران حليف واحد. من ناحية أخرى، فإن اضطراب الأمن الإقليمى والعالمى، وتفاخر إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة التى تملك سلاحاً رادعاً ضد الجميع قد دخل فى الحسابات الإيرانية. أما القضية الثانية، فهى أثر ظهور إيران كقوة نووية على وزنها فى القضايا الإقليمية والعالمية. لا جدال فى أن السلاح النووى أو الطاقة النووية التى يمكن أن تتحول فى وقت قصير إلى سلاح نووى تعتبر سلاحاً سياسياً وليس عسكرياً، كما أنها تضع الدولة المعنية فى وضع أفضل فى مختلف القضايا الإقليمية والعالمية، ولكن إيران بالذات تواجه مشكلة ضخمة يمكن أن تتحلل فى عدد من التفاصيل.

من ناحية، لاشك أن العالم الإسلامى بشكل عام قد شعر بالفخر لأن دولة إسلامية تتحدى الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا هو أحد التداعيات التى تدخل فى الحسابات الأمريكية والإسرائيلية. من ناحية أخرى، فإن تعامل الولايات المتحدة فى الملف النووى الإيرانى لن يستوعب هذه الحقيقة الجديدة، ولذلك لوحظ على ردود الفعل الأمريكية والأولية أنها تتجه إلى التقليل من شأن الخطوة الإيرانية ومن آثارها ومن خطرها، كما تتجه إلى تفضيل الخيار الدبلوماسى مع عدم استبعاد الخيار العسكرى. ويبدو أن الموقف الإيرانى قد شكل مشكلة حقيقية للولايات المتحدة، كما أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية سوف تصاب بالكثير من الضرر، لأن إسرائيل كانت تلح على أهمية عامل الوقت، وكانت تستعجل الولايات المتحدة لضرب المنشآت الإيرانية قبل أن تصل لهذا المستوى. من ناحية ثالثة: لم تتضح بعد ردود الفعل فى العالم العربى، ولكن بعض المحللين العرب بدؤوا يشيرون إلى خطورة الخطوة الإيرانية على دول الخليج، وهو نفس الاتجاه الذى تفضله الولايات

المتحدة، رغم أن هذه النقطة معقدة وتحتاج إلى مزيد من التحليل فى مقال مستقل.

أما السؤال الذى يجب أن يحظى بالمتابعة والدراسة، فهو الموقف المحتمل لإسرائيل والولايات المتحدة من إيران. فلم تعلن إيران أنها توصلت إلى السلاح النووى، بل على العكس، أعلنت إيران أنها لا تنوى التوصل إلى هذا السلاح. ومعنى ذلك أن ضرب المنشآت النووية الإيرانية من وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة لايزال ممكناً. وأظن أن الخطوة الإيرانية قد أدخلت الملف النووى الإيرانى إلى نفق تبحث فيه كل الخيارات، وخصوصاً رد الفعل الإيرانى، وهذه فى الواقع قضايا شائكة لا يجوز التسرع فى الإجابة عليها، لأن الأطراف المعنية بها مباشرة قد لا تملك فى هذه المرحلة هذا النوع من الإجابة على قضية قد تؤدى إلى إشعال المنطقة بأسرها إذا قررت واشنطن المغامرة بضربة عسكرية، كما قد تؤدى إلى أن تفرض إيران إرادتها على واشنطن فى المنطقة، وأن تعترف بها شريكاً مكافئاً فى تدبير شؤون هذه المنطقة.

| 7 |

مخاطر الانتشار النووي وملامح الحرب الباردة الجديدة!

لاشك أن مصلحة السلام والأمن فى العالم وفى مناطقه المختلفة تكمن فى إزالة كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفى أن يحترم الجميع قواعد السلوك الدولى، وأن يتعاون الجميع من أجل السلام والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لصالح الجميع بلا استثناء. ويبدو أن أوروبا تتجه إلى تحقيق هذا النموذج تقريباً. أما فى المنطقة العربية، فإن المشكلة الرئيسية فيها هى وضع إسرائيل وسياستها وخططها وإصرارها على أن تسمو فوق مجتمع الدول وفوق قانون هذا المجتمع، مما جعل المنطقة بسبب تفرد إسرائيل بفرض مفاهيم خاصة، واعتمادها المطلق على القوة، وحيازتها لكل أصناف القوة بما فى ذلك القوة النووية تعانى من القلق والاضطراب وعدم الاستقرار. ورغم هذه الحقيقة الساطعة، فإن الولايات المتحدة ومعظم الإعلام الأمريكى يتحدثون عن منع الانتشار النووى فى أى مكان فى العالم ولا يذكرون إسرائيل، وكأن هناك تسليماً كاملاً بأن إسرائيل فوق كل القواعد والأحكام. وقد سبق للدول العربية أن اتخذت موقفاً جمعياً، وهو أن السلام العادل يتحقق بالالتزام بأحكام القانون الدولى، وأن الأمن الشامل يتحقق بالتزام إسرائيل بقواعد منع الانتشار النووى، والانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار، والخضوع لنظام التفتيش والتحقق والمراقبة الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والغريب

أن الصحف العربية تتحدث عن نجاح عربى فى مؤتمر المراجعة الخمسى فى نيويورك لمجرد أن المؤتمر وافق على أن يدرج الترسانة النووية الإسرائيلية ضمن جدول أعماله، رغم أن إسرائيل لا تنكر أنها دولة نووية وأن تقديرات الوكالة النووية للطاقة الذرية تشير إلى أنها تمتلك أكثر من مئتى رأس نووى بالإضافة إلى القدرات الكيماوية والبيولوجية.

ومن الواضح أن الموقف الأمريكى من التسلح النووى الإسرائيلى هو الذى أدى إلى فشل السياسة الأمريكية فى منع الانتشار النووى، لأن التمييز بين الدول فى حيازة الأسلحة النووية يفتح الباب أمام الشعور الوطنى بعدم الأمن من خلال الترتيبات الدولية، كما أن الدول النووية لم تحترم التزاماتها فى اتفاقيات منع التجارب والانتشار. وقد حاول توماس فريدمان فى مقالته فى نيويورك تايمز حول هذا الموضوع المنشورة يوم ١٢ مايو الجارى أن يتجاهل هذه الحقائق الساطعة، وأن يقفز بدلاً من ذلك إلى كل من إيران وكوريا الشمالية. فهو يرى أن إيران يمكن أن توقف برنامجها النووى لمجرد أن يظهر لها الاتحاد الأوروبى الحزم الكافى، وألا يسكت على ممارساتها عمداً، وهو الاعتقاد الذى ساد لدى الإدارة الأمريكية أيضاً بدليل أن وزيرة الخارجية الأمريكية وبخت الدول الأوروبية التى زارتها على ميوعة الموقف الأوروبى من إيران.

أما كوريا الشمالية، فتعتقد الولايات المتحدة أنها تدير الأزمة النووية بمساندة صينية، وأن الصراع فى الحرب الباردة الجديدة قد بدأت بشائره، وأن السلاح النووى يستخدم رادعاً فى تعظيم القوة السياسية، مثلما كان الأمر فى الحرب الباردة التى سادت العالم من ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠، لأن الصين فى نظر الولايات المتحدة تسد احتياجات كوريا الشمالية من الغذاء والوقود، كما تقدم لها سراً الدعم

الدبلوماسى فى المحادثات السداسية.

وقد رتب فريدمان على هذا الواقع فى إيران وكوريا الشمالية عدداً من النتائج منها، أن هناك كراهية متنامية وحقداً على القوى الأمريكية الطاغية من جانب أوربا والصين، فكانت المسألة النووية فى إيران وكوريا الشمالية تعبيراً واضحاً عن هذا الموقف، ومحاولة بهذه الطريقة لإعادة صياغة النظام الدولى بحيث لا تنفرد به الولايات المتحدة، أى إعادة توزيع معدل التركز فى النظام الدولى.

أما النتيجة الثانية، فهى أن حصول إيران على أسلحة نووية سوف يؤدى إلى سباق نووى فى المنطقة، ورشح بشكل خاص مصر والسعودية للتسابق مع إيران، بالإضافة إلى رد فعل إسرائيل التى لن تسمح بأن تنازعها دولة أخرى فى امتلاك السلاح النووى. أما النتيجة الثالثة، فهى أن اليابان التى تعتمد على الحماية الأمريكية أمنها لن تظل قلقة طويلاً من التسلح الكورى، وأن تسلح اليابان وكوريا الجنوبية لمواجهة الخطر الكورى الشمالى سوف ينهى النفوذ الأمريكى فى البلدين. فى المناخ من المتصور أن تنضم روسيا إلى الصين وكوريا وإيران، وقد تنضم أيضاً تركيا فى مناهضة الولايات المتحدة، وبذلك تتشكل جبهة عريضة تضم روسيا والصين والاتحاد الأوروبى عدا بريطانيا فى مواجهة الولايات المتحدة.

والحق أن ظهور جغرافيا سياسية جديدة بسبب الانتشار النووى على هذا النحو، وظهور حرب باردة جديدة لها أطراف وموضوع وقواعد وأهداف وساحات ثمة سببه الأساسى فشل سياسة منع الانتشار النووى الأمريكية، والتستر على إسرائيل، وعدم الحزم والإخلاص فى متابعة هذه السياسة، وليس من الصعب أن نلاحظ أن الدول النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية فى تأكيد احترام نظام منع الانتشار بالوفاء بالتزاماتها أولاً ثم بعدم التمييز بين الدول فى حيازة الأسلحة

النووية، ولذلك يجب أن تدرس بموضوعية الدوافع التى دعت باكستان إلى حيازة الأسلحة النووية، حيث اعتقدت أن هذا السلاح لازم لمواجهة الهند فى شبة القارة الهندية، أو بعبارة أدق تحييد أثر السلاح الهندى. أما كوريا الشمالية، فقد تسلحت نووياً لأنها تعتقد أن الولايات المتحدة لم تحترم التزاماتها، وليست عادلة فى التعامل معها. وأما إيران، فإنها تشعر بأن الوجود الأمريكى فى المنطقة يهدد أمنها حيث تحيط بها القوات الأمريكية من جميع الجبهات.

ومن الواضح أيضاً أن روسيا تشعر بضيق شديد من الولايات المتحدة لأنها بعد أن قضت على الاتحاد السوفيتى تحاول إذلال الروس وتحجيمهم والقضاء على أى أمل لهم فى إحياء سياساتهم الإقليمية أو العالمية، وهم يشعرون بقلق شديد تجاه السيطرة الأمريكية على خلفاء الاتحاد السوفيتى، وتحريض هذه الدول على طرد القواعد والجاليات الروسية، بل والتدخل فى النظام الديمقراطى فى روسيا، فضلاً عن غموض السياسة الأمريكية فى الشيشان. مما سبب قلقاً شديداً لروسيا، ودفعها إلى التحالف مع إيران والصين وتخفيف لهجتها مع اليابان بالنسبة لقضية الجزر، والإشادة بالقانون الصينى الخاص بتايوان مثلما فعلت فرنسا، وتسعى فى إطار الاتحاد الأوروبى لرفع حظر بيع الأسلحة والمواد التكنولوجيا إلى الصين. ومعنى ما تقدم أن قضايا تايوان واليابان وكوريا الشمالية والعلاقات الصينية اليابانية والوجود العسكرى الأمريكى، ومحاولة واشنطن السيطرة على مناطق النفط فى العالم، واستهدافها لروسيا وسياساتها الإقليمية والداخلية، وكان آخرها تحريض الدول الخمس «الديمقراطية» التى شجعتها واشنطن على الإطاحة بنظمها الموالية لموسكو، ونقد سياساتها تجاه إيران، وكذلك تطبيقاتها الديمقراطية وخاصة تعديل الدستور الروسى بحيث يسمح بولاية جديدة للرئيس بوتين، كل ذلك إذا أضيف إليه

احتمال السباق النووى يتطلب وقفة جادة فى مؤتمر دولى لوضع قواعد مقبولة فى السلوك الدولى، ويجب أن تكون إسرائيل النووية وسياساتها الإقليمية على رأس جدول أعمال هذا المؤتمر.

ورغم كل ذلك فنحن نعتقد أن الانتشار النووى بطريقة غير محسوبة على ما يحدث الآن سوف يؤدى إلى سباق نووى، وأن نقطة البداية فى ضبط هذه المسألة فى العالم العربى هو تجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل، وفرض هذه السياسة على بقية دول المنطقة بما فى ذلك إيران، باعتبار أنها جزء من التركيبة الجيوسياسية للمنطقة العربية.

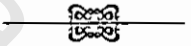

obeikandl.com

| 8 |

إيران والولايات المتحدة مقدمة لشراكة إقليمية أم لمواجهة عسكرية؟

الأزمة المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة تتخذ أحد مسارين وفقا لقراءة المراقبين، إما أن هذه الأزمة تؤدى إلى إرغام واشنطن على الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لها دور في قضايا المنطقة وعلى الأخص الاعتراف بالثورة الإسلامية التى تصدت لها واشنطن منذ قيامها. هذا الافتراض يقوم على أساس أن واشنطن تقدر مخاطر العمل العسكرى وأنها تفضل الخيار الدبلوماسى حتى تقنع إيران بالتراجع عما يسميه الغرب «طموحاتها النووية» والتي تستخدمها أداة فى جلب هذا الاعتراف مادامت الطاقة النووية مكلفة ومادامت طهران وفق هذا الافتراض لاتنوي إنتاج سلاح نووى، وهى تؤكد ذلك، وتدعو إلى مراقبة وتفتيش منشآتها النووية، وأن كل مايهمها هو عدم كسر إرادتها، وأنه يستحيل عزلها وتقزيم دورها. فى مثل هذا الافتراض، فإن واشنطن تجند مجلس الأمن وتحث الدول الكبرى الأخرى وهى روسيا والصين وربما الهند وبعض الدول العربية والخليجية حتى تشعر إيران بوطأة الضغوط السياسية والنفسية والاقتصادية فيسهل على واشنطن التفاوض مع طهران من مركز أقوى. يقوم هذا الافتراض أيضا على أن إسرائيل وإن كانت تشعر بالقلق من احتمال الحوار الإيرانى الأمريكى، فهى لاتمانع أن تشملها صفقة المحادثات بحيث تصل مع إيران إلى تسوية سياسية تريح إسرائيل، خاصة وأن إيران تتجه مباشرة إلى

التصدى لإسرائيل، وتكشف كل مقدساتها بدءا بالمحرقة وأكذوبة الدولة اليهودية ومخاطرها في المنطقة وانتهاء بالسعى إلى مهاجمتها كرهينة إذا هاجمت الولايات المتحدة إيران.

على الجانب الآخر، يرى فريق آخر أن واشنطن قد اتخذت بالفعل قرار مهاجمة إيران عسكريا، وأن هناك بالفعل خططاً جاهزة لذلك، وأن الهجوم الأمريكى سوف يكون مدعوماً من الاتحاد الأوروبى الذى يشعر بالإهانة من الموقف الإيرانى، مما يعني أن واشنطن تسعى بعد اتخاذ قرار الهجوم إلى بناء تحالف دولى عسكرى وسياسى ودبلوماسى وقانونى، تجند فيه الأمم المتحدة والرأى العام العالمى، وتعد لذلك بمبررات قوية مستفيدة بذلك من تجربة غزو العراق. هذه النظرية تقوم على افتراضات وشواهد. أما الافتراضات فأهمها أن أى اتفاق أمريكى إيرانى لا يمكن أن يرضى إسرائيل، وأن هذا الطريق سوف يكون سبباً لهدم التحالف الأمريكي الإسرائيلى، ولكن إدارة بوش لاتحتمل هذه النتيجة. ولما كان حرص الولايات المتحدة على إرضاء إسرائيل أعظم من أي كسب آخر، كما أنه أسبق من أي أضرار تصيب المصالح الأمريكية، فضلا عن أن التزام واشنطن بتقديم المصالح الإسرائيلية على المصالح الأمريكية التزام ثابت وإن لم يسنده أي سبب مقنع للشعب الأمريكي،فإن هذا الافتراض يبدو ضعيفا . **الافتراض الثانى:** أن واشنطن قد شوهت صورة نظام إيران، ولم تظهر في أي وقت استعدادها للتعامل معه، ولذلك ليس هناك ما يدفع للاعتقاد بأن واشنطن قد غيرت موقفها من إيران، ومن باب أولى لايمكن أن تغير هذا الموقف في جو الأزمة ،كما لا تستطيع واشنطن أن تبرر التعامل فجأة مع نظام تسعى إلى تغييره، وأعلنت بالفعل هذه السياسة، ورصدت أموالا لهذا الغرض، كما أن واشنطن لاتستطيع أن تنفذ سياسة

التفاوض مع إيران سراً ولمدة طويلة لآن إيران تريد اعترافاً علنياً بها بما يحقق أهداف سياستها النووية.

أما أهم الشواهد على أن واشنطن تحث عن ذرائع لقرار الهجوم العسكرى فهو ما ردده بعض الاستراتيجيين والسياسين فى الولايات المتحدة من أن القرار السياسى في إدارة بوش لاتراعي فيه الدقة والحكمة وأن تحكم بعض معاونيه بعقلية متطرفة مثل صقور البنتاجون يجعل مثل هذا القرار ممكنا. وإذا كان البعض يرى أن واشنطن قد لاتتخذ هذا القرار بسبب تورطها في العراق، فإن البعض الآخر يرى أن تورطها في العراق يدفع إلى مغامرة جديدة تخفف الضغط والتركيز على الورطة الأمريكية في العراق. ومن الشواهد أن د.هنرى كيسنجر الذي يظهر في المناسبات الدقيقة قد قدم تبريراً للإدارة الأمريكية فى مقالة في نيويورك تايمز يوم ١٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

ونذكر أن كيسنجر اشترك في حث الإدارة الأمركية على إسقاط صدام حسين عن طريق الغزو، وكان من أوائل الذين تحدثوا صراحة عن ضرورة الغزو في مقالته في النيويورك تايمز في أول ديسمبر عام ٢٠٠٢. وقد أوضحت الوثائق اللاحقة أن الاتجاه لغزو العراق لم يكن وليد هذه الفترة وإنما كان قد تردد فى خيارات واشنطن يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قبل اختيار أفغانستان، وتأجل قرار غزو العراق حتى يتم التمهيد له بذرائع،ولم تكن حجة إقصاء صدام حسين ضمن هذه الذرائع، ولكن هدف إزاحة هذا النظام أضافته الولايات المتحدة لشروط مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ حتى ترفع العقوبات عن العراق. ولذلك شعرت الولايات المتحدة بالارتباك لاقتراح الإمارات قبيل الغزو بأيام بتخلي صدام عن السلطة إذا كان ذلك يقي العراق من الغزو. فما هي مبررات الهجوم الأمريكي

بما في ذلك تلك التي قدمها هنري كيسنجر. المبرر الأول : أن إيران تسعى لحيازة الأسلحة النووية وأنه لا يمكن تصديق ادعائها بخلاف ذلك. وهذا يؤدي إلى مخاطر على العالم كله، لأن نظام إيران وفق هذا المنطق لا يتمتع بالرصانة السياسية، ولأنه يمكن أن ينقل هذه الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية. وإذا كانت إيران قد توصلت بالفعل لصناعة السلاح النووى فإن الهجوم الفورى أصبح ضروريا، وإذا لم تكن قد توصلت بعد فإن مثل هذا الهجوم أشد إلحاحاً ولزوماً. ومادام الخطر يهدد العالم كله، فيجب أن يشترك العالم كله في حملة مهاجمة إيران. أما لجوء واشنطن إلى مجلس الأمن، بدعم من تقرير البرادعي الذي سيدين فيه إيران والذي ليس مضطراً لتقديمه بنهاية مهلة نهاية إبريل، حيث لم يعد للمهلة معنى بعد إعلان طهران أنها أصبحت دولة نووية، فإنه يهدف إلى اتخاذ قرار يدين إيران ويطالبها بوقف أنشطتها النووية، كحد أدنى حتى يكون رفضها للقرار سبباً لشن الهجوم عليها وحتى لا تتهم واشنطن بأنها تجاهلت المجلس كما حدث في غزو العراق. والأفضل، ولكنه الأصعب، أن يصدر المجلس قراراً يؤكد فيه أن أنشطة إيران النووية تعكر صفو السلم والاستقرار، وأن رفضها الامتثال للقرار بموجب المادة ٤٠ من الميثاق يفتح الطريق أمام المجلس لاتخاذ إجراءات عسكرية أو غير عسكرية وفق المادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق.

أما المبرر الثاني الذي تقدمه الإدارة الأمريكية فهو : أن إيران قد انتهكت اتفاقية منع الانتشار النووي، ولكن الوكالة هي التي تستطيع أن تقرر ذلك. والواضح أن إيران لم تنتهك التزاماتها وفق هذه الاتفاقية. وأما المبررات التي قدمها كيسنجر فهي أنه رغم أن نظرية الضربة الاستباقية التي قدمها الرئيس بوش قد لقيت نقداً كبيراً، إلا أنها في نظره تصلح في حالة إيران ما دامت إيران تهدد المصالح الأمريكية تهديدا

مباشرا. وقدم كيسنجر عدداً من مبررات تطبيق نظرية الضربة الاستباقية، منها التدخل الإنساني، كما حدث في كوسوفو، حيث قامت ١٩ دولة بقيادة الولايات المتحدة في إطار حلف الناتو بضربات جوية ضد يوغوسلافيا. كما قامت واشنطن بإسقاط نظام صدام حسين استجابة لرغبات الشعب العراقي. ويفهم من نظرية كيسنجر أنه يبرر الهجوم على إيران ليس فقط بسبب أنشطتها النووية التي تشكل، كما يقول، تهديداً للمصالح الأمريكية. وإنما للتخلص من نظامها الذي تسبب في هذه الأزمة والذي يتناقض في زعمه مع احتياجات الشعب الإيراني. وهكذا يوسع كيسنجر أهداف الهجوم الأمريكي على إير ن متجاهلاً الطابع الديمقراطي للنظام الإيراني، والشعور القومي الجارف للشعب الإيراني، والظروف الإقليمية التي تعاني فيها واشنطن من كراهية مريرة في العالم لعربي والإسلامي، كما يتجاهل مخاطر الهجوم العسكري، فضلاً عن أنه يتجاهل الفوارق الجوهرية بين العراق وإيران والظروف المحيطة بكل منهما، فأوعز إى واشنطن بكل هذه المزاعم، مع فارق هام، وهو أن العراق نفى وجود أسلحة دمار شامل ، وأصرت واشنطن على الكشف عن كذبه، بينما إيران تعلن عما لديها من أسلحة وترى واشنطن أن تهاجمها عسكريا، فتكون إيران في نظره أولى بالهجوم من لعراق.

| 9 |

إيران أمام مجلس الأمن : تطور علاقة المجلس بالقضايا النووية

وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن على إحالة الملف الإيرانى النووى إلى مجلس الأمن عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يكون المجلس هو المختص بإدارة الأزمة النووية ضد إيران.

أما علاقة المجلس بالقضايا النووية، فقد تطورت فى إطار تطور دور المجلس بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح المجلس هو الحكومة العالمية التى تقرر مصير السلم والأمن الدوليين. ولذلك نشط المجلس فى مجال الجزاءات، وخاصة فى المنطقة العربية. ولم يكن للمجلس علاقة بنزع السلاح والقضايا النووية قبل غزو العراق للكويت. ومما يذكر أن واشنطن كانت تهدد أيضاً كوريا الشمالية بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن خلال الأزمة النووية الأولى معها عام ١٩٩٤. فكيف تطور دور مجلس الأمن فى القضايا النووية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن؟

الوكالة والجمعية العامة وقضايا التسلح:

الأصل أن الميثاق قد عهد إلى الجمعية العامة بالاشراف العام على أعمال المنظمة الدولية، وخاصة في قضايا السلم والأمن الدوليين، ومن بينها قضايا نزع السلاح، حيث راود واضعى الميثاق حلم النزع الشامل والكامل للسلاح بجميع أنواعه

تقليدياً وكيماوياً ونووياً، على أساس أن العلاقة بين إنتاج السلاح وحيازته، وبين التوترات والحروب علاقة مؤكدة. ومن ثم، فإن نزع السلاح يخفف أدوات الصراع بما يؤدى إلى تسويتها، ولا يزال هذا المفهوم سائداً فيما نراه في كل القرارات الصادرة إبان الحروب والأعمال المسلحة، والتي تؤكد على خطر تزويد المتقاتلين بالسلاح حتى يضطروا إلى التفاوض والسلام.

وإذا كانت الجمعية العامة هي الجهاز المختص بقضايا نزع السلاح بالنظر إلى الدور الشامل للجمعية في الميثاق، فقد خص الميثاق مجلس الأمن بمهمة دقيقة، وهي المسئولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين، متذرعاً بسلطات وصلاحيات محددة إذا قرر أن موقفاً أوعملاً يؤدي إلى تعكير صفو السلام أو انتهاكه أو كونه عملاً من أعمال العدوان، وترك للمجلس بموجب المادة ٣٩ سلطة تعتبر واسعة دون معقب عليه حول ما يشكل أحد هذه المحددات الثلاثة.

وفي ضوء ظروف الحرب الباردة كان ينظر إلى قضايا التسلح نظرة هامشية، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد نشأت خصيصاً لضمان عدم تحول الأنشطة والطاقة النووية عن الأغراض السلمية إلى 'لاستخدامات العسكرية، وأن علاقاتها الأساسية في ذلك تنحصر في الجمعية العامة وليس المجلس، الذي تقلب دوره خلال الحرب الباردة، فبدأ قوياً في نظر الاتحاد السوفيتي، ضعيفاً في نظر واشنطن التي كان لها اليد الطولى في الجمعية العامة، ثم عادت واشنطن تركز على المجلس، وتغفل الجمعية منذ منتصف السبعينات عندما بدأ العالم الثالث يحكم قبضته على قراراتها المناهضة للولايات المتحدة. وهكذا صارت الوكالة والجمعية وقضايا التسلح من سقط المتاع، خاصة وأن مستوى التسلح إبان اشتداد الحرب الباردة واحتدام سباق التسلح كان يتحدد بمستوى الصراع بين العملاقين، وتجمد

دور مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها وحل محلها نسق العلاقات الثنائية بين العملاقين.

تطور دور المجلس في القضايا النووية

مع نهاية الحرب الباردة أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى، وانتهاء الحرب الباردة، وتطورات أزمة الخليج في تلك الأثناء عامى ١٩٩٠-١٩٩١ إلى تطور غير مسبوق في دور مجلس الأمن، حيث توسع المجلس كثيراً في تفسير أحوال انتهاكات السلم وتعكير صفوه، وأعمال العدوان، واستخدام الفصل السابع، ورأينا ذلك في أزمة الخليج والأزمة الليبية الغربية والصومال والبوسنة وهايتي، حيث اعتبر المجلس أن خلع الرئيس المنتخب ديمقراطياً في انقلاب عسكري يهدد السلم الدولي، مما يتطلب الضغط بالجزاءات الدولية في الفصل السابع على الحكومة الانقلابية، بل والتفاوض معها على شروط انهاء الجزاءات، وعودة الرئيس المخلوع.

ولما كان اتساع دور مجلس الأمن وتوسعه في تفسير قضايا السلام من خصائص الوضع الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، فقد بدأ المجلس دوراً جديداً في قضايا نزع السلاح بمناسبة أزمة الخليج، حيث قرر المجلس بقراره رقم ٦٨٧ عددا من الإجراءات لتصفية القدرات العراقية في مجال الأسلحة غير التقليدية، استكملها بإجراءات القرار ٧١٥، وعهد المجلس إلى لجنة خاصة وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة القيام بالتفتيش على المنشآت والمواقع العراقية، التى التزم العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة بإخضاعها للتفتيش وتدمير محتوياتها، على أساس أن السلوك العدواني في أزمة الخليج يجعل وجود هذه الأسلحة لدى العراق خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن تدمير هذه الأسلحة وإخضاع العراق للرقابة الدولية

الدائمة في هذا المجال من عناصر تقدير عودة السلم والأمن في المنطقة إلى نصابها .

وتأتي الحالة الكورية بعد حالة العراق بأوضاع وظروف مختلفة، لتطرح من جديد دور الوكالة وعلاقاتها بمجلس الأمن، حيث يُلاحظ أن الصين لها دور في المسألة الكورية، مثلما كان لها دور حاسم في الأزمة الكورية في الخمسينات. ولذلك لا نعتقد أن مجلس الأمن سوف يكون بوسعه أن يقوم بدور في المسألة الكورية رغم أهميتها وخطورتها بالنسبة للولايات المتحدة، مثلما تصرف بحرية كاملة في حالة العراق، حيث تقطع الشواهد التي ترتسم كل يوم في الممارسات الدولية أن البعد الإسرائيلي كان العامل الحاسم في القضية العراقية، وهذا البعد ليس واضحاً في المسألة الكورية، إلا بقدر ما يتعلق بالتعاون الكوري مع بعض الدول المناهضة لإسرائيل بما يثير حساسيتها، ويزعج واشنطن بالتالي. ولا شك أن البُعد الإسرائيلي أشد وضوحاً في حالة إيران، بل إن إسرائيل تهدد بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

ومن السهل أن يؤكد مجلس الأمن حقه في استخدام إجراءات الفصل السابع إذا رفضت دولة الامتثال لطلب إخضاع منشآتها التي تحوطها الريب والشك للتفتيش الدولي، على أساس أن رفض التعاون مع الوكالة يُعرض السلم الدولي للخطر من حيث أنه يثير الجزع في نفوس الدول المستهدفة لهذا الخطر النووي، ويبيح لهذه الدول الدخول في سباق التسلح بما يعصف بالأمن والاستقرار في المنطقة .

العالم العربي ودور المجلس في إطار اتفاقية منع الانتشار النووي

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الأمن العربي النووي، في ضوء الاعتبارات الآتية:

أولاً : أن المتأمل في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية يخلص إلى أنها تجمد أوضاع القوة النووية، بحيث تظل الدول النووية على حالها، ويحظر على الدول غير

النووية التحول إلى قوى نووية، ولم تتضمن نظاماً خاصاً للضمان والرقابة والتفتيش، وتركت للدول أن تتفاوض مع الوكالة لتحديد نظام الضمانات الذي يناسبها، بل للدول حق الانسحاب إذا قدرت أن أحداثاً استثنائية متصلة بموضوع الاتفاقية قد هددت المصالح العليا لها، ويخطر مجلس الأمن بذلك دون أن يحرك ساكناً.

وقد استشعرت الدول النووية الكبرى هذا الخلل الكبير الذي أثار مخاوف الدول غير النووية، فأصدرت إعلاناً مشتركاً يؤكد عزمها على العمل على أن يتخذ مجلس الأمن عملاً لكي يقدم المساعدة الفورية لأية دولة غير نووية طرف في الاتفاقية تقع ضحية عمل من أعمال العدوان أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وهي تعلم وظيفة الأسلحة النووية الأساسية هي التأثير في موازين القوى السياسية والتفاوضية وليس العسكرية.

ثانياً: إذا كان مجلس الأمن سوف يقوم بدور في منع الانتشار النووي، وأنه بالفعل تحمس لذلك في مسألتي العراق وكوريا وإيران، فنحن نأمل أيضاً أن يتحمس بشأن التسلح النووي الإسرائيلي الذي يشكل عقبة نفسية وعملية في سبيل إشاعة مفهوم السلام الآمن في المنطقة، ولا يجوز التذرع بمقولة أن السلاح النووي في أيد إسرائيلية تقدر ظروف استخدامه واستغلاله مقارنة بالسلوك العراقي إبان أزمة الخليج، ولابد من تأمينه من كل أسلحة الفتك الشامل، والانصراف إلى علاقات سلمية تنموية عامة.

ثالثاً: أن الموقف العربي المطالب بوقفة نووية مع إسرائيل يجب أن يكون موقفاً جماعياً لا هوادة فيه صيانة لحق الجميع في البقاء على المستقبل الآمن من الخوف والتهديد. ويستند الموقف العربي إلى حقيقتين:

الحقيقة الأولى: أن عدداً من الدول لعربية قد انضمت إلى هذه الاتفاقية ومنها مصر والعراق والكويت وليبيا والمغرب والسودان واليمن وسوريا، أي معظم الدول العربية عند بدء نفاذ الاتفاقية عام ١٩٧٠، وترفض إسرائيل حتى الآن الانضمام إلى الاتفاقية أو القبول بنظام الضمانات مع الوكالة الذرية، مما يجعل الدول العربية في موقف أضعف قانوناً من إسرائيل في هذا المجال.

الحقيقة الثانية: هي أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ قد أشار صراحة إلى أن الإجراءات الدولية إزاء أسلحة العراق هي خطوة أولى نحو تحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ومادام العالم العربي قد قبل تدمير أسلحة العراق لصالح السلام الشامل وافترض أن إسرائيل هي المحطة التالية، وانضم بكل الإخلاص لاتفاقية منع الانتشار النووي، وأن التفوق النووي والتسليحي الإسرائيلي يثير قلقه ومخاوفه ويؤثر على قراراته، فإن العالم العربي يجب أن يتخذ موقفاً موحداً بمطالبة إسرائيل بالانضمام للاتفاقية، وفتح منشآتها للتفتيش، ومطالبة الوكالة بتبني هذا الموقف، وكذلك حث مجلس الأمن على اتخاذ موقف تجاه إسرائيل إذا هي لم تكترث بطلب الوكالة، ولا يجوز أن نفوت فرصة إثارة المسألة الكورية لتضاف إلى الفرص الكثيرة الضائعة في سجلنا.

ومن المفيد أن يتخذ العالم العربى موقفاً موحداً من التسلح النووى فى المنطقة، وأن يتخذ موقفاً واضحاً من الملف النووى الإيرانى فى ضوء ما يعلمه الجميع من أن الولايات المتحدة تحاول تثبيت إسرائيل كقوة نووية وحيدة فى المنطقة، بصرف النظر عن الجدل الدائر حول جدوى السلاح النووى الإيرانى، وما يستهدفه هذا السلاح، ونوايا إيران فى الاستفادة السلمية أو التسلح النووى.

10

إيران وإسرائيل وانشطار مفهوم الأمن القومي العربي

يجب أن نعترف ابتداء بأن مفهوم الأمن القومى العربى ارتبط بالمد القومى على افتراض أن الأمة العربية أمة واحدة ومن حقها أن يكون لها دولة واحدة. نعترف أيضاً بأن ضرب المد القومى بدد فكرة الأمن القومى وكل ما هو قومى. وإذا كان العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ قد سدد ضربة نجلاء إلى قاطرة المد القومى وهى مصر، فإنه بنفس القدر تابعت إسرائيل مصر حتى أخرجتها تماماً من الساحة القومية من منظور مواجهة المشروع الصهيونى. ولكن صدام حسين بغزوه الكويت وتداعيات هذا العمل أنهى كل حديث عن الأمن القومى مادامت الكويت لم يسعفها هذا الأمن القومى الذى رفع رايته الغزو العراقى، ثم كان غزو الولايات المتحدة للعراق وتداخل الدور الإيرانى مع الأمريكى والإسرائيلى هو المناسبة التى جعلت المقارنة واردة عند البعض بين إيران وإسرائيل كمصادر لتهديد الأمن القومى، على خلاف بين الكتاب والمفكرين حول درجة تهديد كل منهما لهذا الأمن الذى أظن أنه لم يعد موجوداً. نعترف ثالثاً بأن فكرة الأمن القومى ليست موجودة إلا فى المنطقة العربية، أو فى النسق الاستراتيجية للدول العظمى مثل الولايات المتحدة التى ترى أن معظم ما يقع فى العالم له علاقة بشكل ما بأمنها القومى.

وتلح على المنطقة العربية بعد مجيء نتانياهو إلى الحكم فى إسرائيل حالة من التشتت والضياع أعقبت حالة الانسحاب الأختيارى من الساحات تركت للصراع إما بين إيران وواشنطن أو بين إيران وإسرائيل أو بين إيران من ناحية وواشنطن وإسرائيل من ناحية أخرى فى الأغلبية لساحقة من الحالات. وسبب التشتت وضياع البوصلة واضح وهو غموض الموقف الأمريكى من إيران أو قل عجزه وميله إلى المساومة والحلول الوسط، يقابله تشدد إسرائيل فى فرض البرنامج الصهيونى بالكامل وفرض خيار ضرب إيران، وكذلك تشدد إيران فى ملفها النووى.

وبين إيران وإسرائيل بدأ يظهر إلحاح أمريكى يسانده طلب مباشر إسرائيلى مفاده أن المشكلة بين العرب وإسرائيل سببها إيران التى تساند المقاومة، ولولا المقاومة لأمكن تسوية كل شيء ولعاش العرب واليهود فى سلام دائم. يترتب على ذلك أن العرب لا يجب أن يواجهوا ضغطهم إلى إسرائيل من أجل تسوية القضية الفلسطينية وإنما يعترف بإسرائيل مقابل مواجهة إسرائيل لخطر عاجل وهو الخطر الإيرانى الذى يهدد الأمن القومى العربى، وبعد إزاحة الخطر الإيرانى يصبح التفاهم ممكنا بين إسرائيل المنتصرة النووية المتفردة بكل أصناف القوة وبين العرب الضعفاء الحلفاء نيابة عن الفلسطينيين، ثم يطلب من العرب توطين الفلسطينيين فى أراضيهم الشاسعة وإخلاء فلسطين كلها لإسرائيل واليهود مما يجعل للتحالف العربى الصهيونى معنى، ويتوقف سبب المشكلة وهو مطالبة الفلسطينيين بحقوق من إسرائيل يدعونها، ورفض إخلاء فلسطين ومقاومة حتى محاولات إبادتهم.

يبدو أن هذا التصور هو الذى يتم التفاهم حوله بحيث تتحدد مساهمات الخليج ومصر فى التسهيلات اللوجستية الإسرائيلية وأظن أن الغواصة النووية التى قالت

الصحف الإسرائيلية أنها عبرت قناة السويس قد اتجهت إلى القاعدة البحرية الأمريكية فى البحرين، وقد أعلن عن مرور أخرى يوم١٤ يوليو.

عند هذه النقطة يمكن أن نفهم الأمن القومى العربى الذى ورد مرة واحدة فى قمة الرياض ٢٠٠٧ على أنه قد انشطر إلى نوعين من الأمن متعارضين ومتصارعين: أمن النظم العربية وأمن الأوطان العربية. فلا يجادل أحد فى أن أمن بعض النظم العربية قد أصبح على حساب أمن الوطن وخصما منه لصالح أعداء الوطن أو الذين يعملون لتقويضه وأخص به المشروع الصهيونى وما يلحقه قطعاً من دعم أمريكى أعمى ولكنه فى عهد أوباما أصبح دعماً بصيراً. فإيران تحارب المشروع الصهيونى. وهذا هو السبب فى تصدى هذا المشروع لها، وتحارب إيران المشروع من خلال التصدى المباشر له، ودعم المقاومة العربية له، فتكون حربها للمشروع خدمة لأمن الأوطان العربية، وهذه المساندة الإيرانية هى التى تفزع بعض النظم العربية التى يرتهن بقاؤها بالاستجابة لمتطلبات التحالف مع واشنطن وطلبات إسرائيل بالتالى. ومادام الحاكم فى العالم العربى هو الذى يحدد معنى الأمن القومى لبلاده وللعالم العربى من خلال ما يؤمن نظامه فقد ساد منذ فترة حديث متواتر من المفكرين والنظم على السواء عن الأمن القومى العربى فمن ينتصر فى المعركة الراهنة: أمن النظم، أم أمن الأوطان؟ ولهذا السبب فإن كل مطالبات بتحويل السلطة بطرق مختلفة إلى الشعوب العربية يؤدى إلى نقل مركز الثقل من أمن الحاكم إلى أمن الوطن ويتبقى اللغز: إذا كانت النظم المستبدة فى العالم العربى كانت هدفاً لإسرائيل لأنها حمت نظمها فى ظل حماية الأوطان، فهل تصدق أن واشنطن تريد حقاً نظماً ديمقراطية تنحاز تماماً لأمن الأوطان وتناهض تماماً المخطط الصهيونى؟.

11

أين يقف العرب في صراع المشروعين الإيراني والإسرائيلي

يفترض هذا التحليل أن القضية الأساسية فى المنطقة هو المشروع الصهيونى، وأن المشروع الإيرانى عقبة فى مثل هذا المشروع، وكلاهما يتصارع مع الآخر للسيطرة على الجسد العربى وتكمن مصالح العرب فى هزيمة المشروع الصهيونى و ترشيد المشروع الإيرانى.

عندما يعلن نتانياهو بعد لقائه بزعماء مصر والأردن أن الخطر الاستراتيجى حل محل الصراع العربى الإسرائيلى وأن هناك تفاهما إسرائيليا عربيا على ذلك لأول مرة منذ قيام إسرائيل، فإن هذا التصريح إما أنه يعكس تفاهمات حقيقية كما يقول، فى وقت تعلن فيه واشنطن أن أولوياتها المطلقة فى المنطقة هى إيران وكيفية مواجهتها ، و إما أنه يعبر عن تمنياته بأن يصطف العرب معه فى معركته ضد إيران، وفى هذه الحالة يجب على الدول العربية المعنية أن توضح موقفها من الصراع الجديد بين إيران وإسرائيل .

وهناك حقائق لا يجوز أن تغيب وراء السحب التى تنشرها واشنطن وإسرائيل حتى لا تغيب الرؤية العربية الصحيحة ، كما يجب أن يحدد العرب بوصلتهم وفق هذه الحقائق.

الحقيقة الأولى: هى أن المصلحة العربية المؤكدة هى أن تتجاوب إسرائيل بلا أى

مقابل فى ملف إيران أو غيره مع المبادرة العربية للسلام ، وأى التفاف عليها مرفوض ، و يتطلب البحث عن سبيل أكثر جدية لمواجهة إسرائيل فى ملف الصراع.

الحقيقة الثانية: هى أن الصراع العربى الإسرائيلى أساسه زرع إسرائيل فى المنطقة و أن عملية التبسيط و التقليل من مخاطر المشروع الصهيونى التى نسمعها من بعض المسؤولين وبعض السياسيين العرب و بعض الأوساط تعبر إما عن يأس عن المواجهة وإرهاق من طول هذه المواجهة، أو يأس من الحال العربية ، أو تناغم مع المشروع الصهيونى. يترتب على ذلك أن إسرائيل هى العدو الدائم، وأنه لايمكن مقاومتها ،بخلاف ما يحدث الآن بإيران أو بغيرها ، بل ذهب البعض إلى أن إيران أخطر على العرب من إسرائيل ، وتلك قد تكون نظره آنيه غير استراتيجية ناجمة عن الخطر الحال و ليس اخطار المآل. فقد نفهم أن بعض العراقيين يرون فى أن إيران خطر أكبر من إسرائيل وهم يعلمون أن إسرائيل شاركت وحرضت وساهمت فى غزو العراق و أن دمار العراق كان دائما مطلبا إسرائيليا، كما تتمنى دمار مصر وغيرها من الدول العربية الرئيسية. وقد نفهم أن الكويتيين تضرروا من صدام حسين و ليس من إسرائيل، مما جعل العراق صدام و ليس إسرائيل هى الخطر المآل بل الخطر المفترض. ونفس القول ينطبق على سكان البحرين ، كما قد يرى المغاربة فى أقصى الأرض أن عداءهم لإسرائيل يقوم على أساس التضامن مع الفلسطينيين والتعاطف مع وحشية إسرائيل ضدهم. ولكن الذى لا أفهمه مطلقا أن توافق الأردن ومصر أو غيرهما على أن يقوم إسرائيل بضرب إيران لأن ذلك يعنى أمرين لا ثالث لهما : الأول هو أن إسرائيل تحارب إيران نيابة عنهم و هذا غير صحيح والثانى هو أن إسرائيل ليست مطالبة بأى التزام تجاه العرب حتى تنتهى تسوية

ملفها مع إيران ، و التسليم بذلك يجافى أبسط مبادئ الفهم لقواعد اللعبة الأساسية الأولية ، وهى أن إسرائيل المنتصرة على إيران مع إسرائيل المعتدية بحكم مشروعها سوف يطلق مشروعها فى جسد العالم العربى بلا كوابح، و معنى ذلك أن العرب يحاربون قضاياهم عمليا بينما يظهرون نظريا حرصهم على 'لدفاع عن هذه المصالح.و لا أظن أن عربيا واحدا حاكما أو محكوما يوافق على هذا المنطق السقيم.

الحقيقة الثالثة: هى أن العرب لا علاقة لهم بملف إيران مع إسرائيل وأن انشغال إسرائيل بهذا الملف دون مستحقات السلام المطلوب منها لا يعفيها مطلقا من استحقاقات هذا السلام. ولذلك فإن موقف العرب يجب أن يتراوح بين اتجاهين،إما الحياد التام فى هذا الصراع 'لذى يقوم بين مشروعين متنافسين على جثة العالم العربى، و إما منع المواجهة العسكرية أصلا حتى لايضار العالم العربى من شظايا هذه المعركة المدمرة. أما الاصطفاف العربى مع إسرائيل ضد إيران فإنه يلحق بالعرب ثلاثة مجموعات من الخسائر بشكل محقق:الخسارة الأولى هى توجيه الضغط على إسرائيل، الذى يمارس الآن لصالح العرب وإفلاتها من الاستخفافات السياسية والجنائية بسبب وحشيتها ضد الفلسطينيين ، والخسارة الثانية هى حتما التفاهم الإسرائيلى الإيرانى على حساب العرب بالطبع.

فإذا جاز للحكام العرب أن يجتهدو فى اتخاذ المواقف فإنه فى هذا الموقف بالذات الذى يضر بالعرب ضررا بليغا لا أظن أنهم يملكون ترف القرار وأن أمامهم قرار واحد هو انقاذ بلادهم من الأضرار المحققة لأى صراع عسكرى إيرانى إسرائيلى، ودفع إسرائيل إلى التخلى عن مشروعها فى العالم العربى.

الحقيقة الرابعة: من الخطأ إحداث مقايضة بين مساندة العرب لإسرائيل ضد إيران على أمل أن تبدى إسرائيل مرونتها فى ملف الصراع العربى الإسرائيلى .

وسبب الخطأ هو أن العرب سوف يخسرون فى هذه الصفقة كما خسروا فى جميع مراحل عملية السلام التى ترفع شعار السلام لإسرائيل على حساب العرب ، بل إن استجابة العرب لإسرائيل يقنع إسرائيل بأن العرب قد استجابوا فى الواقع للضغط الأمريكى وليس حبا فى إسرائيل أو حبا فى إيران، فتكون النتيجة فى استمرار التشدد الإسرائيلى والمطالبة بالتطبيع مع كل العالم العربى ، بيد أن الحقد الإسرائيلى على العرب و النظرة السلبية اليهم لن تزول.

الخلاصة، أنه فى هذا الصراع بين المشروعين الإيرانى والإسرائيلى يجب أن يدرك العرب أنه تكالب على الجسد العربى، فكيف يسلم العرب أنهم مأكولون و أنه أفضل لهم أن تأكلهم إسرائيل أفضل أن تلتهمهم إيران.

فإذا كانت تلك هى نظرة الحكومات العربية، فإن شعوب المنطقة وعقلاءها يعطون الأولوية المطلقة للمصلحة العربية و التى تدعو إلى حقن الدماء ومنع الصدام الإيرانى الإسرائيلى، والحوار مع إيران ، واستمرار الضغط على إسرائيل ، لأن الصراع المميت بين الطرفين خطر على العرب، كما أن التوافق بينهما سيكون على حساب العالم العربى. أن التهام العرب ليس قدرا مقدورا كما يسلم المشروع الصهيونى والإيرانى ، وأن العرب يجب أن يكون لهم مشروعهم المناهض للمشروع الصهيونى والمواجه للمشروع الإيرانى.

12

كيف يتعامل العرب مع الملف النووي الإسرائيلي؟

الثابت أن إسرائيل لديها أسلحة نووية وإن كان يحلو لها تستمع إلى هذه التكهنات دون أن تؤكد أو تنفي ، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتقد أنها دولة نووية : **فكيف يتعامل العرب معها ؟**

إذا افترضنا أن هذا السلاح خطر على العرب ، فإن هناك ثلاثة مناهج مطروحة أمام العرب في هذا الشأن :

المنهج الأول : الإلحاح على إسرائيل صور مختلفة في المجال النووي ، تارة بنزع سلاحها ، وتارة بضبط استخدامه من خلال الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي مع التمسك بالمطالبة بإخلاء المنطقة من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.

المنهج الثاني : هو التسلح النووي العربي المقابل .

والمنهج الثالث : هو التركيز على انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار .

لكن هل أي من هذه المناهج يوفر للعرب الأمن إزاء السلاح النووي الإسرائيلي خاصة بعد فصول الهمجية الإسرائيلية التي صبغت تاريخ الحركة الصهيونية وأبرزتها أجهزة الإعلام في لبنان وفلسطين بحيث بدا احتمال استخدامها للسلاح النووي أمرًا واردًا ، بل إنها هي نفسها هددت باستخدامها بعد عجزها عن التغلب على المقاومة الباسلة لحزب الله ؟.

هذه المقدمة بحاجة إلى مزيد من التحليل نظرًا لخطورة القضية واستمرارها وعجز العالم العربي عن التعامل السليم معها :

حتى الآن ركز الموقف العربي على أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية حتى لو لم تعترف بذلك يشكل خطرًا عليهم وسوطًا تلهب به ظهورهم وأداة لابتزازهم السياسي ، بينما تقول إسرائيل أنها تحوز كل أنواع الأسلحة ليس حبًا في حيازتها ولكن لأنها تشعر بخوف جارف من العرب وأن الشعور بالأمن مسألة ذاتية لا يمكن أن تحلها تعهدات أو معاهدات أو ضمانات خارجية ، وهي لا تخفي أن السبب في هذا الشعور أنها غرست في هذه المنطقة وتعلم جيدًا أنها اغتصبت أراضي غيرها وابتدعت شرعية دولية خاصة بها عندما تم تقسيم فلسطين بين المهاجرين وأصحاب الأرض ، ناهيك عن الأساطير التي تحشدها الدعاية الصهيونية لتبرير هذا الاغتصاب التاريخي . ولذلك فإن كل محادثات ضبط التسلح في المنطقة والقضايا الأمنية لم يكتب لها النجاح .

ورغم تسليم العرب بخطورة السلاح النووي الإسرائيلي فإنهم يقنعون أنفسهم بأن استخدامه مستحيل ، فلم يحدث أن استخدم سلاح نووي منذ هيروشيما ١٩٤٥ وأن استخدامه وبال على إسرائيل قبل العرب .

كذلك ظهر اتجاه في العالم العربي يهون من شأن هذا السلاح ويعمق بذلك المنطق الإسرائيلي وهو أن العبرة بمن يستخدم السلاح ويحوزه وبحكمته في التعامل معه وليست العبرة بمدى خطورة السلاح .هذا المنطق هو الذي دفع واشنطن إلى تعظيم خطورة أسلحة صدام حسين المزعومة تبريرًا لغزو العراق ، كما أن المنطق هو نفسه الذي حول مصادر تهديد الأمن القومي من إسرائيل إلى العراق الذي اعتدى بالفعل على الكويت ، ثم ظهر اتجاه آخر ، اعتبر أن إيران وسلاحها النووي أخطر

من إسرائيل مستندًا إلى نفس المنطق الإسرائيلي ، وربما أضاف أنصار هذا الاتجاه أن مطامع إسرائيل أصبحت محصورة في فلسطين ، بينما مطامع إيران وإن اتجهت صوب الخليج إلا أنها تتبنى أيديولوجية دينية خطرة ، وطبعًا لم يذكر هؤلاء في مجال المقارنة أن إسرائيل تعمل وفق مشروع صهيوني كوني وأنها تتبنى أيديولوجية دينية – علمانية – عنصرية تستهدف العالم العربي كله بعروبته وإسلامه وصداقاته وتحالفاته ، كما نسي الجميع أنه مادام العالم العربي جثة هامدة فإن الجميع سوف يستهدفونه ، فالعيب في العالم العربي وليس في الأمم التي تتكالب عليه ، كما يتواثب الأكلة إلى مائدة الطعام .

والغريب أن العالم العربي كله انضم إلى معاهدة منع الانتشار ولم يكن السلاح الإسرائيلي جزءًا من حساباته ، رغم أن هذا الموضوع عرف طريقه إلى مؤتمرات القمة العربية لعدة سنوات . ويبدو أن السلام المصري الإسرائيلي ثم قمة مدريد للسلام قد افترضت أن قوة إسرائيل وتناميها هو من المعطيات السياسية والاستراتيجية في المنطقة مادام السلام الشامل وفق الرغبات الإسرائيلية لم يتحقق ، وفهم العالم والعرب معًا أن الصيغة التي ابتدعها العرب بأن السلام خيار استراتيجي يعني الهدوء وعدم التسلح وعدم منازعة حق إسرائيل في التسلح والقبول بكل ما تجود به إسرائيل .

لابد أن نعترف بأن قضية التسلح النووي الإسرائيلي لم تخضع لمناقشات عربية جادة أو تصور عربي جاد ، وانسجامًا مع المنطق السابق ، وبأن السلام خيار استراتيجي لعل ذلك يستجدي عطف العالم على كتلة عربية تستطيع ماديًا وبشريًا أن تستخلص حقها من غاصب يستقوي بغيره ، وتثير الرثاء عند العدو والصديق الذي لم يستطع أن يصدق أن مئات الملايين من العرب ووراءهم أكثر من مليار

مسلم سلموا لكيان غاصب مهما كانت مصادر قوته ، كما لا يستطيع أن يفهم هذا التناقض بين الموارد المادية الهائلة في الجانب العربي الذي تعيش معظم شعوبه على الكفاف بينما وصل متوسط الدخل الفردي الإسرائيلي حتى منتصف عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤ ألف دولار ، وتحتل إسرائيل في تقارير التنمية الإنسانية والبشرية العالمية رقم ١٧ بينما مصر أكبر الدول العربية وأغناها بالموارد البشرية والمادية تحتل رقم ١٦٥ وهي حقيقة كان يجب أن تدفع الوطنيين المخلصين من شدة خجلهم إلى تدارس الخلل الفظيع الذي يهدد بفناء مصر بعد هذا التدهور الخطير في مركزها بين الدول العربية والإفريقية ودول العالم .

وانسجامًا مع هذا الموقف العربي وقصة السلام الاستراتيجي التزم العالم العربي بضرورة إخلاء المنطقة بأسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول بما في ذلك إسرائيل أو يقصد إسرائيل . وقد قبل العالم العربي نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في مارس ١٩٩١ على أساس أن الخطوة التالية هي نزع سلاح إسرائيل ، وكانت واشنطن والعالم العربي يدركان أنه في تلك الفترة فإن سلاح صدام حسين هو الأخطر على منطقة الخليج بعد أن تم احتلال الكويت بالفعل مما أعطى حجة قوية لتيار سبق الإشارة إليه في العالم العربي لكي يؤكد على انتقال مصدر التهديد من إسرائيل إلى العراق ، ثم ينتقل المصدر بعد ضياع العراق الآن إلى إيران .

ويعلم العالم العربي جيدًا أن الخط العربي القاضي بتجريد المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل عنوان فضفاض ، ولم يدرك البعض أن فكرة الأمن القومي العربي ترتبط بوجود مصادر تهديد متفق عليها لمصالح أمنية مشتركة ، ولذلك أصبح لكل دولة أو لكل منطقة بشكل عام خاصة الخليج نسق أمني مختلف بمصالح أمنية متباينة

بعد أن سقطت نظرية الأمن القومي العربي في الكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١ .

كما يعلم العالم العربي أن للأمن الإسرائيلي بما في ذلك أمن المشروع الصهيوني في العدوان التوسعي حساباته وأهمها انكماش نظرية الأمن القومي العربي وانعدام تصور عربي عام لتناول الملف النووي الإسرائيلي ، وأن التزام العرب بعدم التسلح يرضي إسرائيل تمامًا وينسجم مع مخططاتها الاستراتيجية ، بل أصبح الخط العربي الذي كان يأمل أن ينظر العالم إليه باهتمام قيدًا على العالم العربي رغم أنه لا يفكر في كسر هذا القيد الاختياري .

ركز الموقف العربي على أنه طالما أن العالم العربي طرف في معاهدة منع الانتشار النووي فيجب على إسرائيل أن تنضم هي الأخرى إلى المعاهدة، ولكن هناك فرق في المركز القانوني بين الدول العربية وإسرائيل أمام هذه المعاهدة ، فالدول العربية دول غير نووية ومن حقوقها أن تحصل على ضمانات بعدم الاعتداء عليها من الدول النووية وأن تيسر لها الدول النووية الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

في هذا الإطار لا تكف الدول العربية عن المطالبة في جميع المناسبات بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي ، كان أحدثها في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٦ عندما قدمت المجموعة العربية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الانضمام للمعاهدة ولكن تصدت كندا للمشروع العربي ودفعت المؤتمر إلى تأجيل مناقشة الموضوع على أساس أن المناسبة هي الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة . وبالطبع لم تكترث إسرائيل للفقرة التي اعتاد المؤتمر السنوي للوكالة أن يضمنها بيانه الختامي التي تدعو إسرائيل إلى الانضمام حتى يكون لمعاهدة منع الانتشار العالمية المطلوبة واللازمة لوضع سياسة أمنية مناسبة في

المجال النووي .

فما هو أثر انضمام إسرائيل على القضية النووية الإسرائيلية ؟

إن انضمام إسرائيل للمعاهدة كدولة نووية يكرس وضعها ، وتعلم إسرائيل جيدًا أن التزامات المعاهدة قصاصة ورق لا توفر لها أمنًا ولا تلزمها بتأمين غيرها إذا تعارضت مع مطامعها السياسية .

معنى ذلك أنه إذا استجابت إسرائيل للمطالب العربية وانضمت إلى المعاهدة وهو أمر شجعته واشنطن لساعات على سبيل الاختبار والمناورة وسحبته في مايو ٢٠٠٦ ، فإن ذلك سيجعل وضع إسرائيل أفضل كطرف، ولن يحل المشكلة وهي تسلح إسرائيل وعدم تسلح العرب .

وأغلب الظن أن العرب لا يعرفون ماذا يريدون كمجموعة ولا تعرف دولهم فرادى ماذا تريد مادامت علاقاتها بواشنطن تستغرق كل علاقاتها واهتماماتها ولم تعد ترى إلا واشنطن في السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع والدين ، باختصار في الدنيا وفي الآخرة .

وهل البديل هو تسلح إحدى الدول العربية نيابة عن العالم العربي نوويًا حتى يمكن تحييد السلاح النووي الإسرائيلي ، وهل الوضع بين إسرائيل والعرب يشبه الوضع بين الهند وباكستان ؟

13

كوريا وإيران ومستقبل سياسة منع الانتشار الأمريكية

لعل انعقاد مؤتمر المراجعة الدورى هذا العام ٢٠٠٥، والذى يعقد مرة كل خمس سنوات يكون فرصة لكى تراجع الولايات المتحدة سياسة منع الانتشار النووى العالمية، وسوف تكتشف على الفور أن هذه السياسة قد فشلت، وأن هذا الفشل يهدد السلام الدولى، كما أن لهذا الفشل أسباباً عديدة يجب الالتفات إليها باهتمام. فلاشك أن ظهور السلاح الذرى والإعلان الأمريكى عن امتلاكه فى الأسابيع الأخيرة اللاحقة على الانتهاء الرسمى للحرب العالمية الثانية بعد استسلام القيادة العسكرية اليابانية، ثم توقيع ميثاق الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ كان عاملاً جديداً تماماً على المعادلة السياسية التى تصورها واضعوا الميثاق لعالم ما بعد الحرب. فقد أرادت الولايات المتحدة أن تضرب المدن اليابانية بالسلاح النووى بعد استسلام اليابان، إيذاناً بأن من يملك هذا السلاح هو القوة الأعظم بلا منازع، ولكن ما لبثت موسكو أن لحقت بواشنطن عام ١٩٤٩، وبذلك استمر سباق التسلح الذى لم ينته إلا باختفاء الاتحاد السوفيتى كأحد القوتين العظمتين وقد أحدث ظهور السلاح النووى فى الاستخدام العسكرى آثاراً نفسية وسياسية وقانونية بالغة الخطورة، كما أدى انفجار مفاعل تشيرنوبيل وغيره من الحوادث النووية الأخرى إلى مخاطر صحية وبيئية أشد خطراً، فضلاً عما أحدثته من أثار مدمرة تطورات السلاح النووى واستخداماته

الإشعاعية فى الخليج منذ ١٩٩١ حتى الآن. ولما كان هذا السلاح بالغ الأثر التدميرى، فقد سعت دول كثيرة إلى حيازته، مادام حيازته تدخل الدولة فى عضوية النادى الذرى، الذى يتمتع فيه أعضاؤه بحصانة محققة ضد أى عدوان، كما يتمتع الأعضاء بقوة ردع سياسية ونفسية أكيدة. كان ذلك هو الدافع لحيازة إسرائيل ضد العرب، ومحاولات ليبيا، وحيازة الهند ضد الصين، وحيازة باكستان ضد الهند، وأزمة التسلح النووى الإيرانى الراهنة. ولاشك أن موسكو التى انتهى وضعها كقوة عظمى تستطيع أن تزرع الأشواك فى طريق الدولة العظمى الوحيدة فى العالم فى هذا المجال، بعد أن أصبح آلاف العلماء فى المعامل الخاصة بالصناعات النووية معطلة، وصار تصدير التكنولوجيا النووية أمراً عادياً مثل أى سلطة أخرى، أو سلاح آخر فى أسواق السلاح الدولية.

ولكن الولايات المتحدة التى تريد أن يحتكر أعضاء النادى النووى هذه السلطة دون غيرها، وكذلك خشيتها من أن تقع هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى يد الجماعات الإرهابية اتبعت سياسية لمنع الانتشار تعانى من ثقوب كثيرة. صحيح أن سلام العالم على الأقل عدم وقوع حروب رئيسية بين العملاقين إبان الحرب الباردة كان أحد أهم أسبابه، فيما يجمع الباحثون هو توازن القدرة على التدمير المتبادل، إلا أن واشنطن تصورت أن وجودها فى سقف العالم يؤهلها لقيادة العالم، كما يؤهلها لفرض وصاية على دوله الساعية إلى حيازة الأسلحة النووية، ولكنها لم تدرك أن أهم ثغرات هذه السياسية النووية هو التمييز غير المبرر، فتسمح للبعض دون البعض الآخر، وتتصدى بنفسها كما لو كان المجتمع الدولى هو الذى رخص لها بهذا الدور. فى نفس الوقت تتحمس لإبرام اتفاقية دولية وافقت عليها الدول بالإجماع فى الأسبوع الثانى من أبريل ٢٠٠٥ لمنع وقوع أسلحة نووية أو

كيماوية أو بيولوجية فى أيدى الجماعات الإرهابية، فى الوقت الذى أصرت فيه بعض الوفود العربية والإسلامية على أن اصطلاح الجماعات الإرهابية لا ينطبق على جماعات التحرير الوطنى ضد الاستعمار أو الاحتلال الأجنبى.

فإذا كانت واشنطن قد تسببت بسلوكها فى استفزاز كوريا الشمالية، وقبلت تسلح إسرائيل حتى تهزم بالسلاح «أعداءها» فى المنطقة، وأنكرت على الدول العربية الحق فى حيازة أية أسلحة بما فى ذلك الصواريخ الروسية لسوريا، وهى صواريخ قصيرة المدى لن تصل إلى إسرائيل، وهى بالتأكيد صواريخ دفاعية، فإنها بشكل أخص تنكر هذا الحق على إيران، وعارضت قيام إيران نفسها بتخصيب اليورانيوم، وتبذل مع إسرائيل أقصى الضغوط على روسيا لوقف هذا التعاون. وقد حاول الرئيس بوش يوم ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥ فى حديثه الشامل دفاعاً على سياساته الخارجية والداخلية، خاصة الأمن والاقتصاد والضمانات الاجتماعية أن يفند حجج إيران المؤكدة لحقها فى تخصيب اليورانيوم، بل وحيازة السلاح النووى، حيث أكد أن إيران دولة متطرفة، ولا يجوز السماح لها بحيازة السلاح النووى أو حتى الاستخدام السلمى للطاقة النووية، مادامت – كما يقول بوش – دولة بترولية رئيسية.

ومن الواضح أن أخطاء السياسية النووية الأمريكية تستغلها موسكو لتحسين موقفها إزاء الهجوم السياسى والدبلوماسى الأمريكى الذى يحاول تقليم أظافر موسكو فى الجمهوريات السوفيتية السابقة ومحاصرتها، بل والضغط على موسكو بشأن ممارساتها الديمقراطية. وهذا الصراع المكتوم بين موسكو وواشنطن يطال العديد من الموضوعات والساحات بحيث تشمل قضايا إيران وكوريا الشمالية وسوريا، حيث فشلت واشنطن تماماً فى فك الاشتباك على الأقل بين روسيا من ناحية، وبين إيران وسوريا من ناحية أخرى.

ولاشك أن واشنطن تدرك تماماً الفوارق بين كوريا الشمالية وإيران، وأهمها أن التسلح النووى الكورى موجه أساساً ليس فقط لتهديد اليابان التى تعتمد تماماً على واشنطن فى أمنها الخارجى، أو كوريا الجنوبية التى تفهمت خلال قمة جاكرتا فى أواخر أبريل ٢٠٠٥ ملف الأزمة النووية فى كوريا الشمالية، وإنما مكمن الخطر هو أن السلاح النووى الكورى يمكن أن يستخدم ضد الأراضى الأمريكية ذاتها لو توفرت صواريخ قادرة على حمل الرؤوس النووية إلى مدن الغرب الأمريكى. ورغم أن الأزمتين تفجرتا فى وقت واحد وتديرهما واشنطن فى نفس الوقت، إلا أن الخطورة هى أن تديرها واشنطن بعقلية واحدة ومنطق واحد، مادام الأمر فى النهاية يتعلق بحيازة غير مشروعة بالمعيار الأمريكى للقوة النووية.

فإذا كانت القوة النووية الكورية خطراً على الأراضى الأمريكية، وتشكل إحراجاً لواشنطن عند حلفائها الآسيويين، وأن واشنطن تدرك قواعد اللعبة فى المحادثات السداسية (من بينهم روسيا)، فإن التسلح الإيرانى بالتأكيد خطر على القوات الأمريكية فى الخليج والعراق وأفغانستان، كما أن هذا التسلح خطر على إسرائيل. ولكن هذا الخطر لن يكون حقيقة واقعة ما لم يتم مهاجمة واشنطن لأى أو لكل من كوريا وإيران. وقد لوحظ أن سياسية واشنطن مع كوريا الشمالية تتراوح بين الشدة واللين، وتقدم أحياناً إغراءات وإرضاءات معينة، ولكن عدم الثقة بين الطرفين سيظل أهم عقبة فى سبيل تسوية هذه المشكلة. وعلى العكس بالنسبة لإيران، حيث تسمح واشنطن أحيانا للحلفاء الأوروبيين باستنفاد فرص التسوية السياسية بناءً على إلحاح الحلفاء، واستثناء على سياسة الشدة الدائمة التى تتبعها واشنطن مع إيران، فى الوقت الذى لا تقل إيران عن كوريا تحدياً للولايات المتحدة. فإذا كان الاتحاد الأوروبى يلعب دور الوسيط غير الكامل مع إيران، وأنه اتهم من

جانب واشنطن بالضعف واللين الزائد، فإن هناك اتحادا بين الاتحاد الأوروبى وواشنطن وإسرائيل على إنهاء التسلح النووى الإيرانى بأى طريق سلمياً أو عسكرياً. ويبدو أن الأزمة مع إيران قد دخلت أيضاً على خط أزمة العلاقات بين الأمين العام للأمم المتحدة وواشنطن، فقد حذر الأمين العام من استخدام القوة ضد إيران، وهى لاتزال تبدى تعاوناً مع الحلفاء الأوروبيين فى محادثات لندن. ومن المعلوم أن الرئيس بوش أكد أكثر من مرة، كما أكدت إسرائيل أن استخدام القوة العسكرية ضد إيران ومنشآتها النووية ليس مستبعد، وأنه ضمن خيارات إدارة الأزمة معها. فلماذا تبدى واشنطن لينا مع كوريا الشمالية فى معظم الأحيان، ويصرح المسؤولون الأمريكيون دائماً بأن الحل السلمى هو الوحيد المطروح، بينما خط التشدد هو الذى يميز الموقف الأمريكى من إيران؟

يبدو أن هناك عدداً من الأسباب التى تحاول تفسير التباين فى الموقف الأمريكى.

السبب الأول: هو أن كوريا الشمالية قد أعلنت أنها تحوز بالفعل أسلحة نووية، وأن لديها مخططاً كاملاً للهجوم على الأراضى الأمريكية إذا بدأت واشنطن الهجوم عليها. أما إيران، فإنها لم تعلن عن أن لديها أسلحة نووية، فمن السهل الضغط على الطرف غير الحائز، بل ويمكن عسكرياً إجهاض محاولاته، بخلاف الطرف النووى الذى يتطلب نزع سلاحه الكثير من العوامل والأفكار والترتيبات، كما أنها سابقة مهمة بالنسبة للعرب فى مواجهة إسرائيل، فالضغط والهجوم على دولة تسعى لامتلاك السلاح النووى يختلف عن ذلك فى حالة دولة تمتلك هذا السلاح بالفعل.

أما السبب الثانى: فإن خطر كوريا الشمالية ربما بتواطؤ روسى وصينى وكورى جنوبى يمكن أن ينال الأراضى الأمريكية قبل القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية، أما خطر إيران فهو محصور فى الإضرار بالقوات الأمريكية فى الخليج.

السبب الثالث: هو أن إيران هدف أساسى من جانب إسرائيل، وهو ما يدفع واشنطن دائماً إلى مواقف عصبية غير منطقية، كلما تعلق الأمر بإسرائيل.

من ذلك يتبين لنا عمق الأزمة التى تعانيها واشنطن، فهى لا تستطيع أن تظل ساكنة إزاء بيونج بانج مع الضغوط اليابانية، كما أن الضغوط الإسرائيلية والتهديد لعمل إسرائيلى منفرد ضد إيران يجعل القضية فى الحالتين من أولويات السياسية الخارجية الأمريكية فى الوقت الراهن.

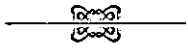

obeikandl.com

14

أثر تسوية ملف كوريا الشمالية على البرنامج النووي الإيراني

انتهت المفاوضات في الملف النووي الكوري الشمالي التي عقدت في بكين بنتائج تخالف تمامًا ما كان يتوقعه المراقبون عند بدء هذه الجولة من المحادثات رغم أن هناك الكثير من المؤشرات التي كانت تظهر أن كلاً من كوريا الشمالية والولايات المتحدة مستعدتان لدرجة معينة من المرونة وقد أعلن في ساعة مبكرة من صباح يوم ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧ أن هذه المفاوضات قد أسفرت عن اتفاق لم يعلق عليه البيت الأبيض إلا بعد عدة ساعات حيث أكد المتحدث باسم البيت الأبيض سعادته الفائقة بهذا الاتفاق وأنها نصر للدبلوماسية الأمريكية وحذر من أن عدم تنفيذ كوريا الشمالية لالتزاماتها في هذا الاتفاق سوف يؤدي إلى استمرار العقوبات الدولية عليها .

ويتضمن الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الست صفقة شاملة تتضمن ثماني نقاط : **النقطة الأولى** : تتعهد كوريا الشمالية بأن تغلق خلال ستين يومًا مفاعلها النووي الرئيسي في بيونج يانج في المجمع النووي الكوري تمهيدًا لتخلي كوريا الشمالية عن طموحاتها النووية .

النقطة الثانية : هي التزام كوريا الشمالية بالسماح للمفتشين الدوليين بالتحقق من إغلاق الموقع النووي .

النقطة الثالثة : تقدم كوريا الشمالية بيانًا كاملاً ببرامجها النووية وتتعهد بإبطال مفعولها في كل المحطات الحالية .

مقابل هذه الالتزامات الثلاثة تضمنت النقاط الرابعة حتى السابعة المقابل لهذا الالتزام وهو حصول كوريا الشمالية على الطاقة والغذاء والمعونات الأخرى بما يقدر بحوالي ٩٥٠ ألف طن من النفط الثقيل على أن يتم مناقشة تفاصيل المعونات في الجولة التالية من المفاوضات في ١٩ / ٣/ ٢٠٠٧ ، كذلك يقدم الاتفاق عددًا من الحوافز الدبلوماسية والسياسية لكوريا الشمالية ، وتلتزم الولايات المتحدة ببدء محادثات ثنائية لتطبيع العلاقات الكورية الأمريكية ورفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات التجارية الأمريكية دون الإشارة إلى العقوبات الدولية المفروضة بقرار مجلس الأمن ودون تحديد جدول زمني لهذا الالتزام ، كذلك تضمن الاتفاق أن تبدأ محادثات مماثلة بين اليابان وكوريا الشمالية لتطبيع العلاقات .

أما فيما يتعلق بالضمانات الأمنية وخاصة إبرام اتفاق بعدم الاعتداء المتبادل بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة فإن الاتفاق قدم حلاً بديلاً وهو أن يتم عقد مؤتمر دولي بعد ستين يومًا من إبرام الاتفاق تشارك فيه جميع الدول التي كانت أطرافًا في اتفاقيات جنيف عام ١٩٥٣ والتي أنهت الحرب في شبه الجزيرة الكورية على أن يقوم هذا المؤتمر بإنشاء آلية جديدة للسلم في جنوب شرق أسيا . وأخيرًا تضمن الاتفاق إنشاء خمس مجموعات عمل لهذه الموضوعات الخمس وهي : نزع سلاح كوريا الشمالية النووي ، العلاقات الكورية الأمريكية ، العلاقات اليابانية الكورية ، التعاون الاقتصادي ، ولجنة آلية الأمن والسلام في جنوب شرق آسيا .

ولاشك أن هذا الاتفاق قد رحب به العالم كله على أمل أن يزيل بؤرة خطيرة من

بؤر التوتر والتهديد للأمن العالمي ، ولكن الاتفاق يثير عددًا من المسائل الهامة أولها: الأسباب التي دفعت كوريا الشمالية والولايات المتحدة إلى هذا القدر من التقارب الذي سمح بإبرام الاتفاق رغم تباعد المواقف نتيجة عدم الثقة التي تشعر بها كوريا الشمالية تجاه الولايات المتحدة .

يبدو أن هناك عددًا من الضمانات التي قدمتها الصين وروسيا لطمأنة كوريا الشمالية إلى أن الولايات المتحدة لن تقوم على الأقل بمهاجمتها وأن فكرة تدمير المنشئات النووية الكورية ليست واردة في الاستراتيجية الأمريكية .

أما المسألة الثانية : فهي أن الاتفاق يعكس رغبة واشنطن في تهدئة كل الساحات حتى تتفرغ للمواجهة مع إيران ، ومعنى ذلك أن واشنطن قد قدمت تنازلات حتى يتسنى إبرام هذا الاتفاق وأنها قد لا تكون جادة في تنفيذه بعد ذلك مما يشير إلى احتمال تعثر الاتفاق ولكن بعد أن يكون قد أدى هدفه وهو تفرغ الولايات المتحدة لإيران .

المسألة الثالثة : هي أن هذا الاتفاق يعتبر بالفعل انتصارًا للدبلوماسية الأمريكية ولكنه يعتبر بشكل أكبر انتصارًا للدبلوماسية الصينية وكذلك لكوريا الشمالية .

المسألة الرابعة : هي أن هذا الاتفاق حتى لو كان اتفاقًا تكتيكيًا من وجهة أمريكية فإنه سوف يؤدي إلى آثار إيجابية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني .

صحيح أن الملفين الكوري والإيراني لهما خصوصيات مستقلة ولا يجمع بينهما سوى أنهما يناهضان الولايات المتحدة وأن كلاً من كوريا الشمالية وإيران يقعان في منطقة مختلفة لها حسابات متفاوتة إلا أن هذه التسوية قد تعد نموذجًا لما يمكن أن يقدم لتسوية الأزمة النووية الإيرانية ، ولكن هذا الافتراض يقوم على افتراضين آخرين : الأول : هو أن الولايات المتحدة تريد تسوية الملف النووي الإيراني تسوية

سلمية لأن إسرائيل تلح على إزالة القدرات النووية الإيرانية بطريقة عسكرية لأن الاتفاق مع إيران سوف يعني التسليم لإيران بدور إقليمي كما أن مثل هذه التسوية سوف تسمح بوجود أطراف ثلاثة رئيسية تتحكم في المنطقة وهي إسرائيل وإيران والولايات المتحدة .

أما الافتراض الثاني فهو : أن الولايات المتحدة لم تتساهل في الملف الكوري لتحييد العوامل الأخرى التي تصرفها عن المواجهة مع إيران . ورغم كل ذلك فإن الآثار الإيجابية لهذا الاتفاق وتحمس الصين وروسيا لتطبيقه على الملف النووي قد يكون عامل ضغط جديد على الولايات المتحدة في إطار مساعيها في مجلس الأمن ضد إيران حيث تمكنت الدولتان من تحجيم الاندفاع الامريكي في المجلس بحيث خرج قرار العقوبات على إيران قرارًا لينًا ، وذلك بسبب المصالح الاقتصادية الكاسحة لكل من الدولتين لدى إيران ولفترة زمنية مقبلة تصل لربع قرن .

من ناحية أخرى لاشك أن هذا الاتفاق قد نزع فتيل أزمة طاحنة وخصوصًا الأزمة الصامتة بين الولايات المتحدة واليابن لأن اليابان بدأت تدرك أن الحماية النووية الأمريكية لها ليست فعالة وأن البديل هو التسلح النووي الياباني وهو أمر مخيف بالنسبة للولايات المتحدة ويذكرها بهواجس الحرب العالمية الثانية خصوصًا وأن هناك شعورًا انتقاميًا لدى اليابانيين مما حدث لهم وإدراك الولايات المتحدة قد يؤدي إلى التقارب بين الصين واليابان ويغير من حسابات القوى على المسرح الآسيوي .

وأخيرًا فإن هذا الاتفاق لابد أنه خيب أمل إيران التي كانت تعول كثيرًا على التضامن الكوري معها في أي مواجهة مع الولايات المتحدة ولابد أن إيران سوف تعيد حساباتها على هذا الأساس .

15

لماذا أصبح الملف النووي الإيراني أولوية مطلقة لإسرائيل؟

عندما كان الشاه حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة، وفى نفس الوقت ليس معادياً للاتحاد السوفيتى سمح للشاه أن يشرع فى إنشاء برنامج نووى، فلما جاءت الثورة الإسلامية بكل ما تمثله من تحدى إيران الشاه وتحالفاتها ناصبتها واشطن العداء، رغم كل رسائل التقارب التى أرسلتها طهران، فلم يتم التقارب أساسا بسبب طغيان الأثر الإسرائيلى على القرار الأمريكى. ولذلك ظهر الملف النووى عام ٢٠٠٣ بعد الكشف عنه، وأصبح منذ ذلك الوقت يحتل قائمة اهتمامات الدبلوماسية العالمية، ثم تراجع بعض الوقت إلى مراتب متأخرة حتى أصبح الآن فى عهد نتانياهو مشكلة المشاكل. وقد ملأت إسرائيل مواقع الانترنت بعنوان واحد هو الخطر الإيرانى، فلماذا تشكل إيران وملفها النووى خطراً على إسرائيل؟.

الثابت أن الدول تتمتع بحرية فى الحصول على مصادر القوة إلا إذا كانت تخضع لحظر دولى صحيح. ولكن فى حالة إيران اتخذ الملف أبعاداً حادة لعدة أسباب:

السبب الأول : هو أن إيران تعد طرفاً فى الصراع العربى الإسرائيلى حيث تدعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية وسوريا، حلقة الصلة بين إيران والمقومة. من شأن ذلك أن تعرقل إيران خطط إسرائيل سواء بالقضاء على المقاومة أو بتمرير

مشروعات للتسوية مع حكومات المنطقة. ترتب على ذلك أن اعتبرت الشعوب العربية إيران محور الخير، بينما إسرائيل وأمريكا هما محور الشر.

السبب الثانى : هو أن إيران تتعاظم قوتها رغم حصارها ومحاولات قمعها وتخريبها من كل الاتجاهات، بحيث أصبحت لاعبا إقليمياً كبيراً مما يهدد المشروع الصهيونى الذى تصدت له المقاومة بمساندة إيران، وقدرت إسرائيل أن إيران بغير المقاومة تصبح أقل تأثيرا، كما أن المقاومة بغير إيران أضعف أثراً.

السبب الثالث : أن إيران النووية تكسر احتكار حيازة إسرائيل للسلاح النووى فى المنطقة، كما أن إيران النووية المناهضة للغرب تمثل أكبر تحدى لمشروع إسرائيل فى التهام فلسطين وفى الهيمنة على المنطقة، ولو كانت إسرائيل دولة عادية، لما مثلت قدرات إيران تهديداً لها، ومعنى ذلك أن إيران تهدد مشروع إسرائيل وليس إسرائيل نفسها، ولما كان الفصل مستحيلاً بين إسرائيل ومشروعها أصبح التهديد الإيرانى بشكل ما موجهاً لإسرائيل بكل ما تمثله.

السبب الرابع: هو أن إيران دولة دينية تنازع إسرائيل ولو مع فوارق كثيرة، هذه الصفة، فضلاً عن أن إيران ترى أن إسرائيل مشروع استعمارى كان يجب أن يزول مع زوال الاستعمار وأن بقاءه حتى الآن يخالف السنن السياسية الكونية.

وقدرت إسرائيل أن إزاحة إيران من معادلة القوة التقليدية والنووية فى المنطقة مسألة حياة أو موت. هذه الرؤية الإسرائيلية فرضت على واشنطن التى تعرف أن إيران عقبة لكن إزاحتها أو تطويعها يمكن بالطرق السياسية. وفى كل الأحوال، حتى لو أصبحت إيران نووية فإنها لن تحارب إسرائيل أو أمريكا نووياً ولكنها تصبح عضواً فى النادى النووى وتكون لها مكانة مختلفة فى حسابات القوة. معنى ذلك أن الدولة النووية يتصرف وجسارة فى الملفات السياسية استناداً إلى القوة

النووية كمرجع أخير. وهذا ينسحب على سياسات إيران أيضاً فى الخليج ومع العالم العربى، غير أن نووية إيران لاتهم واشنطن كثيراً، وإنما يهم واشنطن بشكل مباشر دور إيران فى العراق وتهديدها لمصادر إنتاج النفط فى الخليج، فضلاً عن دورها فى أفغانستان، وتلك مصالح أمريكية مباشرة فى ظروف التورط الأمريكى الحالى وتراجع القوة الأمريكية، وهذا بالتحديد هو ما يثير عصبية إسرائيل وشعورها بعامل الوقت حيث تشعر إسرائيل أنه يستحيل مواجهة إيران إذا وصلت إلى الشاطئ النووى، بينما يمكن النيل منها قبل هذه النقطة، وهى تسعى جاهدة لكسب الوقت حتى تصل إليها.

نخلص من ذلك بنتائج ثلاث وهى **الأولى**: أن هناك مسافة بين الموقفين الأمريكى والإسرائيلى بالنسبة للملف النووى الإيرانى، فواشنطن تريد الحوار مع طهران لتحقيق أهداف من بينها وقف المشروع النووى، بينما إسرائيل تريد تدمير إيران ومشروعها وفرض المشروع الصهيونى دون شراكة أو تنازلات.

النتيجة الثانية: هى تركيز إسرائيل على فكرة الخطر الإيرانى هذا السبب وبأن إسرائيل هى الأقدر على التعامل العسكرى معه ولكن بمساندة ومباركة من واشنطن.

النتيجة الثالثة: هى إدراك طهران لكل ذلك وحرصها على تحويل أوراقها إلى مكاسب سياسية بالحوار ورفع سقف مواقفها كلما زادت المخاوف الإسرائيلية وإدارة هذه المخاوف مع واشنطن بشكل عمى. ولكن يجب أن نستدرك بأن الخطر الإيرانى حقيقى على إسرائيل فقط بسبب مشروعها الاستعمارى فهو صراع بين مشروعين ساحة الصراع فيه هى المنطقة العربية ولكن واشنطن تقف فيه طبعاً إلى جانب إسرائيل.

وأخيراً لا يجب أن نغفل عن أن مبالغة إسرائيل فى تصوير الخطر الإيرانى على مشروعها يحقق ثلاثة أهداف على الأقل الأول : تركيز الانتباه بعيداً عن الخط الإسرائيلى وجرائم إسرائيل، الثانى : حشد الشعب والجاليات اليهودية خوفاً من خطر هو لوكوست آخر كما قال بيريز، وهو استجابة لغريزة يهودية تصور اليهود أنهم مظلومون ومضطهدون بلا ذنب ارتكبوه. والثالث : أن تظل إسرائيل محل الاهتمام الدولى، وأن تبرر جرائمها، وتنال من إيران مالم تتفق إيران مع إسرائيل على قواعد اللعبة.

ولعل الإشارة المتكررة من جانب الأمريكيين والإسرائليين إلى الربط بين حل المشكلة الفلسطينية وتسوية الملف النووى الإيرانى تعنى بوضوح أنه إذا أراد العرب حل هذه القضية فعليهم المشاركة بالضغط والعزل لإيران حتى تضطر إلى التخلى عن طموحاتها النووية. ورغم مافى هذا المنهج من استغلال لاأخلاقى لأشواق العرب للسلام فى فلسطين إلا أن واشنطن تريد دفعهم لكى يحاربوا معركة إسرائيل مع إيران. ولذلك أرى أن يكون للعرب موقف مستقل يراعى مصالحهم العليا وأن يتحالفوا مع من يدعم هذه المصالح وألا يكونوا ألعوبة فى يد غيرهم.

16

ما هو الأساس القانوني للتهديد والجزاءات الدولية ضد إيران

تمكنت إسرائيل والولايات المتحدة من إيهام العالم بأن الملف النووى الإيرانى يهدد العالم كله وأن النظام الإيرانى أخطر من النازية التى أحرقت اليهود ومن واجب العالم كله أن يقاطع إيران ويعاديها. بل إن مجلس الأمن فرض عددا من الجزاءات ضد إيران ويستعد لفرض جزاءات أخرى فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أساس أن إيران تهدد السلم والأمن الدوليين، ومثل هذا القرار سيكون مسوغاً قانونياً للهجوم الإسرائيلى على إيران، فى الوقت الذى لايجرؤ نفس المجلس على مجرد الانعقاد لمناقشة الجرائم الإسرائيلية المستعمرة بدءا بالاستيطان واحتقار قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل والإدانات الجماعية فى الجمعية العامة للسياسات الاجرامية الإسرائيلية. ولم يلتفت أحد فى هذه الضجة الإعلامية والتهديدات اليومية الإسرائيلية والأمريكية بمهاجمة إيران إلى أن مثل هذا التهديد باستخدام القوة بشكل متواتر هو الذى يهدد السلم والأمن الدوليين وهو المحظور وفق المادة ٢/ ٤ من ميثاق الأمم المتحدة الذى يعمل مجلس الأمن فى إطار أحكامه.

وقد أثارت التهديدات بالهجوم والنذر بفرض المزيد من الجزاءات فى مجلس الأمن اهتمامنا بحثاً عن أساس قانونى لهذا العمل خاصة من جانب مجلس الأمن

وما هو التصرف غير القانونى الذى أتته إيران حتى تقوم هذه الضجة وينخرط مجلس الأمن فى هذه المهزلة الفجة. فقد أعلنت الولايات المتحدة وإسرائيل أن إيران من حقها أن تستفيد من الطاقة النووية السلمية، ولكن المشكلة أن إيران تنوى تحويل هذه القدرات النووية من الاستخدام السلمى إلى الاستخدام العسكرى وأن تأكيدات إيران بعدم نيتها فى ذلك ليست صحيحة أو صادقة، وأنه إذا تحولت إيران إلى قوة نووية مع كل هذا العداء لإسرائيل فقد تخاطر بإزاحة إسرائيل من الخريطة. وقد صدرت تصريحات متعددة من واشنطن وباريس ولندن وبرلين وغيرها من العواصم الأوروبية الكبرى تؤكد على أنها سوف تمسح إيران من الخريطة إذا هاجمت إسرائيل وأنها لن تسمح مطلقاً بأن تتحول إيران إلى دولة نووية لأنها دولة دينية متطرفة وتأوى الإرهاب وتساند «الإرهابيين» أى المقاومة العربية ضد إسرائيل، وأنها تقول للغرب لا بشكل سافر مما يشجع غيرها على الخروج على بيت الطاعة الغربى.

لكل هذه الأسباب فرض مجلس الأمن جزاءات على إيران. فلم تشن إيران عدواناً على دولة أخرى، ولم تخالف قرارا معتبراً من قرارات الأمم المتحدة. بل على العكس من حق إيران أن تحوز القدرات النووية العسكرية وأن تنسحب من معاهدة منع الانتشار النووى، كما أن إعاقة إيران عن حيازة القدرات السلمية هو انتهاك جسيم من جانب الدول النووية الغربية لالتزاماتها فى اتفاقية منع الانتشار النووى. ولم يثبت أن إيران هددت بزوال إسرائيل ولكنها توقعت زو لها وهو رأى معظم الباحثين والدول. فلماذا الحملة على إيران غير النووية الآن بينما يتسامح الغرب بل يساند إسرائيل النووية التى تعتدى على جيرانها وعلى الشعب الفلسطينى وتعلن كل يوم عزمها على الاستيلاء على فلسطين وطرد سكانها.

ومن الواضح أن السبب الحقيقى فى استهداف إيران هو عداؤها لإسرائيل ومساندة المقاومة ضدها، ورغبتها فى احتكار القوة النووية، أما إذا خضعت إيران للهيمنة الصهيونية والأمريكية، فسوف يسمح لإيران بأن تفعل ماتشاء مادامت فى إطار المصالح الأمريكية والصهيونية تسائر دول المنطقة.

والخلاصة : أن الجزاءات التى يفرضها مجلس الأمن على إيران ليس لها أى أساس قانونى وتعد انتهاكاً لسلطة المجلس فى الميثاق والأولى أن توجه هذه الجزاءات لإسرائيل التى تمعن فى امتهان قرارات المنظمة الدولية وترتكب أبشع الجرائم وتعد أكبر مهدد للسلم والأمن الدولى فى المنطقة.

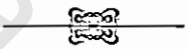

17

ما هي المصلحة الأمريكية في مهاجمة إيران؟

السؤال الذى يتردد منذ سنوات بدأ يلح فى الفترة الأخيرة وهو هل تهاجم واشنطن إيران لضرب منشأتها الحيوية، وهل تشاركها إسرائيل أم تقوم إسرائيل بذلك وحدها بمبادلة أمريكية. الملاحظ أن إسرائيل هى التى تحرك السياسات الأمريكية منذ أحداث سبتمبر وأن استقلالية القرار الأمريكى قد انتهت. ولم تعد تلك الحقيقة محل جدل بعد رصد عدد كبير من المفكرين والباحثين الأمريكيين الحريصين على المصالح الإسرائيلية حالة الضيق التى تصيب دوائر القرار فى واشنطن من طغيان العامل الإسرائيلى على منطق المصالح الأمريكية ودور اللوبى الإسرائيلى فى ذلك، وهو ما سطره أستاذان من هارفارد وشيكاغو فى كتابهما الصادر فى منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٧ بعنوان «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية». وفى عام ٢٠٠٦ صدرت دراسة جادة حول المحور السورى الإيرانى ضمن سيل من الدراسات التى سجلت نفس الحقيقة، وهى أن واشنطن تعادى إيران وسوريا لصالح إسرائيل وليست هناك مشكلة فى علاقات واشنطن بكل من البلدين، وحتى اتهام واشنطن لسوريا بشأن العراق سببه حساسية واشنطن وانفراد سوريا بالإعلان عن موقف من المقاومة والاحتلال. ولكن لا توجد مشكلة فى علاقات البلدين حتى تهدد واشنطن بتغيير نظام سوريا أو بالعمل العسكرى ضدها. فإذا كانت سوريا تساند حزب الله وتجد

مصلحة فى تحالفها مع إيران، فإن سبب ذلك هو تعنت إسرائيل وعدوانها المستمر على سوريا ولبنان، ومساندة واشنطن لهذا السلوك الإسرائيلى. وقد لاحظ هؤلاء الباحثون غياب أى مصلحة أمريكية مقابل هذا الثمن الفادح الذى تدفعه واشنطن من سمعتها ومكانتها ومصالحها المنتشرة فى المنطقة وتسبب ذلك فى تداعى مظاهر قوتها وبدت فى صورة لا يرضاها لها أبناؤها العاملون على خدمة مصالحها، فأصبحت إسرائيل بحق ليس فقط عبئا على دافع الضرائب الأمريكى ولكنها أصبحت سبباً فى تهاوى القوة الأمريكية، مما يعنى أنه لا مفر من مواجهة ثمن الارتباط الأمريكى بإسرائيل إذا كان الاتجاه يهدف إلى إصلاح السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن المراقبين يشعرون بالقلق من عدد من الظواهر فى مجال القرار الأمريكى تجاه إيران هذه المرة، إذ يلاحظون الضغط المتواصل لإسرائيل واللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة لضرب إيران، وتسابق مرشحى الرئاسة الأمريكية على مساندة موقف بوش ضد إيران.

واتجاه الخطاب الرسمى الأمريكى إلى اعتبار إيران العقبة الأساسية والتحدى الأكبر للعالم الحر الديمقراطي والمستنقع الذى يساند الإرهاب والاستبداد والتسلط، وأعاد هذا الخطاب إلى الأذهان تلك الثنائيات التى عرفها الخطاب الأمريكى بدءاً بتفريد هتلر فى الحرب العالمية الثانية وانتهاء بثنائية بوش من الخير والشر وتشبيه أحمدى نجاد بهتلر الجديد خاصة وأنه بتشكيكه فى المحرقة فهو يؤيد هتلر فيما حل باليهود، وفق الرؤية الأمريكية.

ولكن المراقبين يذكرون أن فرص التسوية الأمريكية الإيرانية كانت دائما متوفرة وبشكل خاص فى عهد محمد خاتمى وكلينتون، وبالطبع تتدخل الدوائر الصهيونية لمنع أى تقارب إيرانى أمريكى، بل تحدثت بعض الدراسات الصادرة عام ٢٠٠٧ عن

مثلث من التفاهم السرى بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل مثلما حدث فى إيران جيت، ولكن مثل هذه الدراسات ذات التوجه الصهيونى تهدف إلى التخفيف من الاعتقاد بقرب مهاجمة إيران، تماما مثلما تتسرب بعض الأخبار عن أفكار يتم تداولها حول حوار إيرانى أمريكى لوضع تسوية شاملة. وقد تحدى بجرأة بعض الكتاب الأمريكيين مغامرة بوش لصالح إسرائيل وكان أكثرهم وضوحًا watlam Mass فى مقاله فى الكريستيان ساينس مونيتور يوم ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ عنوانه «ثمن العداء الأمريكى لإيران » حيث طالب صراحة بتغليب المصلحة الأمريكية على سيطرة اللوبى الصهيونى والتحرر من سطوته.

فى نفس السياق نقل ألان جريش مقاله الافتتاحى فى مجلة الموند دبلوماتيك عدد نوفمبر ٢٠٠٧ عن السفير الإسرائيلى فى واشنطن دانى أيالون قوله بصحيفة معاريف فى ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦ أنه صديق شخصى للرئيس بوش وأنه يعلم يقينا ان الرئيس لن يسمح بانتصار الدكتاتورية التى يمارسها الملالى مع حيازتهم لقنبلة نووية على القيم الديمقراطية. وأكد سليج هاريسون أن المتطرفين فى واشنطن يستعدون لضرب إيران، وذلك ضمن تحليله للموقف فى مقاله فى الموند دبلوماتيك فى عدد أكتوبر ٢٠٠٧.

والخلاصة، فى ظل هذه التأكيدات وتحمس فرنسا مع الموقف الأمريكى ومحاولات واشنطن بناء تحالفات تؤدى إلى خفض مستوى التأييد الروسى لإيران، هل تهاجم واشنطن إيران حقاً أم أن هذا التصعيد مقدمة لصفقة بين البلدين، وهل تدرك واشنطن الآثار المدمرة لمثل هذا الهجوم وهل تضحى بكل ذلك لمصلحة إسرائيل وانصياعا لأوامرها؟

18

مجلس الأمن وأزمة الانتشار النووي

أعلنت كوريا الشمالية عن تطوير صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وعلى ضرب السواحل الأمريكية، مما أثار القلق العميق لدى الولايات المتحدة واليابان. فقد تكاثرت الدول التى تحوز أسلحة نووية أو صواريخ من النوع الذى يدخل فى دائرة أسلحة الدمار الشامل بحيث يمكن القول أن الرتق قد اتسع على الراتق فى هذه القضية الخطيرة. ومالم يتم تدارك ما بقى من فرص بطريقة عاجلة فإن الزمام سوف ينفلت ويصبح من المستحيل الاعتماد على أية ترتيبات للأمن العالمى. فقد دخلت باكستان والهند وكوريا الشمالية وإسرائيل إلى نادى الدول النووية، كما توشك إيران وربما الصين الوطنية أن تدخل نفس النادى. إذ تشير التقارير إلى أن تجارب الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية لكوريا الشمالية قد ترامنت مع اختبار صاروخ فى تايوان قادر على ضرب العمق فى الصين الشعبية، ورغم أن الصين الشعبية لم تعلق كما لم تعلق الصين الوطنية، إلا أن الولايات المتحدة أعربت من قلقها من هذا التطور مما يشى بأن تطوير الصواريخ الصينية لم يكن بعلم الولايات المتحدة. وقد يرى البعض أن الإعلان عن هذه الصواريخ قصد به زيادة الضغط على الصين الشعبية حتى تكون أكثر حساسية لصواريخ كوريا الشمالية مادامت واشنطن لاتعفى الصين الشعبية من الشك فى أنها تستخدم الورقة النووية الكورية لأهداف صينية. وهذه

التطورات ترسم علامة استفهام كبيرة حول جدوى مؤسسات العمل الجماعى الدولى وخاصة مجلس الأمن. ونريد أن نسجل فى هذا الصدد عدداً من التحذيرات الخطيرة لعل الوقت لا يزال ممكناً لتداركها.

التحذير الأول: هو أن واشنطن قد انتهجت سياسة مزدوجة غير حازمة فى مجال أسلحة الدمار الشامل أفقدتها المصداقية. بدأت هذه السياسة مع إسرائيل حيث قدمت لها الحماية والمبرر لحيازة كل أنواع الأسلحة، فى نفس الوقت الذى تقاعست فيه واشنطن عن القيام بدور جدى فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى يكفل للجميع حقوقهم، وآثرت أن تجارى الخطط الإسرائيلية، وأن تتخذ إسرائيل حليفاً استراتيجيا، وتطلق يدها فى كل تجاوزاتها وتضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط، وتساند خطط إسرائيل فى تحدى رأى المحكمة العالمية فى الجدار العازل، وتسوغ لإسرائيل كل أعمال القتل والاغتيال والإعدام بلا محاكمة وتحويل جيشها إلى فرق من القتلة على أن كل ذلك دفاع شرعى عن النفس. وفى الوقت الذى تصر فيه على عدم امتلاك إيران أسلحة نووية أو الاستفادة من التكنولوجيا النووية، فإنها تفعل ذلك حتى تظل إسرائيل وحدها تحتكر الأسلحة النووية وأنواع الأسلحة الأخرى وتعتمد على سطوة الولايات المتحدة لإخضاع المنطقة كلها لمصالحها وطموحاتها. والمعلوم أن قطاعات كبيرة من الرأى العام الأمريكى بدأت تعبر عن قلقها من تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وأطلقت بعض مراكز البحوث إشارات التحذير من أن واشنطن تعلى المصالح الأمنية الإسرائيلية على المصالح الأمريكية وأن شطراً هائلاً من تشوه الصورة الأمريكية يعود إلى العلاقات غير المتكافئة بين واشنطن وإسرائيل.

فى المجال النووى، انتهجت واشنطن سياسة تمييزية بين الهند وباكستان، وكان

آخر مظاهرها خلال زيارة الرئيس بوش للمنطقة فى أوائل عام ٢٠٠٦ للبلدين حيث أغدق على الهند بينما ضيق على باكستان مما أشاع الجفاف والجفاء، إلى جانب أسباب أخرى، فى مسار العلاقات الباكستانية الأمريكية. كذلك أدى انعدام ثقة كوريا الشمالية فى الوعود الأمريكية وفى جدية السياسات الأمريكية إلى قرارات بيونج يانج بمواجهة الولايات المتحدة بالتسلح النووى والصواريخ البعيدة المدى، رغم شح مواردها وحاجتها الماسة إلى الغذاء والطاقة، فاختلط النووى بغيره من القضايا السياسية والأمنية، والعالمى بالإقليمى وتداخلت الحسابات الروسية والصينية فى الأزمة الكورية، ودفعت موسكو وبكين إلى السعى جدياً إلى إنشاء ترتيبات أمنية آسيوية على الأقل. ولاشك أن انهيار سمعة الولايات المتحدة فى قضايا التعذيب ومعسكرات الاعتقال فى العراق وجوانتانامو أسهم فى فقدان مصداقية الإدارة الأمريكية التى تعانى بسبب السياسات الداخلية والصدام مع الكونجرس والقضاء أيضاً.

التحذير الثانى: أن الولايات المتحدة استنفدت قوة مجلس الأمن وقضت على هيبته من خلال استخدامه وتوظيفه والتمييز بين قراراته والتحكم حتى فى اجتماعاته وتخويف الدول الصغيرة به، والاستعانة به فى تحالفاتها ضد الدول الأخرى فى الوقت الذى لا تكن للمجلس ولا للأمم المتحدة أى تقدير أو احترام، كما تعمل ضد أحكام ميثاق المنظمة الدولية وترسى قانونا دولياً جديداً. ولذلك فإن الصراع الإيرانى الأمريكى الذى يتخذ شكل الأزمة النووية عرف طريقة إلى مجلس الأمن فى كل الأحوال بإصرار واشنطن على إحالة الملف النووى إليه وتصوير مجرد الإحالة على أنها عقوبة بخلاف العقوبات التى يقررها المجلس. كذلك استخدمت واشنطن مجلس الأمن عدة مرات ضد كوريا الشمالية حتى أدركت موسكو وبكين

حدود اللعبة ففقد المجلس هيبته، خاصة عندما لاحظ المجتمع الدولى أن كل قراراته فى الشؤون العربية تستند إلى الفصل السابع، فى لبنان والسودان والعراق وغيرها، وتسبغ عليها أعلى درجات الالتزام والتقديس، بينما تنجو إسرائيل من أى ذكر سلبى لها. ولا يزال العالم يذكر القرار ١٤٠٣ عام ٢٠٠٢ الذى قرر إرسال بعثة لتقصى الحقائق فى مذابح جنين فرفضت إسرائيل دخول البعثة إلى فلسطين واضطر الأمين العام أن يبتلع الإهانة. كما لا يزال العالم يتابع تحدى إسرائيل للمحكمة العالمية وإصرارها على الاستمرار فى بناء الجدار العازل، وكذلك إقدامها على إنشاء منطقة عازلة فى غزة تقوم بنفس وظيفة الجدار العازل وهى ضم الأراضى الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين.

والخلاصة: لم تعد دول العالم تشعر بالأمن فى ظل النظام الدولى الراهن، مما سيؤدى إلى سباق محموم للتسلح، وإلى المزيد من عسكرة المجتمع الدولى طلباً للأمن، ومن شأن ذلك تضيق فرص التسوية السلمية للمنازعات، واتساع ممارسات الاستخدام الانفرادى للقوة.

والحل ممكن إذا أدركت واشنطن مخاطر هذين المطورين وعملت على تلافيهما وذلك باتباع سياسة حازمة فى مجال الأمن النووى، وبناء مصداقيتها كقوة عظمى، وكذلك بتعزيز دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين وليس فى تحقيق أهداف السياسة الأمريكية. ولما كان عامل الوقت حاسماً، فإن الانتظار أو التردد أو التخلف سوف تفلت معه الفرصة إلى الأبد.

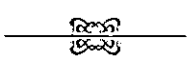

19

الإدارة الإيرانية للأزمة النووية

انشغل العالم منذ أكثر من عامين بقرار إيران بناء منشآت نووية فى أصفهان وبوشهر، حيث تلقفت الولايات المتحدة وإسرائيل هذا الخبر، وبدأت الحملة الدولية ضد إيران، واتخذت مسارات مختلفة تتسم بالتصعيد المستمر والسريع. المسار الأول، هو الضغط على الدول التى تتعامل مع إيران فى المجال النووى وأهمها روسيا. وقد قام بهذه الضغوط كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وبلغت الضغوط حداً بعيداً، كما بلغت الإغراءات من ناحية أخرى درجة كبيرة، ولكن روسيا لم تعد بوقف التعاون، بينما وعدت بالتعاون مع الولايات المتحدة حتى تضمن مرونة الموقف الإيرانى، وأن تضمن أيضاً أن التعاون يتم فى حدود الصناعات النووية السلمية، كما أن روسيا كانت تتعمد الإصرار على هذا التعاون فى إطار خطها عندما تتشدد فى مواجهة الولايات المتحدة. أما إسرائيل فقد قامت بزيارات على كل المستويات لممارسة الضغوط وتقديم الإغراءات والفرص، حيث عرض شارون التعاون مع روسيا ضد الشيشان، وهى القضية الأولى التى كانت تؤرق الاتحاد الروسى، ولكن الرئيس بوتين يدرك أيضاً أن شارون ليس بعيداً عن المخطط الأمريكى للقضاء على النفوذ الروسى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة، حتى تقع فى قبضة الولايات المتحدة، فيتمكن شارون من استقدام اليهود منها إلى إسرائيل.

من ناحية أخرى، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً عنيفة على إيران بشكل مباشر حيث تفرض عقوبات اقتصادية صارمة عليها منذ عام ١٩٧٩، وحاولت أن تدفع الاتحاد الأوروبى إلى ذلك دون أن تحقق نجاحاً كبيراً، كما أن الولايات المتحدة لجأت إلى التهديد المباشر بغزو إيران، أو بضرب منشآتها النووية. كذلك قامت إسرائيل بتهديد إيران، وذكّرت بأنها تستطيع أن تضرب منشآتها النووية ما لم تتطوع إيران بتفكيكها، ولها سابقة فى ذلك عندما ضربت المفاعل العراقى فى يونيو ١٩٨١، رغم أن العراق كان قد بدأ عدواناً على إيران لصالح الولايات المتحدة، فلم يشفع له هذا الدور فى حمايته من إسرائيل، التى رفضت الموقف الأمريكى المتردد ليس حباً فى العراق، ولكن خوفاً من مضاعفات الغارة الإسرائيلية التى تعبر إليها أجواء عدد من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، مما يسبب الحرج لها.

من ناحية ثالثة، لجأت الولايات المتحدة إلى توسيط الاتحاد الأوروبى للضغط أو التفاهم مع إيران، وهنى تعلم أن الاتحاد الأوروبى لا تتطابق مصالحه مع مصالحها، وأنه يحتفظ بمسافة فى علاقاته بإيران عن الموقف الأمريكى، وقد اتهم الإعلام الأمريكى، وكذلك كوندا ليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أوروبا باللين مع إيران لدوافع تتعلق بالتنافس الأمريكى الأوروبى، وطالبت واشنطن أوروبا عدة مرات بأن تكون حازمة مع إيران. مثلما تتهم الصين وروسيا بمساندة كوريا الشمالية، مما يجعل الموقف الأمريكى ضعيفاً فى مواجهة الأزمة النووية فى كوريا وإيران. وقد استخدمت الولايات المتحدة كل الوسائل للضغط على إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، بما فى ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التى هددت عدة مرات بأنها سوف تحول ملف إيران إلى مجلس الأمن ما لم تقبل إيران بشروط الدول الثلاث (الترويكا) بريطانيا وألمانيا وفرنسا. ومما يذكر أن مدير عام الوكالة الدكتور محمد البرادعى قد تم التمديد له

فى منصبه فى إطار صفقة مع الولايات المتحدة، بحيث يبدى تشدداً مع إيران وكوريا، وهو ما أعلنه البرادعى نفسه فى نفس اليوم. فما هى حقيقة الأزمة النووية الإيرانية؟ وما هو وجه الخطأ والصواب فيها؟ وما هى حلول التسوية الممكنة أو الانفجار الممكن لهذه الأزمة؟ وكيف تدير إيران هذه الأزمة فى مراحلها المختلفة؟

يمكن القول إجمالاً أنه يبدو أن إيران فكرت فى التعاون مع كل الأطراف الممكنة مثل روسيا وباكستان وغيرهما لبناء قدرات نووية سلمية أو عسكرية، وتزايد هذا الاهتمام بشكل خاص منذ غزو الولايات المتحدة لأفغانستان ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣، مما جعل إيران محاطة بالقوات الأمريكية من كل جانب، فضلاً عن الوجود العسكرى الأمريكى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة المجاورة لإيران. فلما تنبهت إسرائيل إلى المساعى الإيرانية ألحت منذ ذلك الوقت على الولايات المتحدة بأن تسعى لكى توقف إيران برامج التسلح النووى، أو حيازة قدرات نووية بأى ثمن على أساس أن إيران تعوق التسوية التى يفرضها شارون فى الشرق الأوسط، وتساند الفلسطينيين وحزب الله، مما يقلل من قدرة إسرائيل على فرض التسوية وفق مصالحها، كما أن التحالف بين إيران وسوريه وحزب الله والمنظمات الفلسطينية كان يثير قلق إسرائيل، وبذلت فى سبيل تفكيك هذا التحالف جهداً كبيراً، ونجحت إلى حد ما فى ذلك من خلال تطورات الساحة اللبنانية باغتيال الحريرى، وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. وقد أقنعت إسرائيل الولايات المتحدة بأن أى تسلح نووى فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها يعد تهديداً لأمنها، خاصة وأنها تُدخل إيران وباكستان ضمن المحيط الأمنى الإسرائيلى. وقد التقت المصلحة الأمريكية والإسرائيلية فى إيران حيث تعمل واشنطن على احتواء الثورة الإسلامية تمهيداً للقضاء عليها، وهى لا تتصور أن تقبل قواعد للتعامل مع هذه الثورة، وهو أمر لا يدهش الإيرانيين. وقد عرضت الدول

الأوروبية على إيران مجموعة من المقترحات تتضمن ما هو أوسع بكثير من المسألة النووية. فإذا تخلت إيران كلية عن مشروع القدرات النووية، وقبلت بالتسويات المطروحة فى فلسطين، وأوقفت تدخلها فى العراق، وتعاونت مع المجتمع الدولى بالنسبة لسوريا ولبنان - أى التخلى عن حزب الله - وضبط سلوك إيران الخارجى، فإن الاتحاد الأوروبى مستعد لتقديم عدد من الحوافز والضمانات فى المجال الاقتصادى والتجارى، ومساعدة إيران على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تقديم تعهدات بعدم الاعتداء على إيران، أى أن مربط الفرس فى هذه المقترحات عند الجانب الأوروبى هو إغلاق الملف النووى الإيرانى بهذا المقابل.

على الجانب الآخر، أعلنت إيران وجهة نظرها كاملة، ولكن الإعلام الدولى يبرز وجهة النظر الأمريكية والأوروبية وحدها، ولا يعطى وزناً لوجهات النظر الإيرانية. ترى إيران أنه لا توجد أزمة نووية، وإنما تلك حالة خلقتها إسرائيل والولايات المتحدة كجزء من حربها ضد إيران. وترى إيران ثانياً، أن من حقها أن تحصل على قدرات نووية للاستخدام السلمى، وهذا ثابت فى اتفاقية منع الانتشار النووى التى انضمت إليها إيران، والتى تلزم الدول النووية بمساعدة الدول غير النووية فى هذا الشأن، كما تلزم هذه الدول بأن تقدم ضمانات ضد الاعتداء النووى على الدول غير النووية، كما تسعى إلى القضاء على السلاح النووى خلال مراحل معينة. وترى إيران أن نسبة تخصيب اليورانيوم التى تقوم بها لا تتعدى ٤٪، وأن صناعة السلاح النووى تحتاج إلى نسبة تخصيب تصل إلى ٧٠٪، كما تؤكد إيران التزامها باتفاقية منع الانتشار النووى، والبرتوكول الذى وقعت عليه، والذى يقضى بالتفتيش غير الدورى والمفاجئ للمنشآت النووية، ومن ثم فإن حقها فى حيازة القدرات النووية السلمية لا يمكن التنازل عنه، وأن الإغراءات الأوروبية لا

تهمها، وأن القضية فى النهاية هى محاولة لكسر إرادة إيران، وليس لمنعها من حيازة أسلحة نووية. أما الولايات المتحدة فترى أن إيران دولة بترولية كبيرة، وليست بحاجة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأنها تسعى بالفعل لحيازة الأسلحة النووية. وأطلقت المصادر الاسنخباراتية الأمريكية الإسرائيلية التقارير حول اقتراب حيازة إيران للأسلحة النووية حتى تعطى الانطباع بأن الخطر الذى يمثله السلاح النووى الإيرانى خطر داهم وعاجل ولا يحتمل الانتظار.

من الواضح أن إيران تتمسك بموقفها، وقد أدارت الأزمة النووية التى افتعلها الغرب، لاعتبارات سياسية واضحة، عن طريق التمسك بالحق فى تخصيب اليورانيوم، ولكن مع المرونة الكاملة فى قبول التفتيش الدولى على كل منشآتها النووية. ورغم أن إيران لم تربط بينها وبين تسلح إسرائيل النووى المعلن، لأنهما ليسا فى مستوى واحد، إلا أن إيران قد شددت فى بعض الأحيان على أن النموذج الإسرائيلى سوف يدفع دول المنطقة إلى السلاح النووى، وأن تدليل الولايات المتحدة لإسرائيل سوف يضر بالأمن الدولى. وقد لوحظ فى إدارة إيران لهذه الأزمة أنها كانت دائماً تظهر ثباتاً وتشدداً، ثم بعض المرونة والتراجع، ولكن الأزمة وصلت الآن إلى طريق مسدود، حيث قررت إيران المضى فى تخصيب اليورانيوم مهما كانت النتائج، ورفضت كافة المقترحات الأوروبية، فما هى احتمالات المواجهة بين إيران والغرب؟

تدرك إيران جيداً أن إسرائيل هى التى تحرك هذه الأزمة، وأن شارون خلال زيارته لباريس فى الأسبوع الأخير من يونيو ٢٠٠٥ قد ركز على هذه القضية باعتبار أن التسلح الإيرانى، بما رسمه الإعلام الغربى لإيران من صور سلبية هو الخطر الأكبر على السلام الإقليمى، وأن إيران هى العائق الأكبر فى سبيل السلام والوئام فى فلسطين. كما تدرك إيران أن كل هذه الأزمة تهدف إلى كسر إرادتها، وتؤكد أنها لا

تسعى إلى حيازة السلاح النووى، كما تؤكد أنها هى التى تقرر مدى أهمية الطاقة الذرية لها، وليس الولايات المتحدة. وتدرك إيران ثالثاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استنفذت أهدافها معها، وأن تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات ضدها ليس أمراً مخيفاً، لأنها تثق أن الصين وروسيا على الأقل سوف تستخدمان الفيتو ضد أى قرار موجه ضدها.

أما الاحتمال الآخر المطروح، فهو خطة إسرائيل لمهاجمة المنشآت الإيرانية، حيث عودتنا إسرائيل على أنها تتعامل مع القضايا الأمنية وفق مفهومها وأسلوبها، ولكن يبدو أن إيران تعد لرد الفعل المناسب الذى أعلن وزير دفاع إيران عن أنه سوف يكون رداً مذهلاً لإسرائيل والولايات المتحدة، على أساس أن القوات الأمريكية فى الخليج سوف تتعرض لعمليات انتقامية واسعة النطاق بعد أن سكتت إيران كثيراً على التجاوزات الأمريكية، وكان أخطرها إسقاط طائرة مدنية إيرانية فوق مياه الخليج. كما حذر وزير الدفاع الإيرانى من أن الصاروخ شهاب ٥ الذى يتجاوز مداه الخمسة آلاف كيلومتراً سوف يكون جاهزاً لإسرائيل، وأن هناك فرقاً بين مداعبات صدام حسين لإسرائيل أثناء عملية تحرير الكويت، وبين الانتقام الإيرانى. وهناك من يشير إلى أن صلابة الموقف الإيرانى فى إدارة الأزمة يكمن ليس فقط فى إدراك إيران للاحتمالات وقدرتها على التصرف، ولكن يكمن أيضاً فى احتمال أن يكون لدى إيران قدرات نووية عسكرية، حتى ولو كانت متواضعة.

وعلى أية حال، فإن توازن القوة بما فى ذلك القدرة على الرد بين إيران من ناحية وإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ثقة إيران فى سلامة موقفها، والتفاف الشعب الإيرانى حول قيادته المدافعة عن استقلال القرار الإيرانى هو التفسير الأكثر قبولاً لجسارة إيران فى إدارة الملف النووى.

20

الغرب «الديمقراطي» بين الديمقراطيات الشرقية في فلسطين وايران واسرائيل

يبدو أن الغرب كان يراهن على إزاحة أحمدى نجاد بالطريقة الديمقراطية الإيرانية، ولذلك شجع الغرب كل عمل مناهض لنجاد معتقداً أن إزاحته سوف تفتح الباب أمام الإصلاحيين الذين أرسلوا رسالة واضحة للغرب بأنهم الأصلح للتعامل معه فى جميع الملفات. واللافت للنظر أن الغرب قفز عند اعتراض موسوى على نتائج الانتخابات، وهى مسألة تكفل القانون الإيرانى بحلها، ولكنها اتخذت أبعاداً خطيرة بحشد جزء من الشارع الإيرانى ضد ما أسموه تزوير الانتخابات. وقد مارس الغرب خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا دورهم فى إحراج وربما إزالة النظام الإيرانى، وهو هدف خفى لهم جميعاً، بصور متعددة . أولها : المشاركة مع المحتجين على نتائج الانتخابات والعبث بالديمقراطية، وثانيها : انتقاد رد فعل الحكومة على المحتجين والعنف ضدهم، وثالثها : حملة دبلوماسية وإعلامية مكثفة لتسخين الموقف فى إيران ودفع المجتمع إلى التشقق والتمزق. ومن الواضح أن الغرب يستغل هذه المناسة فى إيران لكى يظهر بمظهر المدافع عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها بحرية، ولكن الغرب على الجانب الآخر يسكت سكوت المقابر على التزوير والبلطجة التى تمارسها نظم عربية حليفة ويغض الطرف تماماً على هذه المخالفات الخطيرة. من ناحية ثالثة، يعلم الجميع موقف الغرب من التجربة الديمقراطية فى فلسطين وإجهاضه نتائج

الانتخابات لأنها أفرزت العناصر المعادية للغرب. وعندما أكد الرئيس أوباما فى خطابه بجامعة القاهرة أن صناديق الانتخابات ليست هى المعيار الحاكم للديمقراطية كان محقاً فى ذلك من الناحية الفعلية، لولا أنه بذلك كان يريد أن يرسل رسالة لحزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين، ورسالة أخرى إلى القوى الوطنية فى العالم العربى بأن شكواها من تزوير الانتخابات لاقيمة له فى نظر الديمقراطية، فضلاً عن أن كلام أوباما ينطبق على الدول الديمقراطية التى حققت الحد الأدنى منها بصناديق الاقتراع، لكن طغيات القوى المختلفة فى المجتمع من الناحية السياسية لا يتناسب مع القوى التصويتية للمجموعات السياسية، وهذا مرض ترفى تعانى منه المجتمعات الغربية فى مرحلة ما بعد الديمقراطية. وإذا كان كلام أوباما صحيحاً فلماذا ينقضون على احتجاج منافسى نجاد ويشككون فى نزاهة الانتخابات، وهم يعلمون أن إيران أكثر ديمقراطية من كل حلفائهم فى العالم العربى.

من ناحية رابعة، هذه الدول الأوروبية الديمقراطية الكبرى هى التى تواطأت حكوماتها مع محرقة غزة وأمدت إسر ئيل بالأسلحة، بل وشجعت إسرائيل وبررت أعمالها الإجرامية فى غزة، وهى نفسها التى أخفت حكوماتها عن شعوبها إطلاق يد المخابرات الأمريكية لتبنى سجوناً سرية فى بلادها لممارسة التعذيب نيابة عن الولايات المتحدة، وادعت أنها لاتعلم عنها شيئاً لولا أن لجنة التحقيق التابعة للبرلمان الأوروبى فضحت هذه الممارسات.

وأخيراً، كيف يتسنى لهذه الدول أن تساند ديمقراطية توسعية عنصرية فى إسرائيل لتطمس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على أرضه التى تدعى إسرائيل ملكيتها بدعم هذه الدول الديمقراطية. وكيف يتسنى لرئيس وزراء

بريطانيا الذى يتورط فى فضيحة مدوية أودت بحزبه فى الانتخابات الوطنية والأوروبية ويناضل ضد سقوطه أن يشترك فى حملة النقد لانتخابات إيران.

ليكن التزوير قد تم فى إيران أسوة بالدول المجاورة، فلماذا يتم توظيف ذلك ضد إيران فى معركة الغرب. إننى أتحدث عن نفاق الغرب وانكشافه بصرف النظر عما حدث فى إيران لكى أخلص إلى أن غيرة الغرب على ديمقراطية الشعب الإيرانى ليست حباً فى نشر الديمقراطية ولكنه توظيف سياسى فاضح فى لعبة الأقنعة العشرة للغرب المنافق. والطريف أن أوباما عندما تحدث عن العراق أبدى إعجاباً بديمقراطيتها وبإنجاز بلاده فى العراق كما أبدى اعتزازه بقرار واشنطن بغزو العراق مشيراً إلى أن واشنطن اضطرت إلى غزو أفغانستان لكنها اختارت آن تغزو العراق وهو يعلم أن واشنطن قررت منذ سنوات غزوهما معاً وكانت البداية المقررة لغزو العراق عام ٢٠٠١ عقب أحداث سبتمبر التى اتخذتها واشنطن ذريعة للتغول ضد العالم الإسلامى. وكان يجب على أوباما أن يعتذر أن بلاده لفقت مبررات للغزو وثبت كذبها، ولذلك أرى أن بوش كان أكثر شجاعة منه، وكنت أتمنى أن يكون حديثه عن العراق أكثر تواضعاً فى ضوء رغبته المعلنة فى تحسين صورة بلاده، وكان العراق من أهم أسباب تشويه الصورة بالغزو والاحتلال والجرائم المخزية لجيشه وحكومة بلاده رغم أنه يعلم أنه أغرى الشعب الأمريكى بانتخابه بسبب وعوده حول العراق. فكيف يقيم ديمقراطية القتل وانتهاك حقوق الإنسان بينما يتباكى على مايعتبره تزويراً فى نتائج انتخابات إيران.

وأخيراً، نلاحظ أن الغرب يرفع شعار الديمقراطية، لكنه لايقبل نتائج انتخابات إيران وفلسطين، بينما يقبل نتائج انتخابات إسرائيل التى فاز فيها اليمين المتطرف، فلماذا رحب بهذا اليمين بينما قاطع اليمين فى النمسا رغم أن اليمين فى إسرائيل

والنمسا ضد العرب؟!.

يبدو أن الغرب يطمع فى تغيير النظام من خلال نتائج الانتخابات وليس فى تغيير الرئيس الذى يعتبره الغرب وإسرائيل عائقاً فى سبيل التوافق الإيرانى مع الغرب.

obeikandl.com

21

معنى عدم الاعتراف بنجاد رئيسًا وآثاره

بعد اللغط الذى أحط بنتائج انتخابات إيران، ورغم هذا اللغط مضت السلطات الإيرانية فى برنامج تنصيب الرئيس حتى يبدأ ولايته الثانية، فى الرابع من أغسطس وكان الغرب يراقب تطورات هذه المسيرة. ولكن الولايات المتحدة سارعت يوم التنصيب بالاعتراف بأحمدى نجاد رئيساً لإيران لولاية ثانية ثم عاد نفس المتحدث الرسمى يوم ٦ أغسطس ليعلن أن واشنطن تعتبر ماحدث شأنا داخلياً إيرانياً وأن الاعتراف من عدمه ليس واردا لكن واشنطن أكثر ميلاً إلى عدم الاعتراف، رغم أن واشنطن لاتملك الطريقة التى تتحقق بها من حصول التزوير من عدمه. ثم أعلن الاتحاد الأوروبى على الفور أنه يفكر فى عدم الاعتراف بأحمدى نجاد رئيساً لإيران. ومن الواضح أن التوتر بين إيران والغرب هو الذى دفع الغرب إلى استغلال الجدل حول النتائج، كما أنه من الواضح أن مشاورات إسرائيلية وأوربية مع واشنطن قد جرت حول ضرورة أن يكون لاعترافهم بنجاد ثمن فى أى من الملفات العالقة خاصة وأن المعارضة الإيرانية لاتزال ثابتة على موقفها من رفض النتائج وقاطعت حفل التنصيب مما يعنى أن اعتراف الغرب بالنتائج رغم استمرار رفض المعارضة لها خذلان للمعارضة التى قدمت للغرب فرصة ذهبية لإضعاف النظام الإيرانى وإيران بالتبعية، وبشكل أخص بعد أن لاحظ الغرب التشدد فى خطاب نجاد سواء

ضد المعارضة أو فى علاقات إيران بالغرب.

فهل يعد عدم الاعتراف بنجاد بدعة لم تعرفها العلاقات الدولية وهل يعد عدم الاعتراف إمعانا فى التدخل فى شئون إيران الداخلية بعد دعم الغرب للمعارضة الإيرانية والمبالغة فى تعاطفه مع بعض من سقطوا فى المواجهات مع السلطات بسبب الاحتجاج وما هى الآثار المترتبة على عدم الاعتراف؟ الأصل أن انتخاب الرئيس شأن داخلى وأن التعقيب عليه تدخل فى الشئون الداخلية، ولكن الغرب جعل الحكم على الضفة الداخلية أو الدولية للأمور مسألة سياسية، فهى مناسبات تعتبر مسألة داخلية كما صرح المتحدث الأمريكى، وفى مناسبات أخرى مسألة تهم المجتمع الدولى بأسرة، مع ملاحظة أن مفهوم المسائل الداخلية فى الممارسة الدولية لايزال حكراً على الدول النامية ولم نلحظ حالة واحدة طوال العقود الستة الأخيرة أن دولة أوروبية احتجت وتمسكت بأن أمراً ما من شئونها الداخلية والسبب فى ذلك هو الديمقراطية والشفافية ولعلنا نلاحظ فى هذا الصدد أن الغرب هو الذى يدعو إلى مراقبة الآخرين لانتخاباته حتى يقر بتحضيره ويتعلم من تجربته، ولكن المراقبة الدولية لانتخابات الدول النامية تعد انتقاصاً من سيادتها المهدرة أصلاً، وأداة لرقابة الأخرين على عوراتها الداخلية والسبب هو أن هذه الدول لاتريد أن ينكشف الآخرون على تزوير الانتخابات. ولكن نفس الغرب الذى قد يشهد بصلاح الانتخابات عندنا قد يعارض نتائجها كما حدث فى انتخابات فلسطين ٢٠٠٦.

فلاحتجاج على النتائج أو مباركتها أو التشكيك فيها لم يعد فى سلوك الغرب شأنا داخلياً للدول النامية لأنه يحابى حلفاءه، ويكشف أعداءه مثلما يحدث فى إيران، وهى المرة الأولى التى يفعل فيها الغرب ذلك مع أحمدى نجاد بالذات رغم أنها المرة السادسة التى تجرى فيها انتخابات الرئاسة فى إيران منذ الثورة الإسلامية فيها عام

١٩٧٩. فالقضية كما هو واضح ليست تزويرا أو نزهة فى الانتخابات وإنما هى أحمدى نجاد نفسه بسبب إعلان العداء لإسرائيل وتعقب إسرائيل له ومحاولة اغتياله جسدياً بعد أن تعمل الآن على اغتياله سياسياً، ولما توازى هذا القصد الإسرائيلى مع موقف المعارضة اتهمت هذه المعارضة بأنها تتحرك بيد أجنبية وهو ما قد لايكون صحيحاً.

والسوابق فى التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية ارتبطت دائماً بإسرائيل وأعنى بها سابقتى النمسا فى عهد كورت فالدهايم، وانتخاب حزب الشعب ورئيسه المعادى لليهود. وكلاهما تجربتان مريرتان فى دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى وفى النادى الديمقراطى وتم الانتخاب بالإرادة الحرة لشعب النمسا فى الحالتين، ولكن أوربا وأمريكا اتخذتا موقفاً مخزياً إرضاء لإسرائيل. فعندما انتخب فالدهايم رئيساً للنمسا فى بداية تسعينات القرن الماضى مرتين متتاليتين قررت إسرائيل يومها أن فالدهايم اشترك بالصمت على إبادة اليهود فى معسكرات القوات الألمانية فى يوغوسلافيا، وهذا الاتهام غير صحيح ولكن دافعه هو معاقبة فالدهايم على مواقفه الصحيحة إبان قبول منظمة التحرير الفلسطينية مراقباً دائماً فى الأمم المتحدة. قررت إسرائيل يوم تنصيب فالدهايم أن يمتنع السفراء الغربيون عن الحضور وهو ماحدث مع أحمدى نجاد، ثم سحبت سفيرها فى النمسا وخفضت مستوى التمثيل من سفارة إلى مفوضية يرأسها سكرتيرتان مع احتفاظ النمسا بتمثيلها فى تل أبيب دون تغيير. ثم قررت الولايات المتحدة وأوربا مقاطعة فالدهايم، فلايزور ولايزال مثلما فعلوا مع الرئيس اللبنانى إميل لحود دعما لقوى ١٤ آذار ونكاية فى سوريا وحزب الله ومناهضتهم لإسرائيل. أما فى بداية هذا القرن فقد فاز رئيس حزب الشعب النمساوى الذى قتل عام ٢٠٠٨ فى حادث سيارة وشكل الحكومة ففرض الاتحاد الأوروبى لعدة شهور عقوبات صارمة على النمسا

حتى اضطر الناخب النمساوى إلى اختيار غيره تجنباً لعزل النمسا.

وعندما انتخب شارون فى فبراير ٢٠٠١ رجوت قمة عمان العربية فى مارس أن ترفض الاعتراف بشارون بالنظر إلى برنامجه الاستيطانى العدوانى ولكن القمة أعطته فرصة أخرى حتى أنهى انتفاضة الأقصى. وعندما انتخب نتانياهو ببرنامج ينهى القضية تماماً طالبت بعدم الاعتراف بحكومته وفيها ليبرمان ومواقفه المعروفة منا خاصة مع ما بدا من أن واشنطن ليست مستريحة لهذه الحكومة ولكنى تبينت أن مثل هذه النداءات مغرقة فى المثالية ولاتصلح إلا للتنفيس بالكتابة.

فى حالة إيران لا أظن أن الغرب قد حسم موقفه نهائياً من نجاد وأن الغرب يراقب جيداً مكانة المرشد الأعلى الذى حاول أن يخلق مسافة بينه وبين نجاد حين رفض أن يقبل يده، كما يراقب موقف رموز النظام فى المعارضة فإن تغلب المرشد على الجميع اعتراف بنجاد وإن اتسع الرتق أمعن فى معاداة نجاد ولكن الغرب فى كل الأحوال لايهمه شفافية انتخابات إيران ولكنه يوظف المعطيات على الأرض فى إطار الصراع السياسى مع إيران الدولة. ولذلك كنت قد نصحت أن يعالج المرشد بحكمة مسألة نجاد ولاضير أن يناقش مسألة ستقالة نجاد إذا وجد لها ما يبررها فى سياق المعالجة، ولكن المضى بالسفينة رغم الخروقات يؤدى فى النهاية إلى إغراقها.

22

هل أعلنت واشنطن الحرب على إيران؟

المتابع للسياسة الأمريكية خلال الأسابيع الأخيرة يلحظ تركيزاً خاصاً فيها على إيران، وعلى الربط بينها وبين حماس وحزب الله وسوريا. ففى فلسطين تشعر واشنطن بارتياح تام إزاء سياسات التصفية التى تقوم بها إسرائيل ضد رموز المقاومة جميعاً، مادامت إسرائيل قد أعلنت الحرب على هذا «الإرهاب الفلسطينى» من جميع الفصائل، ومادامت قد أعلنت أن السلطة الفلسطينية وبداخلها حماس هى عدو لإسرائيل. وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية – وعلى رأسها حماس – تبذل واشنطن أقصى الجهد لفرض عزلة إقليمية ودولية عليها. فقد أسعدها هذا الجدل الصحفى فى تركيا مع رئيس الوزراء بسبب زيارة حماس لتركيا، رغم أن رئيس الوزراء لم يقابل الوفد، والتقى به وزير الخارجية بصفته الحزبية، وذلك بعد تحذير إسرائيل لتركيا بأن علاقاتها الاستراتيجية سوف تعانى إذا تقاربت تركيا من حماس، وكان هذا التقارب جزءاً من سياسية تركية تؤدى إلى تحول تركيا عن تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل. وقد أزعج واشنطن أن تعبر صحف أخرى عن سعادتها بدور تركى فى توثيق الروابط مع العالم الإسلامى، والاهتمام بالقضايا الإقليمية، بينما اتهمتها صحف صهيونية تركية بأن تركيا تحن إلى مرحلة الدولة العثمانية، التى أسهمت الحركة الصهيونية فى تقويض أسسها الإسلامية. ويمكن أن نشير إلى تحريض كيسنجر فى مقاله «بالواشنطن بوست» يوم

٢٧فبراير ٢٠٠٦ اللجنة الرباعية أن تعلن موقفها من حدود ١٩٦٧ والقدس وتهجير عرب ١٩٤٨ إلى الضفة الغربية فى المستوطنات حتى تصبح إسرائيل دولة يهودية.

أما إيران فقد قررت واشنطن – فيما يبدو – العمل على عزلها دولياً وإقليمياً، وتصويرها على أنها خطر عظيم على المنطقة والعالم، وأن النظام الدينى غير الديمقراطى فى إيران سيزداد خطره إذا حاز سلاحاً نووياً. بنى الخطاب الأمريكى على الإقرار بحق إيران فى حيازة الطاقة النووية، وأن نقطة الخلاف مع نظام إيران هو تهديده لجيرانه وقمعه لشعبه، وإصراره على حيازة السلاح النووى، وهو ما لم يسمح به المجتمع الدولى. رحب بوش بالاقتراح الروسى بتخصيب اليورانيوم، ولكنه أكد أن مستوى ما تحقق لم يبدد الخوف من الطموحات النووية الإيرانية. وتحاول الولايات المتحدة أن تحشد دول المنطقة ضد إيران بسبب دورها فى العراق، والملف النووى، ودعمها لحماس. فى نفس الوقت يعول بوش كثيراً على موقف الهند وباكستان، وهما الدولتان المساندتان للموقف الإيرانى. ولذلك فإن تركيز بوش على الهند، وعلى التعاون فى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتحالف الاستراتيجى معها، ودعمها فى قضية كشمير، وتحريك الدعم الرسمى الباكستانى لهذه القضية فى هذا الاتجاه لابد أن يثير التساؤل حول مقابل هذا التغير التاريخى فى الموقف الأمريكى. ثم أكد بوش فى أول زيارة لرئيس أمريكى إلى أفغانستان أن وجوده العسكرى هو بدعوة من حكومتها لاستمرار تطوير الديمقراطية والمجتمع، وهو يعلن لأول مرة أن القوات الأمريكية ليست مهمتها البحث عن بن لادن و لملا عمر، كما كان يردد فى السابق، وهو تطور هام يستهدف الجمهوريات السوفيتية السابقة والصين وإيران.

ولعلنا نلاحظ أن محاولة واشنطن احتواء غضب الصين من إلغاء تايوان للجنة توحيد الجزيرة مع الصين الأم بذريعة أن اللجنة معطلة، والاستغراب واشنطن من

هذه الخطوة التى جلبت غضباً صينياً عارماً، هو محاولة لعدم إثارة الصين فى هذه المرحلة، التى تركز فيها واشنطن على إيران. ومؤدى ذلك أن واشنطن أشعرت الصين أنها يمكن أن تساعد فى هذه القضية إذا ساعدت الصين واشنطن فى خطها الهادف إلى عزل إيران وإدانتها فى مجلس الأمن.

إن موافقة بوش على قبول الهند كقوة نووية وعضواً فى النادى النووى على أن تقبل الهند التفتيش النووى على بعض منشآتها الذرية من جانب الوكالة دون أن يصر بوش أو حتى يثير اقتراح أن توقع الهند على اتفاقية حظر الانتشار النووى، وقبول التعاون معها فى المجال النووى، وتقديم المواد النووية التى لا يجوز تقديمها إلا للدول الأطراف فى الاتفاقية،وذلك كله انصياعاً للطلبات الهندية كلها تقريباً، وسط إعلان قادة الهند قبيل الزيارة بأن الهند تتعامل مع واشنطن على قدم المساواة، وهو ما يضع علامات استفهام عما هو مطلوب من الهند مقابل ذلك كله. الواضح أن الهند مطلوب منها أن تقتنع بأن إيران خطر إقليمى، وأن الهند يجب أن تكون جزءاً من التحالف الدولى ضدها، وربما إقناع الهند بأنها طرف فى معادلة الأمن الإقليمى فى آسيا فى مواجهة الصين.

ومما يذكر أن الهند أن أيدت فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية – خلافاً لمواقفها السابقة المؤيدة لإيران – إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن إذا قررت الوكالة أن إيران لم تحترم التزاماتها وفق اتفاقية منع الانتشار. ويحلو لباكستان أن تؤكد على أنها تؤيد حق إيران فى حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأن تغير موقف الهند فى الوكالة كان قد تم بضغط أمريكى، ولكننا نعتقد أن تغير موقف الهند لم يكن بسبب الضغط الأمريكى وحده، وإنما ظاهر هذا السبب سبب آخر، وهو سلوك الحكومة الإيرانية فى الملف النووى، وكذلك التصريحات الملتهبة

التى أدلى بها الرئيس الإيرانى حول إسرائيل والمحرقة، وهى التى ألبت عليه الدوائر الصهيونية فى العالم، فكان هذه التصريحات إحراجاً للدول الصديقة لإيران. ويبدو أن ما تريده الولايات المتحدة من الهند بالنسبة للملف النووى الإيرانى هو أبعد من مجرد مساندة الموقف الأمريكى فى الوكالة، وإنما الاستعداد لقبول فكرة التحالف الدولى ضد إيران تمهيداً لإسقاط نظامها. وقد لقى موقف بوش من الاعتراف للهند بوضع الدولة النووية نقداً شديداً داخل الولايات المتحدة، وكذلك فى الهند وباكستان معاً، على أساس ازدواج المعايير، ورفض الاعتراف بنفس الوضع لإيران وكوريا الشمالية وباكستان. وقد شعر الهنود بالتحدى والندية مع بوش، لأنهم هم الذين طوروا قدراتهم النووية دون مساعدة دولية. فإذا ضمنت واشنطن الموقف الأوروبى والإقليمى، فهل يكفى ذلك لإقناع إيران بالتوقف عن طموحاتها النووية؟ أعتقد أن هذه العزلة قد تدفع إيران إلى الإسراع بحيازة السلاح النووى لاعتبارات نفسية، كما أن وضع الهند النووى الذى فرض نفسه على واشنطن سوف يشجع إيران على تحقيق طموحاتها النووية. بالمقابل يقوم الرئيس الإيرانى بجولة فى الخليج لطمأنة هذه الدول إلى سياساته السلمية، خاصة وأن دول الخليج تدرك مخاطر الصدام الإيرانى الأمريكى والإسرائيلى على الخليج والمنطقة بأسرها، خاصة إذا قررت واشنطن أو إسرائيل ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وسط شعور عام فى العالم الإسلامى باستهداف إيران ضمن استهداف العالم الإسلامى لخدمة المصالح الصهيونية فى العالم. يكفى أن نشير إلى أن صحيفة «الواشنطن بوست» قد أجرت استطلاعاً فور صدور تصريحات الرئيس الإيرانى ضد إسرائيل، وكشف هذا الاستطلاع عن أن الأغلبية الساحقة فى العالم الإسلامى تبدى إعجابها بهذه التصريحات والشجاعة فى إبدائها، فى مناخ تفرض فيه الحركة الصهيونية كبتاً وقمعاً على العالم الإسلامى.